

جامعة الزقازيق

كلية الآداب

قسم التاريخ

العلاقات السعودية ـ اليمنية
فى الفترة من ١٩٣٢م إلى ١٩٥٣م

رسالة ماجستير

مقدمة من الباحثة

مروى سليمان عبد الحفيظ رضوان فايد

للحصول على درجة الماجستير فى الآداب

من قسم التاريخ (تاريخ حديث ومعاصر)

إشـــراف

أ.د/ رأفـت غنيمـى الشـــيخ

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – عميد كلية الآداب

ومؤسس وعميد معهد الدراسات والبحوث الأسيوية – سابقاً

جامعة الزقازيق

٢٠٠٤م



شكر وتقدير

إلى درة العلم الأصيل ، والأب الحانى

إلى من وسع صدره وعمق فكره إلىِّ ..

آدام الله صحته وجزاه عن أهل العلم خير الجزاء

إلى أستاذى القدير

الدكتور / رأفت الشيخ



إهداء

إلى والداى الحبيبان ..

شكراً لمؤازرتكما الدائمة لى لاستكمال هذا المشوار

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

البقرة الآية (٣٢)

الفهـرس

الموضـوع	الصفحـة
مقدمة	أ – و
الفصل التمهيدى	
الأوضاع الجيوسياسية للسعودية واليمن والجذور التاريخية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الدولتين	١ – ٦٣
أولاً : الأوضاع الجيوسياسية لكل من المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية :	١ – ٨
- الأوضاع الجغرافية فى المملكة العربية السعودية.	٨ – ١١
- الأوضاع الجغرافية فى اليمن.	١٢ – ١٩
- النشأة السياسية الحديثة لكل من السعودية واليمن.	١٩ – ٢٤
- التأثير الدولى على النشأة الحديثة للمملكتين السعودية واليمنية.	٢٤ – ٣٥
ثانياً : الجذور التاريخية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السعودية اليمنية.	٣٦ – ٣٩
ثالثاً : الجذور التاريخية للعلاقات السياسية السعودية – اليمنية.	٣٩ – ٤٢
- المضمون السياسى والاستراتيجى لمشكلة الحدود السعودية – اليمنية.	٤٢ – ٤٣
- منطقة "عسير" فى النزاع الحدودى اليمنى السعودى.	٤٣ – ٤٦
- التنافس الدولى حول السيطرة على إقليم "عسير".	٤٦ – ٤٨
- التنازع حول عسير بين القوى الإقليمية فى شبه الجزيرة العربية.	٤٨ – ٥٠
- لجوء "الأدارسة" إلى السلطان عبد العزيز آل سعود والتوقيع على معاهدة مكة المكرمة عام ١٩٢٦م.	٥٠ – ٥٤
- الموقف الدولى من ضم السلطان عبد العزيز آل سعود "عسير" إلى مملكته.	٥٤ – ٥٦
- الوضع الجغرافى والأهمية السياسية والاستراتيجية لمناطق "نجران – جيزان" بالنسبة للطرفين المتنازعين.	٥٦ – ٥٩
- حادثة "جبل العرو" عام ١٩٣١م على الحدود السعودية اليمنية ثم التوقيع على معاهدة "العرو" بين الطرفين.	٥٩ – ٦٣

الفصـل الأول	
العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السعودية اليمنية	
فى الفترة (١٩٣٢-١٩٥٣م)	٦٤ – ١٠٢
مقدمة	٦٤
أولاً : المسألة المذهبية فى العلاقات السعودية – اليمنية (المذهب الزيدى فى اليمن – الدعوة الوهابية فى السعودية) وتأثيراتها على مجتمعى اليمن والسعودية.	
ثانياً : النظام القبلى فى مجتمع شبه الجزيرة العربية وطبيعته.	٦٥ – ٧٧
ثالثاً : أهم القبائل اليمنية والسعودية والقبائل المشتركة بينهما.	٧٧ – ٨٥
رابعاً : أهم ملامح الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد المشتركة بين السعودية واليمن.	٨٥ – ٩٢
خامساً : أهم ملامح الحياة الثقافية فى البلدين.	٩٢ – ٩٥
سادساً : التعاون الاقتصادى بين المملكة العربية السعودية واليمن.	٩٥ – ٩٩
الفصـل الثانى	٩٩ – ١٠٢
العلاقات السياسية السعودية اليمنية فى الفترة	
من عام ١٩٣٢م وحتى عام ١٩٥٣م	
مقدمة	١٠٣ – ١٥٢
أولاً : أسس ومبادئ النظام السياسى لكل من اليمن والسعودية (الفرق بين الإمامة والملكية).	١٠٣
ثانياً : تطور الخلاف الحدودى بين السعودية واليمن منذ عام ١٩٣٢م وحتى عام ١٩٣٤م.	١٠٤ – ١١٢
ثالثاً : الحرب السعودية – اليمنية وتفاصيلها.	١١٢ – ١٣٠
رابعاً : إتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م وترسيم الحدود بين الدولتين السعودية واليمنية.	١٣٠ – ١٣٥
خامساً : تطور العلاقات السياسية السعودية اليمنية فى ظل إتفاقية الطائف الموقعة بين الطرفين عام ١٩٣٤م.	١٣٥ – ١٤٠
سادساً : إنقلاب عام ١٩٤٨م فى اليمن عام ١٩٤٨م فى اليمن وموقف الملك عبد العزيز آل سعود من هذا الإنقلاب.	١٤٠ – ١٤٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
التأثير الدولى على سير العلاقات السعودية – اليمنية	١٤٤ – ١٥٢
فى الفترة من (١٩٣٢ – ١٩٥٣م)	
مقدمة	
أولاً : التنافس الأنجلو إيطالى فى منطقة شبه الجزيرة العربية.	١٥٣ – ١٩٣
- مظاهر التنافس الأنجلو إيطالى وتأثيره على العلاقات السعودية – اليمنية.	١٥٣
- اتفاقية "صنعاء" عام ١٩٣٤م الموقعة بين انجلترا واليمن وتأثير هذه الاتفاقية	١٥٤ – ١٥٥
على النزاع السعودى اليمنى.	١٥٦ – ١٦٦
- مظاهر اهتمام انجلترا وإيطاليا بالنزاع السعودى اليمنى.	
ثانياً : التنافس الأمريكى الروسى فى منطقة شبه الجزيرة العربية.	١٦٦ – ١٦٨
- الولايات المتحدة الأمريكية ومظاهر اهتمامها بمنطقة شبه الجزيرة العربية	١٦٨ – ١٧٤
وخاصة علاقاتها بالمملكة السعودية واليمن.	١٧٥ – ١٧٧
- الاتحاد السوفيتى وعلاقاته بمنطقة شبه الجزيرة العربية.	
- إرهاصات الحرب الباردة بين القوى الدولية وتأثيرها على منطقة شبه الجزيرة	١٧٧ – ١٨١
العربية.	١٨١ – ١٨٢
ثالثاً : السعودية واليمن داخل النظام الإقليمى العربى وجامعة الدول العربية	
- دور المملكة العربية السعودية واليمن فى إرساء قواعد الجامعة العربية.	١٨٢ – ١٨٥
- موقف المملكة العربية السعودية واليمن من القضية الفلسطينية وحرب عام	١٨٥ – ١٨٧
١٩٤٨م.	١٨٧ – ١٩٢
الخاتمة	
الملاحق	١٩٢ – ١٩٣
المراجع	١٩٤ – ١٩٦
الفهرس	١٩٧ – ٢٢٥
	٢٢٦ – ٢٣٩
	٢٤٠ – ٢٤٢

المقدمـة

إن العلاقات حقائق إنسانية ملموسة تدعمها مكانة الدولة والقيادة والشعوب ترسم خطوطها على حقائق ثابتة وثبات فى الحقائق وهذه هى القاعدة التى يمكن أن تنطلق منها الشعوب العربية نحو آفاق أوسع وأرحب لتمضى مسيرة العلاقات على الطريق الجاد المنشود.

ومنذ فترة ليست بالبعيدة والدراسات التاريخية تبدى اهتماماً ملحوظاً بالعلاقات العربية – العربية، ولعل لهذا الاهتمام ما يبرره حيث أن التوسع فى مثل هذه الدراسات يعد أمراً بالغ الأهمية لمعرفة وإيجاد عوامل التقارب ونبذ عوامل الخلاف من أجل بناء جسور قوية من التعاون المثمر الخلاق والعلاقات الطيبة بين الدول العربية.

والحديث عن العلاقات السعودية – اليمنية لا يمكن أن ينقطع عن نسيج تاريخ الدولتين فهذا النسيج لم يحدث عفوياً ، وإنما صنعته أحداث كبيرة فى طول المنطقة وعرضها ، وأكتنفته أحداث كثيرة صنعت واقعاً لا يمكن طمسه أو تغييره.

والعلاقات السعودية اليمنية لها طابعها الخاص والمميز حيث ضربت بجذورها فى عمق التاريخ وتوثقت بروابط الدين والدم واللغة والجوار والحضارة والتاريخ حيث تشتركان فى حدود جغرافية واحدة ولهما مصلحة مشتركة فى توطيد الأمن والاستقرار فى منطقة شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر إلى جانب الروابط الإنسانية والثقافية التى ربطت بين البلدين على مدى التاريخ بالإضافة إلى الجانب الاستراتيجى الذى يجعل كل منهما يمثل للآخر عمقاً استراتيجياً بالنسبة لاقترابهما وخضوعهما لمؤثرات خارجية مشتركة بما يعنى أن كل دولة منهما تمثل بعداً أمنياً لوجوستياً للدولة الأخرى.

وهذا البحث فى العلاقات السعودية – اليمنية ما بين عامى ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٥٣م هو محاولة للاقتراب وفهم هذه العلاقات وإلقاء الضوء على المؤثرات الداخلية والخارجية التى حددت معدلات تفاعلها مع الحدث السياسى فى المنطقة ، ومن هذه المؤثرات ما هو تقليدى وموروث مرتبط بالعوامل الجغرافية ومنها ما يرجع لعوامل حديثة كقيام الدولة الحديثة بمفهومها الجديد وتطور كيانها الاقتصادى بظهور النفط وعوامل فيها كالعامل الأمنى والعامل الديموجرافى ذو المواصفات القبلية وإذا صنفنا هذه المحددات التى أثرت على سير العلاقات السعودية – اليمنية فإننا سنجدها كالآتى :

- المحدد الجغرافى والذى فرض واقعاً على الأرض لا يمكن تجاهله وهو واقع الجوار وما سيفرزه هذا الواقع من احتكاك بين حدود البلدين خاصة فى ظل فترة كانت الحدود فيها مشاعاً ، ولم ترق الكيانات

السياسية فى المنطقة فى طورها الأول إلى الدرجة التى تجعلها قادرة على وضع حدود قاطعة بينها وبين الكيانات السياسية المجاورة إضافة إلى الجانب الأمنى والاستراتيجى الهام لموقع كل دولة من الدولتين بالنسبة للأخرى.

- المحددات المجتمعية الداخلية المتمثلة فى (المحدد الاجتماعى والثقافى – المحدد المذهبى – المحدد الاقتصادى) حيث خلقت هذه المحددات واقعاً اجتماعياً اتضح من خلال توحد البنية الاجتماعية فى البلدين والمتمثل فى القبلية وما لها من أهمية كبرى فى التأثير على التوحد الثقافى والاقتصادى النسبى بين البلدين ، ثم المحدد الدينى المذهبى وإن كان تأثيره ضعيفاً إلا أنه لم يكن معدوماً.
- المحدد السياسى وتمثل فى شكل النظام السياسى للدولتين ثم شخصية الحاكم السياسى ورؤيته السياسية.

إضافة إلى المحددات الخارجية التى تمثلت فى التأثير الدولى للقوى العظمى فى المنطقة وخلفية هذا التأثير على علاقات البلدين.

وبالرغم من موقع شبه الجزيرة العربية الاستراتيجى ومكانتها الروحية ومخزونها النفطى إلا أن وضعها خلال القرن العشرين لم يتناسب مع إمكانياتها ومكانتها ، فكثرة الصراعات التى شهدتها منطقة شبه الجزيرة العربية قد أثر على استقرارها وأضاع الكثير من قدراتها حتى بات أمن هذه المنطقة مرهوناً بقوى أخرى وتوازنات دولية ، ولعل التطور الذى طرأ على منطقة شبه الجزيرة العربية فى بداية الثلث الأول من القرن العشرين والمتمثل فى التغييرات فى الظروف الاستراتيجية والاقتصادية فى المنطقة والتى جاءت لصالح تنمية القدرات السياسية للإمارات والمشيخات الناشئة تمهيداً لإقامة كيانات أشبه بالدولة القانونية خاصة بعد شروع الإدارة البريطانية فى تشجيع المنافسة بين الحكام المحليين وقيامها بالاتصال بهؤلاء الحكام وإقامة العلاقات معهم عن طريق إبرام المعاهدات التى وفرت لهم الحماية ، ومن ضمن هؤلاء الحكام "عبد العزيز آل سعود (فى نجد والحجاز) – الإمام الإدريسى (فى عسير) الإمام يحيى بن حميد الدين (فى اليمن الشمالى) ، ليفرز لنا هذا التنافس بين هؤلاء الحكام المحليين نزاعاً حدودياً بين أكبر وحدتين سياسيتين فى منطقة شبه الجزيرة العربية ، وكان فاتحة الملف الحدودى السعودى – اليمنى هى "منطقة عسير" حيث أصبحت بين حاكمين قويين وباتت هى المعضلة الحدودية الأساسية بين البلدين والتى لم تكن إلا صراعاً على السيادة ورغبة فى الهيمنة من ناحية الدولتين.

ومن التداعيات الخطيرة لمشكلات الحدود السياسية أنها قد تفرز حرباً إقليمية بين الدولتين المتنازعتين ، وهذا هو ما حدث عند اندلاع المشكلة الحدودية بين السعودية واليمن حيث أفرزت لنا حرب عام ١٩٣٤م ، إلا أنه تم تجاوز تلك السقطة السياسية فى تاريخ علاقات البلدين بعقد إتفاقية "الطائف" فى نفس العام لترسيم الحدود السياسية السعودية اليمنية ووضع حجر الأساس للعلاقات بين البلدين وعلى الرغم من التصادمات السياسية المتلاحقة بين الدولتين السعودية واليمنية إلا أن حرص الملك "عبد العزيز آل سعود" على الأمن والاستقرار للجار الجنوبى (اليمن الشمالى) كان شديداً ، فاعتبر اليمن امتداداً استراتيجياً عميقاً للمملكة السعودية إضافة إلى خلفية أمن واستقرار علاقات البلدين على أمن وسلامة دولته أيضاً ، وإن صحت الرواية التى قيل أنها وردت على لسان الملك "عبد العزيز آل سعود" فى وصيته لأبنائه وهو على فراش الموت "أن أى خير أو شر لنا مصدره اليمن .." فإنه يكون قد لخص طبيعة العلاقات السعودية – اليمنية فى جملة واحدة.

المحاولات العلمية السابقة :

هناك الكثير من الجهود العلمية السابقة التى حاولت طرق ميدان العلاقات العربية – العربية ، حيث دأبت الدراسات البحثية على التعمق فى تاريخ هذه العلاقات وخاصة بين دول منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية لما شهدته هذه المنطقة من توترات وخلافات خاصة بشأن الحدود السياسية فى الفترات الأخيرة.

وبالتأكيد كانت الدولتان السعودية واليمنية سباقة فى بحث مسألة العلاقات بينهما حيث عكفت الدراسات العلمية على تناول مشكلة الحدود السياسية بين الدولتين وتاريخ العلاقات بينهما ومن هذه الدراسات التى تبنت وجهة النظر السعودية دراسة بعنوان "عسير فى العلاقات السياسية السعودية – اليمنية (١٩١٩ – ١٩٣٤م) والتى تقدم بها الباحث "عصام ضياء الدين السيد" لنيل درجة الدكتوراه من آداب بنى سويف جامعة القاهرة عام ١٩٨٧م والتى نشرت بدار الزهراء للنشر عام ١٩٨٩م ، وتناول فيها قصة النزاع السعودى اليمنى حتى توقيع إتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م وهناك دراسة أخرى بعنوان "الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية – التسويات العادلة" لصاحبها "أمين ساعاتى" والمنشورة فى المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة عام ١٩٩١م والتى تناول فيها قصة الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية ومنها بالتأكيد النزاع السعودى – اليمنى حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين.

وفى المقابل جاءت بعض الدراسات العلمية التى تبنت وجهة النظر اليمنية فى مسألة الحدود السياسية السعودية اليمنية ، ومنها دراسة بعنوان "الوضع القانونى لحدود اليمن الدولية" وتقدم بها الباحث

"وليد النونو" لنيل درجة الدكتوراه من جامعة صوفيا والتى نشرت بمركز الدراسات والبحوث اليمنى بصنعاء ، وكذلك جاءت دراسة أخرى بعنوان "عسير فى النزاع السعودى اليمنى – تحليل أسانيد السيادة فى ضوء قواعد القانون الدولى وتقييم الدور البريطانى من خلال الوثائق المنشورة" لصاحبها "عبد الرحمن محمد محمود الوجيه" والمنشورة فى القاهرة عام ١٩٩٩م.

أما الدراسات العلمية الأخرى والتى تناولت تاريخ العلاقات السعودية – اليمنية من خارج أبناء القطرين الشقيقين فكانت هناك دراسة بعنوان "مشكلات الحدود السياسية فى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية" دراسة تاريخية – سياسية – قانونية "والتى تقدم بها الباحث "فتحى محمد عبد الحليم العفيفى" لنيل درجة الدكتوراه فى التاريخ من كلية الآداب جامعة الزقازيق عام ١٩٩٩م والتى نشرت فى المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية عام ٢٠٠٠م ، والذى تناول فيها مشكلات الحدود السياسية فى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ومن بينهم مشكلة الحدود السياسية السعودية – اليمنية حتى صدور مذكرة التفاهيم بين الجانبين فى يونيو عام ٢٠٠٠م.

مصادر البحث :

اعتمدت الدراسة على عدد من البحوث والدراسات العربية والأجنبية المتخصصة فى مجالات التاريخ والجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية التى تناولت موضوع البحث أو أشارت إليه بشكل أو بآخر.

واعتمدت الدراسة على بعض الدراسات الوثائقية والتى اعتمدت بدورها وبشكل دقيق على الوثائق الأجنبية التى أشارت إلى موضوع البحث وخاصة فيما يخص قضية النزاع الحدودى السعودى – اليمنى.

ولعل أهم هذه الوثائق الأجنبية المنشورة وغير المنشورة تحت عنوان :

– وثائق وزارة الخارجية البريطانية "Foreign Office"

والخاصة بموضوع العلاقات السعودية – اليمنية وكانت معظمها واقعة فى الأجزاء تحت رقم "F.O. 371-".

وهناك بعض الوثائق الأمريكية المتعلقة بالعلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية "Foreign Relation of The United States of America"

منهج البحث :

من الطبيعى والدراسة تنطلق منطلقاً تاريخياً أن يكون المنهج المستخدم هو منهج البحث التاريخى الذى يعد الركيزة الأساسية لعلم التاريخ ، وينهض على أسس وثوابت بعينها تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة التاريخية ، وكذلك المنهج الوصفى التحليلى والذى يستخدم فى السرد التاريخى وذلك بالتحليل

والوصف للوقائع والأحداث ، إضافة إلى المنهج المقارن بقصد استخدامه فى مقارنة المواقف المختلفة والمؤثرة سلباً أو أيجاباً على اتجاهات موضوع البحث.

تقسيم فصول البحث :

وقد قسمت فصول هذه الرسالة إلى أربعة فصول جاءت على النحو التالى :

الفصل التمهيدى : تناولت فيه أهم المعالم الجغرافية والبشرية ثم النشأة السياسية الحديثة للدولتين السعودية واليمنية ، وبعد ذلك تناولت الجذور التاريخية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ثم السياسية بين السعودية واليمن.

الفصل الأول : وتحدثت فى هذا الفصل عن المذاهب الدينية فى البلدين ثم تحدثت عن دور القبيلة كنظام اجتماعى مشترك فى الدولتين وتأثيرات النظام القبلى على المجتمع ثم تناولت أهم وأشهر القبائل اليمنية والسعودية وكذلك القبائل المشتركة والمؤثرة فى علاقات البلدين خاصة أثناء النزاع السعودى – اليمنى ، ثم تناولت العادات والتقاليد المشتركة وكذلك أوجه التشابه الثقافى فى مجتمعى الدولتين ، وتحدثت عن أوجه العلاقات الاقتصادية السعودية اليمنية فى فترة البحث.

الفصل الثانى : فقد استهللته بتناول أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين السياسيين فى السعودية واليمن ، ثم تناولت قضية النزاع الحدودى حول مناطق (عسير – نجران – جيزان) والتى كان بسببها اندلاع الحرب عام ١٩٣٤م ، ثم اتفاقية الطائف فى نفس العام والتى وضعت الأسس القانونية لترسيم الحدود السعودية – اليمنية وكذلك حدد العلاقات بين البلدين ، ثم بعد ذلك تناولت سير العلاقات السعودية اليمنية فى ظل اتفاقية الطائف وانضمام اليمن إلى معاهدة التحالف والصداقة الإسلامية مع السعودية والعراق فى عام ١٩٣٧م ، بعد ذلك تناولت موقف الملك "عبد العزيز آل سعود" من الإنقلاب الذى حدث فى اليمن عام ١٩٤٨م والذى أدى إلى مقتل الإمام "يحيى بن حميد الدين" ودور الملك "عبد العزيز" فى مساندة ولى العهد اليمنى "أحمد بن يحيى" لاستعادة عرش أبيه ، ثم تطور العلاقات السعودية اليمنية حتى وفاة الملك "عبد العزيز" عام ١٩٥٣م.

الفصل الثالث : وتناولت فيه النزاع الاستعمارى بين انجلترا وإيطاليا حول منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية وموقف البلدين من الحرب السعودية – اليمنية وعلاقات انجلترا وإيطاليا بكل من السعودية واليمن وتطورها ، ثم تحدثت عن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى بدايات الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومحاولات الاستقطاب التى قامت بها كل دولة منهما لمد نفوذها

فى منطقة شبه الجزيرة العربية ، وأخيراً تناولت وضع السعودية واليمن فى النظام الإقليمى العربى من خلال دورهما فى إرساء قواعد جامعة الدول العربية وإعلان قيامها عام ١٩٤٥م ، ثم موقف الدولتين من حرب فلسطين عام ١٩٤٨م.

ولا شك أننى مدينة لكل الجهود المخلصة والصادقة التى عاونتنى فى هذه الدراسة فأقدم لهم خالص الشكر والعرفان والتقدير وأخص بهم أستاذى العالم الجليل والمؤرخ الكبير الدكتور/ رأفت غنيمى الشيخ والذى طالما أرشدنى بآرائه وتوجيهاته السديدة والتى أفدت منها إيما إفادة ، فله منى جزيل الشكر وعنى خير الجزاء.

وأخيراً .. فهذا ما أعاننى الله عليه ، فإن أصبت فمن الله ، وإن كانت الأخرى .. فحسبى حق الاجتهاد ، والله ولى التوفيق.

الفصل الأول

العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السعودية اليمنية

فى الفترة (١٩٣٢ – ١٩٥٣)م

أولاً : المسألة المذهبية فى العلاقات السعودية – اليمنية (المذهب الزيدى فى اليمن – الدعوة الوهابية فى السعودية)

ثانياً : النظام القبلى فى مجتمع شبه الجزيرة وطبيعته.

ثالثاً : أهم القبائل اليمنية والسعودية والقبائل المشتركة بينهما.

رابعاً : أهم ملامح الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد المشتركة بين السعودية واليمن.

خامساً : أهم ملامح الحياة الثقافية بين البلدين.

سادساً : التعاون الاقتصادى بين المملكة العربية السعودية واليمن.

مقدمة :

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"*

لقد عاش العرب فى ظل النظام القبلى حقباً طويلة حيث مثلت القبيلة وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة، وقد افتقر العرب آنذاك لنظام سياسى شامل يخضع لسلطاته شتى القبائل العربية فقد كانت كل قبيلة أشبه بدولة صغيرة، وتعتبر رابطة الدم أو النسب أساس المجتمع السياسى القبلى، فالعربى لم يفهم الدولة إلا أنها دولة القبيلة دولة صلة الرحم التى تربط الأسرة بالقبيلة، كذلك عرفت القبائل العربية مفهوماً اجتماعياً شاملاً للسلطة فلا يفرق لديها بين مفاهيم السلطة والسلطان، وبين القوة والنفوذ أو القسر والهيمنة فجميعها تستند فى سلطتها إلى كل من التنظيم الاجتماعى ممثلاً بالعشيرة كآداة تنظيمية داخل القبيلة، والأعراف القبلية المتبعة، واستمرار الأشكال القبلية عملياً لدى بعض المجتمعات العربية يعود إلى أنها أى الأشكال القبلية تعد ظواهر اجتماعية تتصل بتكوين المجتمع لا بالمبادئ والمفاهيم الحديثة.

وانقسمت المجتمعات العربية إلى قسمين رئيسين (بدو رحل) وحضر مقيمون وأصبح لهذه المجتمعات وضعاً اقتصادياً واجتماعياً متبايناً، حيث كانت بعض مجتمعاتهم تجارية وبعضها زراعية اقطاعية وأخرى مجتمعات رعوية.

وقد ساهمت القبائل الرعوية فى عدم استقرار الحدود لعدم مراعاتها الحدود الدولية فى حركتها المستمرة بحثاً عن الماء والكلأ، فالولاء القبلى للقبيلة لا يعترف بقضية الحدود.

وقد مثلت مجتمعات شبه الجزيرة العربية مجتمعات قبلية بالدرجة الأولى استندت إلى نظم وأعراف وتقاليد وجدت لمنح أفراد القبيلة القدرة على مواجهة ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية قاسية، ولم تكن القبيلة من الناحية الاجتماعية غير معزولة عن سائر القبائل الأخرى حيث تعددت أشكال التداخل الاجتماعى والثقافى والاقتصادى بين سائر القبائل فى شبه الجزيرة العربية.

أولاً : المسألة المذهبية فى العلاقات السعودية اليمنية (المذهب الزيدى فى اليمن – الدعوة الوهابية فى السعودية) :

(*) سورة الحجرات ، الآية ١٣.

بالرغم من أنه لا توجد فوارق جوهرية بين المذهب الزيدى الشيعى والمذاهب السنية ، إلا أن اليمن قد عانت من هذا الاختلاف وشهدت بسببه معارك طاحنة لهذا المذهب أو ذاك وبلغ الأمر إلى الحد الذى قسمت فيه الأرض اليمنية تقسيم مذهبى ، وجاء دور الاستعمار الأجنبى فبالغ فى تصوير الخلاف ، وعلى صعيد العلاقات السعودية اليمنية ، بالغ المتعصبون من الجانبين فى تصوير الخلاف المذهبى بين الدولتين وجعلوه نقطة انطلاق لمزيد من التوتر بين البلدين ، وعلى هذا فلا بد من الوقوف عند المسألة المذهبية فى علاقات البلدين وطبيعة المذهب الزيدى فى اليمن والدعوة الوهابية فى السعودية.

١- المذهب الزيدى :

سعت الديانات والمذاهب الدينية إلى استيطان اليمن[1] حيث وجدت فيها بلداً آمناً تأوى إليهن ومكاناً حصيناً تقيم فيه وشعباً قبلياً عصبياً تستند إليه، وقد اختار أئمة المذهب الزيدى اليمن بالذات هرباً من الاضطهاد السياسى الذى شاع عندما اضطربت أحوال الخلافة العباسية، وذلك بسبب بعدها عن العاصمة الإسلامية فى بغداد[2] من ناحية، ولطبيعتها الجبلية من ناحية أخرى، إذ أن المذاهب الاجتماعية أو السياسية أو الدينية عادة ما تلجأ إلى التحصن فوق الجبال هرباً من أعدائها، وكذلك بعد الاضطهاد، وقد تكون هذه الحقيقة قد كررت نفسها فى بعض بقاع العالم العربى، فيوجد مثلاً "العلويون" فوق جبال العلويين، ويوجد "الدروز" فوق جبل الدروز، كما يوجد الموارنة فوق جبل لبنان[3].

---

(١) حيث جاءت الديانة اليهودية إلى اليمن ما بين القرنين الأول والثانى، وبعدها النصرانية أوائل القرن الرابع الميلادى، ثم المذاهب الإسلامية المتعددة حيث سادت حتى أوائل القرن الثالث الهجرى ثلاثة مذاهب هى : (المالكية – الحنفية – الأشعرية) ، ثم انتشرت فرق ومذاهب أخرى (كالشافعية ٢٠٤هـ)، (والإسماعيلية ٢٦٨هـ)، ثم (الزيدية ٢٨٠هـ) راجع محمد سعيد العطار : "التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن"، الطبعة الأولى ، الوطنية الجزائرية ، ١٩٦٥ ، ص ص ٩٥-٩٨.

(٢) حيث كان ذلك سبباً فى عدم الاستقرار السياسى والتدهور الاقتصادى لليمن مما أدى إلى قيام التمردات اليمنية ومناهضة حكم كل من الأمويين والعباسيين على السواء، وقد زاد على ذلك دخول المذاهب الفقهية إلى اليمن، وتعلق بعض القبائل اليمنية بهذه المذاهب، وإذا كان التاريخ السياسى القديم لليمن قد تميز بأنه "عصر دولة القبيلة الغالبة أو المتزعمة" فإن تاريخ اليمن الإسلامى قد عرف باسم "الدويلات المتزامنة أو المتعاقبة، حيث زادت على اثنتى عشرة دولة ... راجع هذه الدويلات فى : أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٦٣ ، ص ص ١٨٧ : ٢٧٤.

– محمد محسن الظاهرى: "الدور السياسى للقبيلة فى اليمن (١٩٦٢ – ١٩٩٠)" ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٧٤.

(٣) سيد مصطفى سالم: "تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام ١٩٠٤ – ١٩٤٨م) " ، الطبعة الرابعة ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص٢٣.

ويعد المذهب الزيدى من أكثر المذاهب الشيعية اعتدالاً وأقربها إلى مذهب جماعة المسلمين من السنة، وأهم ما يمتاز به عن بقية مذاهب الشيعة هو عدم المبالغة فى تقديس سيدنا "على ابن أبى طالب" كرم الله وجهه، وجعله فى مصاف الأنبياء كما هو مذهب الغلاة من الشيعة.

وتنتسب "الزيدية" إلى "زيد بن على بن الحسن بن على بن أبى طالب" وتتفق هذه الفرقة الشيعية مع باقى الفرق الشيعية الأخرى فى بعض الأمور، وتختلف معهم فى أمور أخرى.

حقيقة لقد حصر أتباعها الإمامة فى أولاد فاطمة بنت الرسول ε لكنهم لم يقصروها على فرع معين، بل أجازوا لكل فاطمى عالم، زاهد، شجاع، سخى، خرج بالإمامة أنه يكون إماماً واجب الطاعة سواء أكان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين، وهم بذلك يرفضون الفكرة القائلة بأنه لا إمام بعد الإمام الثانى عشر(١).

وقد انتشر المذهب الزيدى فى بلاد كثيرة من بلاد الإسلام على أيدى تلامذة الإمام زيد ومريديه، الذين رحلوا إلى الأمصار المختلفة عقب استشهاده فارين بآرائهم السياسية، وتشجيعهم لآل البيت، فمنهم من فر إلى بلاد الحجاز، ومنهم من ذهب إلى اليمن واستقر فيها هروباً من الاضطهاد العباسى والفاطمى بعد ذلك، ومنذ أن استشهد الإمام زيد تولى أبناؤه الإمامة من بعده، ومنهم من أحيا منهاج أبيهم وآراءه، وكان معهم فى ذلك أبناء عمومتهم من ذرية الحسن(٢)، وقد تضافرت عدة أسباب فجعلت من مذهب الإمام "زيد بن على" مذهباً نامياً منسقاً يجد فى رحابه كل مذهب من مذاهب الإسلام مستقراً، وهذه الأسباب هى : أولاً : فتح باب الاجتهاد فيه، ثانياً: جعل هذا المذهب ملتقى لأشكال الفقه الإسلامى المختلفة، وثالثاً: وجود المذهب فى عدة أماكن مختلفة متنامية الأطراف ومتباعدة تحمل أعراف وعادات وتقاليد البيئة التى توجد فيها، رابعاً: ظهور أئمة مجتهدين كانت لهم إسهامات فى إثراء المذهب(٣).

وقد انتشر المذهب الزيدى فى اليمن على يد الإمام الهادى(*)، وكان جده "القاسم الرسى بن إبراهيم طباطبا" الذى كانت الإمامة قد آلت إليه وأقام ببلاد الحجاز وأنشأ طائفة تسمى "القاسمية" كانت تعتنق

---

(١) أمين الريحانى: "ملوك العرب"، الجزء الأول ، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٥١م، ص ١١٦.

(٢) محمد كمال يحيى: "انقلاب ١٩٤٨م وبداية التغيير فى اليمن"، دار الطباعى العربى، القاهرة، ١٩١٩م، ص٧.

(٣) محمد أبو زهرة : "الإمام زيد حياته وعصره، أراؤه وفقهه"، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٩٥٩م، ص ص٥٦ :٥٨.

(*) ولد الإمام "الهادى" إلى "الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسى" بالمدينة المنورة ٢٤٥هـ، وعكف على الفقه يدرسه من كل نواحيه وفى كل مصادره ، فكان مرجعاً فى الدين من كل الطوائف والأمصار المختلفة راجع: محمد أبو الزهرة: المرجع السابق، ص٥١١.

المذهب الزيدى، وعاش هناك مع أهله وذويه بعيدين عن التيارات المذهبية وعن أعين الرقباء، وخفية عن الدولة العباسية، واستطاع فى خلال فترة إقامته بالمدينة المنورة أن يجمع شتات المذهب الزيدى، ويضيف إليه من اجتهاداته واختياراته وآرائه المدونة فى كتب الفروع الزيدية ما كان لها بعد ذلك شأن فى اليمن لأن حفيدة الإمام الهادى قد تلقى علم جده القاسم فصارت زيدية الحجاز واليمن على مذهبه ومذهب جده[١] وقد ارتحل الإمام الهادى إلى اليمن عام ٢٨٠هـ ودخل "صعدة" وتعرف على أهلها ووجد فيها أرضاً خصبة لآرائه، فبذر فيها البذرة الأولى لأفكاره، وأوجد له أتباعاً وأنصاراً، ولم يطل قيامه فى اليمن فسرعان ما عاد بأدراجه إلى الحجاز، بعد أن ترك فى نفوس أهل اليمن أثراً بعيداً، وتعلقت به القلوب، ووجد فيه الراشدون من أهله أنه الإمام الذى يستطيع أن يجمع شمل اليمنيينن ونظراً لتعلق اليمنيين به وناشدوه عن طريق وفد منهم ذهب إليه يدعوه إلى العودة إليهم ويتعهدون له بنصرته، ويقبلون كل شرط يطلبه منهم، فاستجاب لرغبتهم، ووصل إلى صعدة مرة أخرى فى عام ٢٨٤ هـ/٨٩٧م[٢].

وهكذا وضع الإمام الهادى[*] أساس الدولة اليمنية الزيدية بعد نجاحه فى نشر المذهب الزيدى الذى قامت عليه هذه الدولة، وقد ورثه الأئمة الزيديون فى حكم اليمن، والذين دعوا لأنفسهم "بصعدة" شمال اليمن، وأصبحت المعقل الحصين لهم، وأقاموا الدولة الزيدية والتى كان نفوذها يمتد تارة حتى يشمل جميع بلاد اليمن، وكل أجزاء القسم الجنوبى من الجزيرة العربية، وتارة ينحصر سلطانهم فى قسم من البلاد الجبلية اليمنية كمدينة "صعدة" وما يحيط بها، ومدينة "شهارة" ومدينة "حجة[٣]"، وكل هذه المناطق جبلية حصينة كانت تعتبر من حصون الزيدية ومعاقلها. وأصبحت الدولة الزيدية الإسلامية الوحيدة التى واصلت حكمها وحافظت على كيانها أكثر من ألف سنة منذ إنشائها، حتى عهد الإمام يحيى بن حميد الدين الذى توفى عام ١٩٤٨من وإن استمرت بعد ذلك تعانى إضطراباً وعدم استقرار حتى اندلعت الثورة فى اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢م، وأنهت الحكم الإمامى وأعلنت الجمهورية.

---

(١) محمد كمال يحيى: المرجع السابق ، ص٧.

(1) Ingrams, H: The Yemen Imama, "Rulers & Revolutions", London, 1963, P. 42.

(*) حول تأسيس الإمام الهادى لدولته الزيدية راجع :

- حسن إبراهيم حسن: "تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى" ، الجزء الثالث، الطبعة السابعة، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ص ١٩٦: ١٩٨.
- الواسعى، الشيخ عبد الواسع بن يحيى: "تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن" ، الطبعة الثانية ، مطبعة حجازى ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧م ، ص ص ١٦٨: ١٧٠.
- محمد يحيى الحداد: "تاريخ اليمن السياسى" الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص ص ٥: ٧.

(٣) أحمد حسين شرف الدين : المرجع السابق ، ص ١٥٨.

والزيدية كمذهب دينى قد تلاءمت وطبيعة التركيب الاجتماعى اليمنى المستند إلى العصبية القبلية، وهذا التلاقى بين الفكر الزيدى والقبيلة اليمنية يقترب من مفهوم الخطاب الخلدونى لعلاقة العصبة بالدين فهى وفقاً لآراء ابن خلدون علاقة تآزر وتعاضد وتعاون ضرورة للملة وبالتالى فثمة علاقة جدلية وتأثير متبادل بين كل من العصبية والدين، وذلك لان الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم، انطلاقاً من الحديث الصحيح القائل بأنه ما بعث الله نبياً إلى فى منعه من قومه، وهكذا فإن العصبية تدعم الدعوة الدينية بالقوة والفاعلية، ويمكن تلمس تطبيقاً لهذه النظرية الخلدونية فى إطار علاقة الفكر الزيدى بالقبلية اليمنية[١].

ولكن ما مبادئ الفكر الزيدى التى تأثر بها المجتمع اليمنى ... ؟

لقد كان المذهب الزيدى من الفرق الشيعية التى حصرت الإمامة فى أولاد فاطمة بنت رسول الله ε وأنهم لم يقصروها على فرع معين بل أجازوا لكل فاطمى عالم الزهد شجاع سخى خرج بالإمامة أن يكون إمام واجب الطاعة سواء أكان من أولاد الحسن بن على أو من أولاد الحسين بن على رضى الله عنهما، وأنهم يذهبون أيضاً على جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل والأفضل، وإذا كان الزيديون يتفقون مع باقى المذاهب الشيعية الأخرى فى أحقية "على بن أبى طالب" كرم الله وجهه، وأبنائه من فاطمة رضى الله عنها، إلا أنهم لا يتبرأون من سيدنا أبى بكر الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنهما[*]، كما يفعل غيرهم من الشيعة، بل أنهم يقرون بصحة إمامتهما، ولهذا تبدو الزيدية أكثر الفرق الشيعية اعتدالاً وأقربها إلى السنة بوجه عام[٢].

وقد أجاز الزيديون خروج إمامين فى قطرين، يستجمعان الخصال التى وضحوها وأجازوها لكل فاطمى كما سبق وأن ذكرنا، بل أجازوا أمراً هاماً جداً وهو أن الإمام ليس من الضرورى أن يكون أفضل الموجودين، بل يجوز أن يكون المفضول إماماً، والأفضل قائماً، فيرجع إليه فى الأحكام، ويحكم بحكمه فى القضايا[٣].

---

(١) محمد محسن الظاهرى: المرجع السابق، ص ص ٧٨– ٧٩.

(*) مردود هذا المعنى يعود إلى أيام على بن أبى طالب كرم الله وجهه إذ لم يعتبر نفسه وارثاً للخلافة، وإن اعتبر نفسه أولى، ورضى بما اختاره أهل الحل والعقد فى "سقيفة بنى ساعدة" إذ بايعوا عثمان بن عفان، كما أنه اثنى أطيب الثناء على أبى بكر وعمر الخليفتين الراشدين، وكذلك سار "زيد بن على" على منهج سيدنا على كرم الله وجهه، ورفض أن يذكرهما على بالخير، وقرر ما يستفاد منه صراحة أن مصلحة الأمة كانت تقتضى أن يسبقا "عليا" كرم الله وجهه راجع: محمد كمال يحيى : المرجع السابق، ص ص ١٥– ١٧.

(٢) سيد مصطفى سالم: المرجع السابق ، ص٢٩.

(٣) فاروق عثمان أباظة: "الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢ – ١٩١٤م)" ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ص٥٤.

وكانت شروط الإمامة عند الزيدين أربعة عشر شرطاً تتلخص فى أن يكون الإمام مكلفاً، ذكراً، حراً، مجتهداً، عدلاً، سخياً، ورعاً، سليم العقل، سليم الحواس، سليم الأطراف، صاحب رأى وتدبير، مقداماً ، فارساً، وبالتأكيد أن يكون فاطمياً(١).

والزيدية ثلاث فرق تقريباً وهى : "الجارودية – السليمانية ثم التبرية" ، ويمكن أن نعرض مثلاً لرأى السليمانية فى الإمامة فهو يوضح المفهوم السياسى عندهم حيث يقول: "إن الإمامة شورى فيما بين الخلق، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأنها تصبح فى المفضول مع وجود الأفضل، لذلك فهم من وجهة النظر الشيعية البحتة يعتبرون خارجين أو متحررين فهم مثلاً أثبتوا إمامة ابى بكر وعمر وأن الأمة قد اختارتهما وهذا حق اجتهادى، وقد تكون الأمة أخطأت فى رأيهم فى اجتهادها، ولكن لا يبلغ هذا الخطأ درجة الفسق والتكفير(٢) ويقولون كذلك أنه لا يشترط أن يكون الإمام أفضل الأئمة علماً وأقدمهم رأياً وحكمة، ولعل تعلق اليمنيين بفكرة الإمامة ومبدأ إتاحة الفرصة لكل فاطمى من أبناء على كرم الله وجهه للحصول عليها قد أفرز العديد من الأدعياء، مما قد يزيد من الفوضى والاضطرابات بسبب ضعف السلطة العليا(٣).

وكانت مبادئ الإمامة الزيدية نفسها تسمح بوجود ثغرة فى بنائهم السياسى وأصبحت موضع تأويلات وتفسيرات كثيرة لخدمة أطماع شخصية، وكان القصد من شروط الإمامة أن يكون "مقداماً – فارساً" هو إتاحة الفرصة دائماً للأصلح من بين الأمراء أن يتولى الزيديين، ولكن كان هذا الشرط نفسه عوناً لبعض الطامعين فيهم فى الخروج على الإمام القائم بالأمر(٤)، وأصبح هذا الشرط للإمامة من الأمور الهامة فى المذهب الزيدى التى أثرت فى تاريخ اليمنيين، وأدت إلى تعدد الأئمة الزيديين فى وقت واحد، وقيام الكثير من الفتن والاضطرابات فى اليمن، وخاصة عندما أضعف الحكم العثمانى من سلطة الإمامة المركزية وأخرجها من صنعاء، فلجأت إلى مدينة "صعدة" المركز التاريخى للزيدية فى شمال اليمن، وظهر العديد من أدعياء الإمامة الذين تنافسوا فيما بينهم، وكلما ضعفت السلطة العليا تعددت الإمامات وانقسمت الدولة على نفسها(٥).

---

(١) أمين الريحانى: "ملوك العرب" ، المرجع السابق، ص ص ١٤٠: ١٤١.

(٢) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، صـ٢٨.

(3) Helfritz.H., : "The Yemen", Asecret Journey, London, 1958, P. 129.

(٤) فاروق عثمان أباظة : "الحكم العثمانى فى اليمن" ، المرجع السابق، ص٥٥.

(٥) سيد مصطفى سالم: المرجع السابق ، ص٢٧.

أما تأثيرات هذا المذهب على المجتمع اليمنى إيجابياً، فإنه قد ساعد على خلق وحدة بشرية مترابطة فى تاريخ اليمن[١] منذ ظهور المذاهب هناك فقد قامت بعض الدول القوية على أساسه، واستطاعت أن تمد نفوذها على مناطق واسعة فى جنوب الجزيرة العربية، وقد ظهرت أهمية هذا المذهب على المجتمع اليمنى أثناء فترة الاحتلال العثمانى الأول والثانى لليمن حيث كان هو التنظيم السياسى الوحيد الذى اصطدم به العثمانيون فى اليمن، وظل يقاومهم طيلة أربعة قرون كاملة، حتى أحل عنها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى[٢].

ولكن لم يكن المذهب الزيدى وفكره عاملاً إيجابياً فحسب بل كان أيضاً عاملاً سلبياً فى المجتمع اليمنى بل هداماً أيضاً، وذلك لأن المذهب الزيدى قد أدى إلى تكوين طبقة عليا ذات سيادة من اليمنين كانت لها امتيازات معينة فاقت ما لبقية الطبقات الأخرى، وأبرزت نوعاً من الصراع الطبقى كانت له مساوئه الواضحة فى المجتمع اليمنى[٣].

ولم يكن المذهب الزيدى هو المذهب الوحيد فى اليمن، فهناك معتنقو المذهب الشافعى (السنى) والمعروفون باسم الشوافع، والذين يمثلون ثلثى السكان تقريباً[*]، وعلى الرغم من أن الزيود أقل عدداً من الشوافع إلا أنهم يمثلون أغلبية فى القوى السياسية الحاكمة، بينما القسم الآخر من المجتمع محروماً من أية امتيازات سياسية، وثمة أزمة أصيلة فى شرعية نظام الإمامة بالنسبة لهم، فهم لا يعترفون أبداً بحصر الإمامة فى أهل البيت وفقاً للمذهب الزيدى، فإذا أضفنا على ذلك الاستبعاد الطبقى للشوافع عموماً فى الأدوار الهامة فى بنية السلطة السياسية، والتكوين الطبقى الذى تغلب عليه طبقة التجار ومن المثقفين لانتهينا إلى التعارض بأن الانقسام الزيدى الشافعى له ذاتيته الخاصة إلا أنه اتفق مع الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية فى اليمن الإمامية، ومن ثم فإنه من المهم أن نؤكد على أن الصراع الداخلى فى اليمن لم يكن صراعاً دينياً وإنه اتخذ فى بعض أبعاده شكلاً طائفياً لم يتطور على مواجهة صريحة[٤].

---

(١) محمد كمال يحيى: المرجع السابق، ص ص ٢٠: ٢٢.

(٢) سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) فاروق عثمان أباظة: المرجع السابق، ص٦٢.

(*) بلغت نسبة الشوافع من إجمالى السكان المسلمين فى اليمن حوالى ٦٠% تقريباً، ويسكن الشوافع جنوب اليمن بصفة عامة فى لواءى تعز وآب، ومنهم من يتركز فى سهول تهامة راجع : Wenner, M.W., : Modern Yemen (1918-1986), Hopkins University, 1967, P. 35.

- محمد خميس الزوكة: "جغرافية العالم العربى" ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٧، ص ٣٠٣.
- أحمد يوسف أحمد : "الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢–١٩٦٧م)" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص ٦٦.

(1) Heyworth, G.E.: "Al Yemen", Gairo, 1952, PP. 33: 36.

وقد حاولت حكومة الإمام أن توسع من هوة هذا الاختلاف الطائفى بين الشوافع والزيود من خلال سياسة الاضطهاد التى شعر بها الشوافع، وذلك انطلاقاً من الحكمة الشيطانية "فرق تسد"، وأصبحت هناك معارضة حادة لحكومة الإمام تضم السكان من أتباع المذهب الشافعى منذ بداية حكم الإمام يحيى بن حميد الدين بعد جلاء العثمانيين، وقد كان الشوافع ينعمون فى ظل السيادة العثمانية بنوع من النفوذ والأمان لأنهم والأتراك من السنة(١)، ولكن عندما بدأ الحكم الإمامى ظهرت أشكال الاضطهاد فى غلق الكثير من مدارس الشوافع الدينية، وأرسل الكثير منهم ممن عبروا عن استيائهم من سياسة حكومة الإمام إلى السجون بعد مصادرة ممتلكاتهم، وقد أدت هذه الإجراءات التعسفية إلى ازدياد السخط بين أبناء هذا القسم من سكان اليمن وقد ظهر هذا جلياً فى زيادة أعداد الهجرات(*) التى بدأت منذ السنوات الأولى لحكم الإمام يحيى وحتى بعد وفاته من الشوافع والذين هاجروا هرباً من هذا الاضطهاد.

٢-الدعوة الوهابية(**):

لم تكن الدعوة الوهابية مذهباً جديداً كمذاهب السنة الأربعة كما اعتقد البعض من أعدائها، وإنما كانت دعوة للعودة إلى ما كان عليه السلف الصالح من أخلاق كريمة ودين قويم لذلك فهى دعوة سلفية وليست حركة دينية خاصة بالمنطقة.

أما صاحبها فهو "محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن على بن محمد بن أحمد بن راشد التميمى" ولد عام ١١١٥ هجرياً الموافق ١٧٠٣ ميلادياً وذلك ببلدة العينية، والتى تقع بالقرب من مدينة الرياض(٢)،

---

(2) Dresch, Paul : "Tribal relations and Political History in Yemen", Chicago University, 1983, PP. 154: 156.

(*) أشارت بعض مصادر شركة "أرامكو" للنفط بالسعودية إلى زيادة أعداد الشوافع اليمنيين النسبية التى تعمل فى حقول إنتاجها، كذلك عملت أعداد كبيرة من هؤلاء الشوافع فى مصافى النفط بعدن وكعمال مرافئ وبحارة وتجار، وقد استوطن معظم هؤلاء الشوافع من اليمنيين فى الأماكن التى نزحوا إليها، بل وحصل أكثرهم على جنسية البلاد التى حلوا بها.

راجع : محمد كمال يحيى: مرجع سابق، ص٤٨.

-Halliday, F.: Arabia Without Sultans, New York, 1975, P. 111.

(**) يرجع تسميتها بالوهابية نسبة إلى صاحبها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد أطلق الأتراك عليها هذه التسمية عندما هاجموها وصاحبها، بل أنهم غالوا فى ذلك حيث أطلقوا على أتباع الدعوة "الروافض والخوارج" حتى أن الوثائق الرسمية المتبادلة بين "محمد على" والباب العالى كانت تنعت الأمير السعودى الذى يعمل على نشر مبادئ الدعوة السلفية باسم "الخارجى" راجع: عبد الرحيم عبد الرحمن: الدولة السعودية الأولى، القاهرة ، ١٩٦٩، ص ٢٥.

(٢) حافظ وهبه: "جزيرة العرب فى القرن العشرين" ، الطبعة الخامسة ن مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ص٥٠.

وينتمى الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى أسرة آل مشرف من بنى تميم، وهى من أكبر القبائل العربية وأعزها.

ونشأ الشيخ "محمد بن عبد الوهاب" فى أسرة محبة للعلم حيث كان بيت هذه الأسرة ملتقى لطلاب العلم الراغبين فى دراسة مذهب "أحمد بن حنبل" وذلك لأن والده الذى كان يعمل قاضياً من معتنقى هذا المذهب ، وقد تأثرت شخصية الإمام محمد بن عبد الوهاب بعدة عوامل كان أولها نشأته فى بيت يشتغل أهله أب عن جد بالعلوم الدينية، ومن ثم فقد نشأ واسع الثقافة ، كذلك تأثرت شخصيته بمذهب الإمام "أحمد بن حنبل" المذهب الرابع من مذاهب أهل السنة وأكثرها تشدداً، وكذلك تأثر بالأساتذة الذين سبقوه من دعاة الإصلاح أمثال ابن تيمية، وابن قيم الجوزية[1] وكانت هناك ظروف تعيشها "نجد" بل شبه الجزيرة العربية بأكملها تستدعى قيام حركة إصلاحية كحركة "محمد بن عبد الوهاب" حيث كانت بيئة أهل نجد قد سيطرت عليها البدع والخرافات اللتان امتزجتا بالنفس وأصبحت السمة البارزة لأهلها، وباتت جزءاً من عقيدة الإسلام، والدين منها براء، ومن ثم فإن الدين قد غشيته غشية سوداء فألبست الوحدانية التى علمها صاحب الرسالة الرسول الكريم محمدε الناس سحباً من الخرافات وكثر عدد الأدعياء والجهلاء ، والذين يخرجون من مكان إلى مكان يحملون فى أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات، وانغمس الناس وأسرفوا فى تلك البدع والخرافات التى تمثلت فى الحج إلى القبول وقضاء الحاجات وتفريج الكروب، والتبرك بذكر النخيل أو شجرة فى نجد تسمى شجرة "الذيب" أو زيادة الدجالين الذى يدعون القدرة على إجابة المطالب[2] ولم تكن نجد تنفرد بمثل هذه الخرافات والبدع، فقد شاركتها فيها بقية أجزاء شبه الجزيرة العربية وغيرها من الأقطار العربية والإسلامية التى تعرضت لمثل ظروف شبه الجزيرة العربية وغيرها من الأقطار العربية والإسلامية التى تعرضت لمثل ظروف شبه الجزيرة العربية مثل الظلم والجهل والفقر، وهى ظروف ساعدت على كثرة الدجالين وأصحاب البدع ومن يجدون لبضاعتهم سوقاً رائجاً، وكان من الطبيعى لأهالى هذه البيئة الصحراوية الذين نشأ أهلها على الفطرة أن ينقادوا إلى مثل هذه البدع والخرافات، إذ لم يوجد من يأخذ بأيديهم ويبصرهم بحقيقة وبساطة الدين الإسلامى، وعدم المضى قدماً فى الوقوع تحت تأثير الدجالين وأتباع تيار التقاليد المتوارثة والمخالفة لجوهر الدين الإسلامى[3]. لذلك فقد باتت هذه الأحوال فى نجد والتى أصبحت السمة البارزة لسكانها فى حاجة إلى مصلحين، وظهر هؤلاء

---

(١) رأفت غنيمى الشيخ: "تاريخ العرب الحديث" ، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة ، ١٩٩٤م، ص ص ١٠٠، ١٠٢.

(٢) رأفت الشيخ : المرجع السابق، ص٩٨.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول أحوال مجتمع شبه الجزيرة العربية إبان دعوة "محمد بن عبد الوهاب" راجع: عبد الكريم الخطيب: "الدعوة الوهابية" ، المرجع السابق، ص ص ١٣- ٣٢.

المصلحون منذ القرن العاشر الهجرى- الخامس عشر الميلادى، وكانوا من فقهاء مذهب أحمد بن حنبل، ولكن كان لابد من حركة إصلاحية قوية تقوم بالعمل على إصلاح هذا المجتمع وما لصق به من أفعال ومعتقدات أساءت للدين الإسلامى، فكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو صاحب هذه الحركة الإصلاحية، ولعل ما أثر عليه بشدة الرحلات(*) التى قام بها والتى وسعت من أفقه ونبهته إلى أن نجد وشبه الجزيرة العربية ليست هما وحدهما المحتاجتين إلى إصلاح بل هناك مناطق فى العالم الإسلامى محتاجة هى الأخرى للدعوة إلى ما كان عليه السلف الصالح من أخلاق كريمة ودين قويم، وجعلته يصمم على القيام بدعوته الإصلاحية وفق ما استفاده من هذه الرحلات من الدراسات العلمية والأخذ عن مشاهير العلماء فى مختلفة العواصم الإسلامية.

وعندما عاد محمد بن عبد الوهاب من رحلاته انتقل مع والده إلى بلدة "حريملاء" وبدأ دعوته الإصلاحية ، ولكنه عاد مرة أخرى إلى "العينية" بعد وفاة والده فى عام ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م حيث استقبله أميرها "عثمان بن معمر"، وقبل دعوته الإصلاحية(١).

وفى عام ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م انتقل الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى الدرعية(**) نتيجة استجابة أمير العينية لضغوط حاكم الإحساء بإخراج الشيخ من العينية، وهناك قابل الشيخ محمد بن عبدا لوهاب حاكم الدرعية وأميرها "محمد بن سعود بن مقرن" وأصبح هذا اللقاء إيذاناً بقيام الدولة السعودية الأولى، حيث تبايع أمير الدرعية "محمد بن سعود" والشيخ الإمام المصلح محمد بن عبدا لوهاب على العمل لتصحيح العقيدة، وتطبيق الشرعية الإسلامية الغراء، وتحقيق التوحيد، وأن يكون الأمير محمد بن سعود إماماً للمسلمين وذريته من بعده، وهو ما عرف باتفاق الدرعية(٢).

(*) كانت أولى رحلات الإمام محمد بن عبد الوهاب خارج نجد إلى الحجاز لأداء فريضة الحج حيث زار مكة المكرمة والمدينة المنورة، والتقى فيهما بعدد من الفقهاء والعلماء من المذاهب السنية المتنوعة، ثم كانت رحلته الثانية إلى العراق حيث زار بغداد ومكث بالبصرة أربع سنوات حيث تعلم فيها علمى اللغة والحديث، ولكنه خرج منها مطروداً حيث ضاق به أهل البصرة واستنكروا صراحته فى نقد أفعالهم المنافية لجوهر الدين. راجع : حسين بن غنام : تاريخ نجد. المرجع السابق، ص٢٨.

(١) دارة الملك عبد العزيز : "إصدارات خاصة بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تكوين المملكة" ، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢م، ص١٩.

(**) تقع مدينة الدرعية فى الشمال الغربى من مدينة الرياض وتبعد عنها بحوالى ١٢ ميلاً، وهى فى الجهة الشمالية من وادى حنيفة، حيث تعد بوابة هذا الوادى ، وتتكون من حى "الطريف" ومجموعة من الأحياء التى أنشأت على ضفاف وادى حنيفة مثل حى "مريحة والعصيبة"، وقد شهدت مدينة الدرعية طفرة واضحة بعد الحلف المشهور بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب، و "محمد بن سعود بن مقرن" حاكمها، وغدت هذه البلدة عاصمة الدولة السعودية الأولى، وأصبحت منارة العلم ونالت شهرة واسعة. انظر : حافظ وهبه: المرجع السابق، ص٥٠، وأيضاً دارة الملك عبد العزيز : المرجع السابق، ص١٩.

(٢) عبد الكريم الخطيب : المرجع السابق، ص٤٢.

وبعد هذه المبايعة التاريخية، استأنف الشيخ دعوته الإصلاحية تحت حماية الأمير محمد بن سعود، فأخذ فى عقد مجالس الدروس والمواعظ والاتصال بعلماء البلدان المجاورة وأمرائها، وخلال السنتين اللتين تلتا الاتفاق هاجر عدد كبير من أنصار الدعوة إلى الدرعية، وانضم العديد من بلدان نجد إلى الدعوة سلماً.

ومنذ عام ١١٥٩هـ - ١٧٤٦م، واصل أئمة الدولة السعودية الأولى والذى كان اتفاق الدرعية إذاناً بقيامها، واصلوا إرسال الحملات لنشر الدعوة والعمل على توحيد البلاد[١].

وجاءت أسس ومبادئ دعوة "محمد بن عبد الوهاب" مستندة إلى تعاليم ومبادئ "أحمد بن حنبل" و "أحمد بن تيمية" كما سبق الإشارة إلى ذلك، وكانت أولى الأسس والمبادئ التى ارتكزت عليها الدعوة الوهابية هى مبدا التوحيد وقد يفضل الكثير إطلاق اسم "دعوة التوحيد" على دعوة "محمد بن عبد الوهاب" استناداً إلى أولى دعائم هذه الدعوة، ويشرح محمد بن عبد الوهاب هذا المبدأ بقوله "أن التوحيد الذى دعت إله الرسل من أولهم إلى آخرهم هو إفراد الله بالعبادة كلها ليس فيها حق لمقرب ولا نبى مرسل فضلاً عن غيرهم، فمن ذلك لا يدعى إلا إياه كما قال الله تعالى :"وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُو مَعَ اللَّهِ أَحَداً"، وكذلك من أقواله إن معنى لا إله إلا الله ترك كل معبود غير الله والتوجه إلى الله وحده، وأن العبادة إذا جعلت لغير الله صار ذلك الغير إلهاً مع الله وإن لم يعتقد الفاعل ذلك[٢]، ويعتبر هذا المبدأ هو إحياء لمبدأ إسلامى كبير، بعد أن أحاطت بعض الأشواك بالدين الإسلامى وذلك بسبب ما تركته الفرق الإسلامية المختلفة أمثال الباطنة والقرامطة وغيرهم من الفرق التى امتدت آثارها حتى تمكنت من النفوس وأصبحت عقائد لا يمكن تحويل الناس عنها[٣].

أما المبدأ الثانى الذى دعا إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب أثناء نشره لدعوته السلفية هو مبدأ محاربة البدع، حيث حاول الشيخ محاربة الضلالة والاستعانة بالأولياء الصالحين ومظاهر الجهل بالدين الإسلامى ومحاربة الخرافات التى ترسخت بعقول المسلمين، حيث أكد أن الاستغاثة بغير الله والاستشفاع بما سواه يعد من مظاهر الشرك به، وقد تطاول بعض أعداء الدعوة السلفية على الشيخ بن عبد الوهاب فذكروا أنه تنكر لشفاعة الرسول الكريم محمد ε للمسلمين يوم القيامة؛ وقد رد عليهم الشيخ بأنه يعترف بشفاعة سيدنا محمد بل وبشفاعة سائر الأنبياء والملائكة والأولياء، وأكد وجهة نظره بأن محبة الأنبياء والأولياء الصالحين ليست بالتوسل إليهم ، ولكن فى متابعتهم فيما كانوا عليه من الهدى ومكارم

---

(2) Winder, R.B. : "Saudi Arabia in the Nineteenth Century", New York, 1955, PP: 26- 36.

(٢) حافظ وهبه : المرجع السابق ، ص ٢٩٧.

(٣) رأفت الشيخ : المرجع السابق ، ص١٠٩.

الأخلاق[١]، وأكد أن الشفاعة كلها لله تعالى كما جاء فى القرآن الكريم "قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً"، ولا تكون هذه الشفاعة إلا بعد إذن الله مصداقاً لقوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ".

أما ثالث مبادئ الدعوة السلفية التى أسس أركانها الشيخ ابن عبد الوهاب كانت مبدأ فتح باب الاجتهاد، ويقوم هذا المبدأ على أساس الإبداع فى التشريع وإطلاق باب الاجتهاد على مصراعيه لكل مقتدر مستوفٍ لشروطه، لأن الله وحده هو الذى يحلل ويحرم، لذلك فإن حجة المسلمين الوحيدة هى فى القرآن والسنة النبوية الشريفة، ومنهما تستنبط الأحكام، واعتبر الإمام محمد بن عبد الوهاب الأئمة الأربعة "مالك وأبا حنيفة والشافعى وابن حنبل" هم وحدهم من يؤخذ بأحكامهم دون المذاهب الدينية الأخرى كالمتصوفية والشيعة والمعتزلة وغيرهم[٢].

وهكذا فإن دعوة "محمد ابن عبد الوهاب" كانت رجوع بالإسلام إلى أصوله على عهد الرسول الكريم والصحابة، ولم تكن بدعة كما ادعى البعض من أعدائها، وإذا كانت الدعوة قد لاقت معارضة فسبب ذلك أن الدعوة ظهرت فى زمن بدا فيه كل شئ مخالفاً لما درج الناس عليه من سنوات، لذلك فإنه أصبح من يعاديهم يعتبر صاحب بدعة مدعاة للاستنكار، ولعل ذلك هو سنة كل جديد على كل قوم فى أى مكان ولا يمكن انكار وجود مغالين فى تنفيذ مبادئ الدعوة، وأن كثيراً من أتباع الدعوة كانوا من البدو الذين فهموا مبادئها فغالوا فى تطبيقها مما نفر الكثير من المسلمين[٣]، ولكن لا يمكن أن تنسب كل هذه الأخطاء التى وقعت من بعض جفاة الأعراب والجهل إلى مبادئ الدعوة، وأن تقودنا هذه الأخطاء إلى إنكار دور الدعوة ودعوتها للعودة بالإسلام إلى بساطته الأولى ونقائه ووحدانيته واتصال العبد بربه من غير وساطة أو شريك.

وفى عهد الملك عبد العزيز آل سعود بذل جهوداً كبيرة للعمل على نشر مبادئ الدعوة كما دعا إليها الشيخ ابن عبد الوهاب، وعندما وجد بعض المغالين فى تنفيذ مبادئ الدعوة السمحة، ومحاولتهم رفض مظاهر الحياة الحضارية ورفض ابتكاراتها، حاول إقناعهم بأهمية هذا التطور نحو الحياة الحديثة حتى نجح فى ذلك، وعمل على تهذيب نفوس البدو وحياتهم القاسية وإطلاعهم على كل ما هو جديد حتى يواكبوا التطور مع الاحتفاظ بروح الدعوة السلفية والمبادئ التى دعت إليها[٤].

تأثيرات الدعوة الوهابية على مجتمع شبه الجزيرة العربية :

---

(١) حسين بن غنام : المرجع السابق، ص٢١٣.
(٢) رأفت الشيخ : المرجع السابق ، ص ص١١٣– ١١٤.
(٣) حافظ وهبه : المرجع السابق، ص٣٠٢.
(٤) رأفت الشيخ : المرجع الساق ، ص١٣٩.

وقد وجدت هذه الدعوة فى البداية كثيراً من المقاومة فى بعض مناطق شبه الجزيرة العربيةن ولكن ما لبثت أن تغلغلت هذه الدعوة فى نفوس أبناء الجزيرة وخاصة فى المجتمع العسيرى جنوب شبه الجزيرة العربية. حيث كان هذا المجتمع يتبع المذهب السنى على حسب المذهب الشافعى وكان مجتمعاً مسلماً ومتديناً متمسكاً بدينه أشد التمسك سواء فى السراه أو فى تهامة[١].

ونتيجة للتدهور فى المجتمع الإسلامى الذى كان يسير بسرعة وبدا الضعف والوهن ينخر فى جسد الدولة، ظهرت المذاهب والفرق الدينية المخالفة لأهل السنة والجماعة، حتى أصبحت الصفات التى أكسبها الإسلام لمجتمع شبه الجزيرة العربية قد اندثرت ، تأثرت منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية بالمذهب الشيعى، وبرزت فى الوجود الفرق الجعفرية والإسماعيلية وكذلك وفدت إليه أيضاً الطرق الصوفية التى وجدت فى الجزء التهامى[٢] مكاناً خصيباً لنشر مذاهبها وتعاليمها.

وعندما ظهرت دعوة الشيخ "محمد بن عبد الوهاب" وبدأت تتغلل فى نفوس أبناء الجزيرة، وصلت إلى منطقة عسير بسراتها وتهامتها على يد العديد من أبنائها الذين وفدوا على مدينة الدرعية معقل الدعوة الوهابية، لكى يتلقوا العلم على يد صاحبها الشيخ ابن عبد الوهاب وكان منهم "عامر أبو نقطة" وأخوه الذين عادوا إلى عسير وعملوا على نشر الدعوة السلفية فى منطقة سراة عسير، وأصبحت غير تابعة للدولة السعودية الأولى ومذهبها السلفى الحنبلى[٣].

وكان الحال مع تهامة عسير فقد هاجر إليها أحد أبناء "صبا" وهو "أحمد حسن الفلقى" إلى الدرعية بعد أن سمع بانتشار المذهب الحنبلى والدعوة السلفية فى سراه عسير، وتحالف مع سراة عسير لمحاربة أمير أبى العريش حتى خضعت تهامة عسير هى الأخرى للحكم السعودى وانتشر المذهب الحنبلى والدعوة السلفية[٤].

وهكذا فقد كان التحالف الذى تم بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والأسرة السعودية فى الدرعية بداية لنشر الدعوة فى بقية بلاد نجد وشبه الجزيرة العربية، وانطلق الحليفان لنشر الدعوة خارج الدرعية

(١) أمين الريحانى: "ملوك العرب" ، المرجع السابق ، ص٢٨٨.

(٢) صلاح أحمد هريدى: "دراسات فى تاريخ العرب الحديث (عسير أثناء الحكم العثمانى)" ، دار الوفاء للنشر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠م ، ص١٣٨.

(٣) صلاح هريدى: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) محمد العقيلى : "تاريخ الخلاف السليمانى أو الجنوب الغربى فى التاريخ" ، الجزء الأول، الرياض، ١٣٨٧هـ/ ١٩٥٨م، ص٤٤٠.

بإعداد الجيوش التى توجهت لرد المهاجمين والمناهضين للدعوة، وفى سنوات قليلة انتشرت الدعوة مع الحكم السعودى فى بلدان نجد، ووصلت طلائعها إلى الإحساء وعمان وبادية الحجاز وعسير واليمن[١].

وأصبحت مبادئ الدعوة السلفية نموذجاً لما جاء بعدها من حركات الإصلاح ، وذلك لأنها أحدثت نشوة دينية فى العالم العربى والإسلامى بعد ركود طويل خيم على العقول وأصبحت رائدة فى ميدانها حتى اهتدت بها كثير من الحركات الدينية فى شتى أنحاء العالم العربى وأصبحت نبراساً لحركة "محمد بن على السنوسى" الإصلاحية فى ليبيا، وثورة محمد أحمد الملقب بالمهدى فى السودان، وفكرة الجامعة الإسلامية فى مصر، ونبهت الدعوة أذهان العرب بضرورة أيقاظ وعى العرب وأمجادهم، وأصبح هذا الاتجاه دافعاً لكى تلتف القلوب حول آل سعود العرب الخلص[٢].

وقد كان المذهب الوهابى مؤسسة تمثل سلطة الحكومة السعودية الناشئة وسعى ابن سعود لجعلها عقيدة للدولة وأساساً لقانونها، واعتماداً على الشرعية التى استخدمتها مؤسسات الشورى والملكية والعقيدة أقيمت سلطة الحكومة السعودية الناشئة أساساً على إدارة مركزية وسيادة حكومية[٣].

ثانياً : النظام القبلى فى مجتمع شبه الجزيرة العربية وطبيعته :

تعتبر القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعى الرئيسية فى المجتمع العربى، خاصة فى شبه الجزيرة العربية، فهى تتواجد فى الصحارى والقرى كما فى الحواضر والمدن[٤]، وتعرف القبيلة فى الغة العربية على أنها جماعة من الناس ينتمون حقيقة أو وهماً إلى أصل مشترك ويشعرون بانتسابهم إلى أب أو جد أعلى، ويقرر أهل الأنساب العرب أن كل قبيلة ترجع فى أصلها إلى جد أقدم حتى يصلوا إلى أن للعرب جدين هما "قحطان" و "عدنان"[٥].

والقبيلة كذلك تعنى أنها وحدة سياسية مضمونها جماعة من الناس يشتركون فى رقعة من الأرض تربطهم علاقات قربى ومصاهرة ويحيون حياة مشتركة، وكان ولاء الأفراد السياسى للقبيلة مقابل ما توفره

---

(١) رأفت الشيخ : المرجع السابق ، ص١١٨.

(٢) المرجع نفسه : ص ص ١٣٩ – ١٤٠.

(٣) جوزيف كوستنر: "العربية السعودية من القبلية إلى الملكية (١٩١٦– ١٩٣٦م)" ، ترجمة / شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦م، ص٢٩٢.

(٤) محمد محسن الظاهرى: المرجع السابق ، ص٥٠.

(٥) حول لفظ القبيلة من المنظور العربى راجع: فيليب حتى وآخرون: الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٥٢م، ص٣٣.

لهم من الحماية المادية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية[١]، وتعتبر رابطة الدم أو النسب أساس المجتمع السياسى للقبيلة، فالعربى لم يفهم الدولة إلا أنها دولة القبيلة، ودولة صلة الرحم التى تربط الأسرة بالقبيلة، وثمة رابطة أخرى تجمع أبناء القبيلة كلهم وهى المصلحة المشتركة حيث تدفعهم جميعاً على اتخاذ موقف موحد تجاه ما يهدد قبيلتهم من أخطار وصعاب.

والقبيلة العربية تمثل تنظيماً اجتماعياً يستند إلى نظم وأعراف وتقاليد وجدت لمنح أفراد القبيلة القدرة على مواجهة ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية قاسية[٢].

وقد مثل مجتمع شبه الجزيرة العربية كياناً لعديد من مجتمعات القبائل حيث شكلت كل قبيلة مجتمعاً قائماً بذاته مستقلاً فى إدارة شئونه ومعيشته وحكمه، بيد أن هناك جامعاً مشتركاً بينها هو نمط تنظيمها الداخلى، وإن التنظيم نفسه يتكرر لدى كل القبائل مما يجعلها وحدات منفصلة مادياً فيما بينها، لكنها منسجمة التكوين الداخلى وذات أوضاع اجتماعية متشابهة.

وهناك ثمة محاولات لتعليل أسباب ديمومة واستمرارية النظام القبلى خاصة لدى العرب الذين عاشوا حقباً طويلة فى ظل هذا النظام الاجتماعى أولها: هو ملاءمة النظام القبلى لطبيعة بلاد العرب والتى يغلب عليها الجفاف وانتشار الصحارى والبوادى، ثانيهما: إن الأشكال القبلية التى استمرت داخل المجتمعات العربية تعد ظواهر اجتماعية تتصل بتكوين المجتمع لا بالمبادئ والمفاهيم الحديثة[٣].

كذلك عرفت القبائل العربية مفهوماً اجتماعياً شاملاً للسلطة فلا فرق لديها بين مفاهيم السلطة والسلطات، وبين القوة والنفوذ أو القسر والهيمنة فجميعها تستند فى سلطتها إلى كل من التنظيم الاجتماعى ممثلاً بالعشيرة كآداة تنظيمية داخل القبيلة والأعراف القبلية المتبعة[٤].

وقد وجدت القبيلة كوحدة للتنظيم الاجتماعى والسياسى فى المجتمعات العربية قبل الإسلام[*]، وعندما جاء الإسلام ظلت القبيلة متواجدة ضمن نطاق الدولة الإسلامية، ولم يلغ أسسها التنظيمية حيث

---

(١) فتحى العفيفى: "مشكلات الجدود فى شبه الجزيرة العربية" ، الجزء الثانى ، منشورات المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص٢.

(٢) احسان النص : "العصبية القبلية وأثرها" ، الطبعة الثانية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٥، ص٥٥.

(٣) محمد محسن الظاهرى: لمرجع السابق ، ص٥٤.

(٤) فؤاد اسحق الغورى: "السلطة لدى القبائل العربية" ، دار الساقى، بيروت ، ١٩٩١م، ص٢١.

(*) حول دور القبيلة قبل ظهور الإسلام راجع :

حسين الحاج حسن: "حضارة العرب فى عصر الجاهلية" ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٨٤م، ص ص٧٩- ٨١.

مكنها بعد بعث القوى الكامنة فيها، وانتقل بها إلى مستوى حضارى أرقى حيث حافظ على قيمتى التماسك والتضامن مع تقويم الأسس القائمة عليها لتحل رابطة الولاء للعقيدة محل رابطة النسب والدم، كذلك تطوير مفهوم القبيلة بمفهوم الشكل الاجتماعى الأرقى، وهو مفهوم الأمة الإسلامية كوحدة اجتماعية تعلو على القبيلة وتتجاوزها ولكن لا يلغيها، حيث كان الأفراد يرتبطون بالقبيلة كإطار اجتماعى داخلى، وبذلك فقد رفض الإسلام مفهوم العصبية القبلية الضيقة، كذلك رفض الإسلام(**) بعض الأعراف والقيم القبلية السلبية مثل الأخذ بالثأر ، وأوكل مهمة الأخذ به لأولى الأمر من المسلمين، كذلك أبطل مفهوم الغزو على ا لقبائل المجاورة؛ وفرض الجهاد، وهكذا فقد عمل الإسلام على تهذيب القيم القبلية ورفض العادات القبلية الضارة بالمجتمع الإسلامى وتمسك بالعادات القبلية الإيجابية والبناءة.

ولم تكن القبيلة نظاماً موحداً بل كانت مقسمة إلى وحدات فرعية "أسر وعشائر وبطون وأفخاذ" وغالباً ما كانت هذه الوحدات ترتبط معاً فى وحدة سياسية كبيرة تعيش فى منطقة رعى واحدة وتبدو فى صورة قبيلة كبيرة، وإن ساعد على تماسكها النسب أو المقر الجغرافى أو المصالح المشتركة، وكذلك ظهر تضامن الجماعة من خلال التماسك العسكرى والاقتصادى الذى كان أشد وضوحاً بين القبائل الرحل التى تعتمد على اقتصاد الرعى أو تربية الجمال أو الخيول، كما اتضحت الهوية القبلية فى الواحة وموانئ المدن الساحلية حيث ظل السكان منقسمين على النحو السائد بين القبائل الرحل الرئيسية.

والقبيلة العربية وحدة اجتماعية متماسكة تسير شئون حياتها وتحقق مصالحها عبر تنظيم داخلى محدد، ورغم تماسكها ووحدة مصالحها فإنها تشكل تنظيماً منقسماً إلى شرائح اجتماعية متعددة ووفق ترتيب داخلى يشتمل على الفئات التالية :

أولاً : زعماء القبائل ومشايخها وهم يمثلون السلطة السياسية الناطقون السياسيون باسم قبائلهم.

ثانياً: الفرسان والمحاربون وهم القاعدة العسكرية للقبيلة، وهم فى الغالب من أبناء زعماء القبائل والأفخاذ.

ثالثاً: سواد القبيلة، وحاملوا الأعباء فيها كالرعاة والمزارعين والحرفيين.

(**) لمزيد من التفاصيل حول القبيلة فى الإسلام راجع :

- محمد عمارة: "معالم المنهج الإسلامى" ، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩١م، ص١٧٧.
- حسين الحاج حسن: المرجع السابق ، ص٨١.
- محمد سليم العوا : "النظام السياسى للدولة الإسلامية" ، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ص ٥٥-٦٨.

رابعاً: موالى القبيلة والملحقين بها، وهكذا فلكل فرد فى القبيلة موقع اجتماعى خاص به يصعب تجاوزه بسبب الموروث القبلى الذى يمثل الضابط القانونى لعمل القبيلة العربية وديمومتها[(١)].

والتنظيم القبلى كان يعطى لشيخ القبيلة السلطة الكاملة على كل أفراد القبيلة، وهو فى الغالب أكثر أفراد قبيلته ثروة وأكبرهم مركزاً أو سناً فى الغالب[(٢)]، وكذلك يعد المسئول عن كل ما يلحق بقبيلته من إغارات القبائل الأخرى إلى جانب مسؤوليته عن تنظيم الأمور المتعلقة بأفراد قبيلته مهما سكنوا فى مناطق متفرقة أو فى قرى وواحات متباعدة، ومهما اختلفوا من حيث الثراء أو فى درجة التحضر، فالكل أمام أعراف وتقاليد القبيلة سواء.

تأثير النظام القبلى على الأنظمة السياسية فى كل من المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية وكيفية تعامل هذه الأنظمة مع طبيعة هذا النظام :

لقد حدد الأصلى القبلى الإقليمى هوية الجماعة فى المملكة العربية السعودية فهى مجتمع ركز على الهويات القبلية والقيم الدينية، وقد دعم هذا المجتمع الملكى والإسلامى، وليست أية مبادئ جمهورية علمانية، فقد كان تماسك الإئتلافات وقدرتها على التكامل وقبول الملكية والصورة الإسلامية للحكم مفاتيح لكيان سياسى اجتماعى مستقر فى العربية السعودية، وأكد نظام الحكم الذى تطور فى منتصف الثلاثينيات تلك المبادئ ؛ إذ حافظ على التوازن بين الجماعات الأصلية القبلية المختلفة والتى احتفظت بطبيعتها المتغيرة فى الوقت الذى وافقت فيه على التعايش داخل إطار الدولة.

وأقيمت سلطة الحكومة السعودية الناشئة أساساً على إدارة مركزية وسيادة حكومية لا على أية سلطة قبلية بديلة تقاوم المركزية ، وأقامت الحكومة سلطتها من خلال وسائل القوة والإدارة، وعن طريق الاحتواء فى الثلاثينيات تلك العملية التى أثبتت بحلول منتصف العقد أنها كافية بالقدر الذى يضمن استمرارها[(٣)] وبدأ التكامل الاجتماعى فى الدولة السعودية الناشئة يقترب من ذلك الذى فى الدولة المركزية وخاصة بعد إعلان توحيد أرجاء المملكة الذى جرى فى ١٦ سبتمبر من عام ١٩٣٢م، والذى ساعد على تعميق مشاعر الولاء الإقليمى للحكومة السعودية، وإقناع القبائل المحلية على الالتحام داخل كيان المجتمع السعودى.

---

(١) محمد محسن الظاهرى: المرجع السابق، ص٥٣.

(٢) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص٩٧.

(٣) جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ص ٢٩٢- ٢٩٣.

وقد حاول الملك عبد العزيز وغيره من أعضاء الأسرة السعودية القضاء على الاختلافات بين القبائل عن طريق مصاهرة الأسر البدوية والحضرية البارزة فى سائر أنحاء المملكة، وكان فشل "الإخوان" فى القضاء على الولاءات القبلية قد أطال من دور القبائل كوحدة إجتماعية قابلة للتطبيق، ومن ثم اعتمدت جهود ابن سعود الرامية إلى التمركز على مرونة الوحدات الاجتماعية القائمة واحتوتها فى الإدارة الجديدة، وعمل دائماً على ألا تحدث تغييرات ديموجرافية كبيرة يمكنها أن تدمر التوازن الأيكولوجى وتحدث تفككاً قبلياً، وترتب على ذلك أن السعودى لم يتحول إلى وحدات قبلية متعارضة ، ولم يقض على الولاءات القائمة على النسب، ونجحت الحكومة السعودية فى ربط معظم قطاعات المجتمع بأنظمتها ووظائفها، وأصبحت الإدارة توفر المعونات والدفاع والوظائف الإدارية ، وباتت الحكومة تعمل كمؤسسة مركزية تربط معاً الأجزاء المختلفة للمجتمع السعودى[١] وكذلك عمل ابن سعود تدريجياً على أن تتكيف القبائل على مبدأ الحدود الدائمة، وقد وجد صعوبة فى ذلك لأن هذا المبدأ يتعارض مع حركة القبائل الحرة، ولكن مع ضغط السلطات البريطانية التى كانت تسعى لترسيم حدود الدول المحلية، بدأ يتغير المفهوم السعودى للحدود ، وأصبحت الحدود الثابتة وسيلة لترسيم حدود الدول المحلية ، بدأ يتغير المفهوم السعودى للحدود، وأصبحت الحدود الثابتة وسيلة عامة لترسيم حدود الدولة فى المنطقة، وكان ذلك على الجانب السياسى أما على الجانب الاجتماعى فقد عمل الملك عبد العزيز على تسكين القبائل العربية التى ظلت فى حراك طويل، وأصبح معنى ذلك أن يصبحوا جزء من الخريطة الديموجرافية لسكان المملكة، وقد كان لمعيشة الملك عبد العزيز فى البادية فترة من الوقت بعد سقوط الدولة السعودية الثانية عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م أثره الكبير فى معرفته بجوانب حياة البادية، فعزم جلالته على إقامة مشروع "الهجر[*]" من أجل جمع شمل هذه القبائل وتوفير البيئة الاجتماعية المناسبة لخدمتهم وتحسين معيشتهم ودمجهم فى مجتمع واحد.

وقد كان لهذا المشروع نتائجه الاجتماعية الهامة ومنها :

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(*) إزداد عدد الهجر فى عهد الملك عبد العزيز حتى وصلت حسب تقرير بعض الباحثين إلى حوالى ٢٠٠ هجرة، وتوزعت فى معظم مناطق المملكة ، وكانت أول هجرة وهى "الأرطاوية" قد ظهرت فى عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، ولا ريب أن فكرة إنشاء الهجر كانت فكرة رائدة حيث أمر الملك عبد العزيز بحفر الآبار وبناء المساجد، وأعلن دعوته للقبائل لبناء الهجر والاستقرار بها، كما خصص الملك عبد العزيز لهذا المشروع عدداً كبيراً من العلماء والمدرسين والبنائيين لمساعدة القبائل على تحقيق التوطين، ويعد هذا المشروع من أبرز المشروعات المتعلقة بالتطور الاجتماعى فى المنطقة حيث حقق نتائج عظيمة فى حياة المجتمع المحلى، وفى إزدهار المنطقة عمرانياً وسكانياً. راجع :

– دارة الملك عبد العزيز : المرجع السابق ، ص ص ٤٠: ٤١.

١- حقق الاستقرار للقبائل وأسس مجتمعات مستقرة تحظى بالعناية من الدولة.

٢- أسهمت الهجر فى تعميق مبدأ التعاون والتأخى بين القبائل.

٣- ظهر العديد من الأماكن التى اتسعت وأصبحت مواقع للزراعة والصناعة والتجارة والرعى والوظائف الحكومية.

٤- أدى مشروع التوطين إلى نشر العلم والمعرفة بين أبناء البادية مما أدى إلى التطور والاتجاه نحو الحضرية.

أما بالنسبة للمملكة اليمنية المتوكلية : فإن القبيلة اليمنية قد مارست دوراً سياسياً طوال تاريخ اليمن الطويل، ومازال هذا الدور معاشاً حتى الآن ، فقد كانت الدولة اليمنية القديمة قبلية النشأة والتكوين، حيث كانت القبيلة القوية تتزعم وتتحالف مع القبائل الأخرى مكونة ما سمى بدولة القبيلة الغالبة أو "دولة العصبية الغالبة" بالمفهوم الخلدونى وقد كانت القبيلة ومازالت الداعم الرئيسى للسلطة السياسية الحاكمة، وكذا المهدد الفاعل لهذه السلطة خاصة فى حالات اخفاق الأخيرة فى القيام بمهامها تجاه القبيلة والمجتمع، ولعل ذلك هو ما عزز الدور السياسى للقبيلة وتنامى نفوذها حيث أن فشل السلطة السياسية الحاكمة فى تلبية كثير من المطالب المادية والمعنوية لغالبية أفراد المجتمع وحظرها قيام مؤسسات سياسية حديثة، قد عمل على أن تقوم القبيلة بأداء كثير من قدرات النظام السياسى فيما عمل أيضاً على تجدد شرعية القبيلة واحتكارها رضا المجتمع على حساب تآكل شرعية السلطة الحاكمة فى الدولة اليمنية.

وقد كان رجال القبائل بتقاليدهم الاستقلالية والحربية الراسخة ينعون على سكان المدن عدم قدرتهم على تسوية منازعاتهم بأنفسهم أى اعتمادهم على "حكومة" تحمى أرواحهم وممتلكاتهم وتقيم العدالة بينهم فضلاً عن انتقادهم رجل المدينة لعدم قدرته على حمل السلاح أو رغبته فى ذلك، وهكذا فإن كل قبيلة فى واقع الأمر تمثل أمة صغيرة لها أرضها ومراعيها وآبارها وأسواقها وخريطة ولاءاتها وأصدقاؤها وأعداؤها وتاريخها، وبسبب هذا التاريخ الطويل من الاستقلال، فإن المرء بوسعه أن يفترض أن أية محاولة لتأسيس سلطة عليا على القبائل حتى من طرف يمنى لن تجد ترحيباً من جانبهم(١).

وقد عادت قبائل الشمال اليمنى أية حكومة مركزية فيما زاد من مخاوف التأثير الأجنبى عليها لتأليبها ضد الإمام، لذلك كان للقبائل أثر غير مباشر فى دفع الأئمة إلى سياسة العزلة(٢) لاضطرارهم إلى تكريس جزء كبيرة من طاقتهم ووقتهم لتثبيت السيطرة على القبائل، ومن ناحية أخرى فإن التخلف الشديد

---

(1) Ingrams, H., : Op. Cit, P.36.
- Wenner, M., : Op. Cit, P. P 38- 40.

(٢) محمد محسن الظاهرى: المرجع السابق، ص ص ٦٨- ٨٠.

لليمن جعل أى احتكاك لليمنيين بالعالم الخارجى ينتهى بدفعهم إلى محاولة إحداث تغيير أو على الأقل إصلاح لنظام الإمامة، ومن هنا فإن الرأى القائل بأن سياسة العزلة كانت سياسة متعمدة للحفاظ على وضع الأئمة رأى صحيح دون شك.

وفشلت الدولة اليمنية فى محاولاتها إخضاع القبيلة وأخفقت فى تهميش دورها السياسى لذلك سعت لمواجهة الوضع السابق بشتى الوسائل، وتنوعت وسائلها للسيطرة على القبائل من خلال تبنى أسلوبى "الترغيب والترهيب"[(١)]، ومن مؤشرات سياسة الترغيب: رشوة شيوخ القبائل عن طريق صرف أو اعتمادات ومنح مالية لهم للسيطرة على قبائلهم واحتواء شيوخها، وكذلك إعفاء بعض القبائل من دفع الضرائب، أما وسائل الترهيب فتتمثل فى تأليف القبائل بعضها على البعض الآخر، أو الإكراه بالسلاح، أما الوسيلة الأولى فى الأهمية والفعالية كانت "نظام الرهائن" وهى أن يأخذ الإمام أحد أقارب شيخ القبيلة (ابنه أو أخيه)، يحتجزه فى العاصمة أو فى إحدى المدن الرئيسية مع غيره من الرهائن، ويخضع هؤلاء الرهائن لنظام خاص تحت رحمة الإمام ورقابته الصارمة وأحياناً ينفذ فى بعض الرهائن حكم الإعدام عند استحالة تفاهم الإمام مع ذويهم وعدم تلبيتهم لمطالبه[(*)]، وكذلك إرسال الإمام لحملات تأديبية على القبائل المتمردة لإخضاعها ، ومن ثم الحيلولة دون قيام معارضة سياسية وعسكرية قبلية فاعلة.[(٢)]

وقد كان هناك أسلوب آخر من أساليب الترغيب يلجأ إليها الإمام لاستمالة وإرضاء شيوخ القبائل واحتوائهم وهو إباحة بعض المدن اليمنية للنهب والسلب وهو ما لجا إليه الإمام "أحمد بن يحيى حميد الدين" وذلك للقضاء على حركة عام ١٩٤٨م وإخماد المعارضة الداخلية.

وعلى الرغم من تلك المحاولات والتى قامت بها الإمامة الزيدية او السلطة السياسية فى اليمن ، إلا أن الدور السياسى والاجتماعى للقبيلة فى اليمن كان وما زال مؤثراً ، ومازال هذا الدور كما قلنا معاشاً حتى الآن ، والواقع أن بقاء واستمرار فاعلية هذا الدور يعود إلى محددات مجتمعية جغرافية وسياسية وأخرى مرتبطة بطبيعة البيئة القبلية وما تحمله من محددات ثقافية وقيادية ولعل تمسك القبيلة اليمنية على

---

(١) محمد محسن الظاهرى: المرجع السابق، ص٨٢.

(*) وقد قدر عدد الرهائن بين عامى ١٩٣٤، ١٩٥٨م بأربعة آلاف إلى ألفى رهينة. وللمزيد من التفاصيل حول نظام الرهائن راجع :
- الجرافى : المرجع السابق، ص ص ٣١١– ٣١٥.
- سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص ص ٤٧٠– ٤٧٤.
- محمد سعيد العطار : المرجع السابق ، ص ص ٧٧–٧٨.

(٢) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٦٥.

مر التاريخ بأسلحتها وقيمتها القتالية قد عزز من مكانتها الاجتماعية ودورها السياسى ، حيث كانت وما زالت محط أنظار الحكام السياسيين أو الطامعين فى الحكم على مدى التاريخ السياسى الطويل لليمن.(١)

وكان من الضرورى على الأنظمة السياسية فى مجتمعات قبلية كمجتمعات شبه الجزيرة العربية أن تواجه وتعالج القيم السلبية التى تقف كعائق فى وجه قيام الدولة الحديثة ومن أبرز هذه القيم السلبية: محدودية وانحصار قيمتى التماسك والتضامن فى إطار حمية العصبية الضيقة وتمحور الولاء والانتماء حول القبيلة دون الوطن والأمة بالمعنى الواسع ، ومن ثم غياب الإيمان بفكرة الدولة ، والنزوع نحو التمرد على السلطة المركزية(*) ومعارضيها فى مقابل الخضوع والانصياع لزعيم أو شيخ القبيلة وفقاً للأعراف القبلية.(٢)

ولكن وإنصافاً لدور القبيلة الإيجابى الهام فى مجتمعات شبه الجزيرة العربية ومنها بالطبع مجتمعا المملكة السعودية واليمن ، فإننا لا بد أن نثمن على هذا الدور المتمثل فى ترسيخ القبيلة لبعض القيم الإيجابية فى المجتمع ومن هذه القيم : التماسك والتلاحم وما ينشأ عنها من قيم التعاون والتضامن والمروءة والوفاء ، والحفاظ على العرض وإكرام الضعيف ، والدفاع عن اللاجئ والمستغيث ، وكذلك ترسيخ مبادئ الحرية والشجاعة والإباء ، وهى بلا شك قيم ومعان سامية ميزت مجتمعات شبه الجزيرة العربية.(٣)

ثالثاً : أهم قبائل اليمن والمملكة العربية السعودية والقبائل المشتركة بين البلدين :

١- أشهر وأهم القبائل فى اليمن :

سبق وأن أشرت إلى أن النظام القبلى نشأ نتيجة عوامل الطبيعة ، إذ تشغل هضبة اليمن معظم مساحته ، وقد قطعت الانكسارات هذه الهضبة إلى مناطق صغيرة ينفصل بعضها عن بعض ، كما أن الأودية الجبلية قد زادت من تقطيع هذه الهضبة على مناطق ينفصل بعضها عن بعض ، ولهذا نشأت

---

(١) محمد محسن الظاهرى : المرجع السابق ، ص ٢١٨.

(*) تعددت الانتفاضات والتمردات القبلية ضد السلطة المركزية ، ففى اليمن كانت هناك ثورات وتمردات بعض القبائل مثل "همدان" ، "الزرانيق" ، "وحاشد وبكيل" وذلك خلال حكم الأئمة الزيديين ، وكذلك فى المملكة السعودية فقد كانت هناك تمردات لبعض القبائل فى نجد والحجاز وعسير ولكن سرعان ما رجعت هذه القبائل المتمردة إلى حظيرة الدولة ومن أهم هذه التمردات "ثورة ابن رفادة عام ١٩٣٢م ضد ابن سعود" راجع : الأحداث الداخلية فى البلدين فى:
- أحمد حسين شرف الدين : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٩-٢٥٠.
- جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٣-٢٥٣.

(٢) إحسان النص : المرجع السابق ، ص ص ٧٥-٧٦ ، وأيضاً : محمد محسن الظاهرى : المرجع السابق ، ص ٢١٠.

(٣) فيليب حتى وآخرون : المرجع السابق ، ص ٣٦.

مراكز الاستقرار والمجموعات البشرية فى شبه عزلة لانعدام وسائل الاتصال فيما بينها ، واستمرار هذا الوضع عمق فى تقاليد هذه المجموعات البشرية الشعور بالاستقلال عن بعضها ، وارتبطت مصالح كل قبيلة بالأرض المنعزلة التى تسكنها فتعمق شعور هذه القبائل بالإقليمية ، وقد كان اختلاف الشعور بالانتماء القبلى بين سكان المدن حيث يستقر الأفراد الذين ينتمون إلى قبائل مختلفة فى حى واحد أو شارع واحد ويقوم بينهم اتصال ومودة وكذلك تتقطع الروابط تدريجياً بينهم وبين القبائل التى تقطن أجزاء اليمن الغنية بأمطارها والغنية بإنتاجها الزراعى ، لذلك يختلف شعور الفرد بالقبيلة والنظام القبلى فيما بين جنوب اليمن وشماله(١) وكانت قبائل الشمال والشرق الفقيرة فى مواردها تناصر الملكية فى اليمن وتعتنق المذهب الزيدى ، أما قبائل الجنوب والغرب فهم يقطنون المناطق الغنية نسبياً فى اليمن ويعتنقون المذهب السنى وكانوا فى صراع مع الأئمة الزيديين ولهذا فقد ناصروا الثورة والنظام الجمهورى عند قيامه حرصاً على ما يملكون من أراض خصبة.

ولذلك فسوف أركز على أهم القبائل الشمالية والشرقية والتى كان لها علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية.

والقبائل اليمنية من سلالة واحدة وهى السلالة القحطانية(٢) ، وتنقسم القبائل فى اليمن إلى ثلاثة أقسام "القبائل الحميرية" وهى أكبر القبائل اليمنية ، وقبائل "مذحج" وقبائل "همدان بن زيد" ، وتضم قبائل حاشد وبكيل ، وكل القبائل اليمنية تنتمى إلى الأقسام الثلاث السابقة ونستعرض الآن أهم هذه القبائل :

قبائل "حاشد وبكيل" :

وهما من أكبر القبائل اليمنية الشمالية وأقواها فى اليمن ، ويرجع نسبها إلى كهلان بن قحطان ، وتمتد ديار حاشد من عمران إلى صعدة ، وتمتد شرقاً حتى الجوف ، أما بكيل فتمد على شمال وشرق ديار حاشد من وادى مور غرباً إلى الجوف شرقاً شمال خط العرض ١٦ تقريباً ولكل من القبيلتين بطون وأفخاذ متعددة منها الأهنوم وغيرها.(٣)

قبيلة "الزرانيق" :

تمثل هذه القبيلة قوة كبيرة فى سهول تهامة وسفوح المرتفعات البحرية لأنها كبيرة العدد ، وتنقسم إلى قسمين "زرانيق الشام" ويسكنون الأجزاء التى تقع حول "الحديدة" وإلى جنوبها "زرانيق اليمن" ،

---

(١) محمد متولى ، محمود أبو العلا : المرجع السابق ، ص ص ١٤٢-١٤٤.

(٢) محمد محسن الظاهرى : المرجع السابق ، ص ١٩٥.

(٣) أحمد فخرى : اليمن – ماضيها وحاضرها ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ص ٣٠-٣٢.

ويسكنون حول "زبيد" وإلى جنوبها[*] وهم لا يرجعون إلى أنساب عربية معروفة ولكنهم خليط من عرب وغير عرب.

قبائل "همدان" :

وتنقسم هذه القبائل إلى قسمين "همدان الشام" وينتشرون شرق صعدة ، "وهمدان اليمن" ويسكنون غرب صنعاء وشمالها.

"**قبيلة سحار**" وهى من القبائل الكبرة فى اليمن وتسكن حول صعدة وجنوبها.

"**قبيلة بنى سليل**" وهى من قبائل سهول تهامة الكبيرة العدد وتمتد ديارها بين الصليف ولحية.

"**قبيلة عبس**" وتسكن سهول تهامة بالقرب من الحديدة ويمتد وادى سهام فى ديارهم.

"**قبيلة بنى سعد**" وتقع ديارهم على طريق صنعاء – الحديدة وتمتد ديارهم ٥٠ ميلاً من ساحل البحر الأحمر إلى الداخل.

"**قبيلة خولان**" وتنقسم إلى قسمين : "خولان عامر"[*] وتسكن غرب صعدة فى الشمال ، و"خولان الطبال" وتسكن إلى شرق وجنوب صنعاء.

"**قبائل ذو محمد**" تسكن جنوب وادى العقيق شرقى صعدة.

"**قبائل بنى جماعة**" وتسكن غرب صعدة.

"**قبائل بنى سفيان**" وتسكن شرقى حاشد بين وادى مذاب ووادى الخارد.

"**قبائل آل عمار**" من سلالة تميم وديارهم حول صعدة ومعظمهم من الرعاة الرحل.

أما أهم القبائل اليمنية الشمالية التى تقع بالقرب من الحدود السعودية اليمنية فهم[١] :

(*) وتقدر قوتهم العسكرية بعشرة آلاف محارب ويعملون فى الزراعة وتربية الحيوان ، راجع : محمد محسن الظاهرى: المرجع السابق ، ص ١٩٦.

(*) وهى من القبائل المشتركة بن اليمن والسعودية ، وتقع هذه القبيلة على الحدود السعودية – اليمنية فى حبال تهامة وهى امتداد بقبيلة خولان اليمنية الكبرى وأهم بطونها : "بنو مالك وأهل فيفا وبنو حريض وبنو جماعة وآل سلعة وبالغازى خزيم ... راجع :

– محمود طه أبو العلا : "عسير جنوب غرب المملكة العربية السعودية" ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٤٨.

(١) راجع هذه القبائل فى :

قبائل أفلح : وتسكن هذه القبائل سهول تهامة والمرتفعات البحرية بالقرب من الحدود اليمنية السعودية وتنقسم على "أفلح الشام" فى الأجزاء الشمالية من ديارهم ، "أفلح اليمن" فى أجزائها الجنوبية.

قبائل بنى مروان : ويسكنون سهول تهامة حول "ميدى" بالقرب من الحدود اليمنية السعودية.

قبائل وائلة : وتسكن وادى نجران بالقرب من الحدود اليمنية السعودية.

أما أهم وأشهر القبائل العربية فى المملكة السعودية : قبائل "حرب ، ثقيف ، جهينة ، الدواسر ، العجمان ، بنى هاجر ، الحويطات ، عنزة ، عتيبة ، زهران ، سبيع غامر ، شهران ، آل عسير ، قحطان"[(١)] وكل هذه القبائل تنتشر فى كافة أرجاء المملكة ما بين شمالها وجنوبها وشرقها وغربها، وسوف أركز على أهم القبائل العربية فى منطقة عسير التابعة للمملكة العربية السعودية والتى تعد نقطة التقاء اجتماعية واقتصادية ما بين عرب الشمال وعرب الجنوب ، كذلك تعد نقطة التقاء الثقافة السعودية مع الثقافة اليمنية.[(*)]

ولقد راعى الساسة فى العهد السعودى التوزيع الإدارى لمنطقة عسير وكذلك التوزيع القبلى المتوارث لما يمثله من مظهر سياسى واقتصادى واجتماعى تتوافر فيه الوحدة الجغرافية والانتماء الجمعى للسكان والمصالح المشتركة[(٢)] ، وانقسمت القبائل العربية فى عسير إلى قسمين القسم الأول فى عسير السراة ، والثانى فى تهامة ، وتنتشر هذه القبائل فى إقليم عسير ولكل منها عاداتها ونشاطها ، ونبدأ أولاً بقبائل عسير السراة :

قبيلة زهران : وهى من أكبر قبائل عسير وتقع ديارها بين قبائل "بنى مالك" من الشمال ، و "غامد" من الشرق ، و "زبيد" من الجنوب والجنوب الغربى وتمتد فى الغرب إلى ما يقرب إلى ساحل البحر بمقدار ١٥ ميلاً وتنقسم إلى عدة بطون وأفخاذ.[(**)]

قبيلة غامد : وهى قبلة عظيمة ، ويمر بديار هذه القبيلة طريق الطائف – أبها وتنقسم إلى بدو وحضر وبعض من بطون هذه القبيلة يرجع إلى قبيلة الأزد من القحطانية وهى قبيلة يمنية.

– محمد متولى ، محمود طه أبو العلا : "جغرافية شبه جزيرة العرب" ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٧–١٤٨.

(١) شرف عبد المحسن البركاتى : "الرحلة اليمانية" ، قدمته وضبطته أميمة الصواف ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، ص ص ١٠٨–١١٢ ، ثم أنظر ملحق الخرائط ، خريطة رقم (٢) ص ٢١٧.

(*) أنظر خريطة رقم (٣) بملحق الخرائط ، ص ٢١٨.

(٢) محمد آل زلفة : "دراسات من تاريخ عسير" ، الرياض ، ١٩٩١م ، ص ١٥٢.

(**) راجع بطون وأفخاذ هذه القبيلة فى : عمر رضا كحالة : "قبائل العرب القديمة والحديثة"، الطبعة الثالثة، الجزء الثانى ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٤٨١.

قبيلة شمران : وتنقسم إلى شمران الشام ، شمران تهامة ، وتقع مساكن هذه القبيلة أيضاً على طريق الطائف – أبها.[١]

قبيلة خثعم : وتقع منازلها ما بين شمران فى الشمال والغرب وبلقرن فى الجنوب والشرق ، ولها عدة أقسام منها "آل مرة" وأقسام أخرى فى تهامة ، وكانت هذه القبيلة قد مرت بها قبيلة الأزد اليمنية القحطانية فى مسيرتها من أرض سبا ، لذلك فهى على الطريق من اليمن جنوباً إلى مكة شمالاً.[٢]

قبيلة بنى شهر : وتمتد منازلها من تهامة بقرب القنفذة على أعالى جبال الحجاز ، ثم تنحدر منها على الشرق حتى وادى شهران[٣] ، وتنقسم هذه القبيلة إلى "بنى شهر الشام" ، و"بنى شهر اليمن" ، ولهذه القبيلة فرع من بطون قبيلة بكيل اليمنية من أصل همدان من القحطانية.[٤]

قبائل بالأسمر ، بالأحمر : وتقع قبيلة بنو الأسمر أو بالأسمر شرقى محايل ويحيط بها من الشمال "بنو شهر" ، ومن الجنوب "بالأحمر" أو بنو الأحمر وتنقسم إلى ثلاثة أقسام "بالأسمر السراه ، البادية ، تهامة ، ومن فروع بنى الأسمر السراه بنومنج فى الشام "فى الشمال" ، بنومنج فى اليمن أو ما يعرف "بنو الغدمة"[٥] ، أما قبيلة بنى الأحمر "بالأحمر" فتقع ديارها فى وادى صبح إلى شمالى أبها ، وتنقسم مثل بنى الأسمر إلى ثلاثة أقسام "بلحمر السراه" ، "بلحمر البادية" ، "بلحمر تهامة".[٦]

وهناك قبيلة بلعريان فى تهامة ، ويحدها من الشرق قبيلة بلقرن وهذه القبيلة "بلعريان" جاءت من السودان وأقامت فى الإقليم واختلطت بالسكان[٧] وقبيلة "بلقرن" فى بلاد عسير السراة ، وكذلك قبيلة رجال الحجر ، وهذه القبيلة ترجع أصولها وبعض بطونها إلى قبائل الأزد من القحطانية ، وكذلك من بكيل من همدان من القحطانية.[٨]

قبيلة شهران : وهى من أكثر قبائل عسير عدداً وأوسعها دياراً وقد سميت "شهران العريقة" لكثرة فروعها ، وبها بطون ترجع فى أنسابها إلى القبائل القحطانية ، وأهم مدن قبيلة شهران مدينة خميس

---

(١) على عسيرى : المرجع السابق ، ص ٧٥.
(٢) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ٤٦.
(٣) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق ، ص ٧٩.
(٤) راجع بطون وأفخاذ هذه القبيلة فى حمد الجاسر : "معجم قبائل المملكة العربية السعودية" ، القسم الأول ، الرياض ، ١٩٨٠م ، ص ٢٦.
(٥) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق ، ص ص ٨٢-٨٣.
(٦) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ١٥٩.
(٧) على مسيرى : المرجع السابق ، ص ٧٧.
(٨) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق ، ص ٧٧.

مشيط والتى تبعد حوالى ١٢٥ ميلاً من شرقى الجنوب الشرقى للقنفذة والتى تتصل بدرب القوافل وتعد مركزاً هاماً لتصريف تجارة التمر[١] ، وتتبع مدينة خميس مشيط عدة قرى على الوادى الذى يسمى بنفس الإسم.[٢]

قبيلة عسير : وتتكون قبيلة عسير من أربعة قبائل هم "بنى معند ، بنى مالك ، علكم ، ربيعة رفيدة" ويحدها من الغرب قبيلة رجال ألمع ، ومن الشرق قبيلة شهران ، ومن الجنوب قحطان ومن الشمال بالأحمر وبالأسمر[٣] ، وهذه القبيلة تعد حلفاً من القبائل ، حتى أنها قد شملت باسمها كل القبائل القاطنة فى المنطقة الممتدة من غامد وزهران شمالاً حتى اليمن جنوباً ومن الدواسر شرقاً حتى البحر الأحمر غرباً ، وأصبحت اليوم إقليماً متميزاً من أقاليم المملكة العربية السعودية ، وهذا الشمول للتسمية حكم ضرورى تاريخى وطبيعى لتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى تلك المنطقة الواسعة والتى تحوى قبائل ذات أصول مختلفة ، وعلى الرغم من معيشتها فى منطقة واحدة ، إلا أن ذلك لا يعنى أنها ذات أصل واحد ، وإنما أطلقت هذه التسمية من باب إطلاق الجزء على الكل[٤] ومن أهم قبائل عسير التى ذكرناها هى قبيلة بنى مغيد ، والتى تعد أكثر قبائل عسير عدداً ، وكذلك منهم رؤساء القبيلة وأمراؤها منذ احتلال العثمانيين لها[٥] ، ويتبع قبيلة عسير فروع أخرى فى تهامة ولعل أهمهم "ربيعة اليمن"[٦] والتى تقع تقع على وادى ضلع على الجنوب الغربى من أبها التى على بعد منها[٧] ، وتمتد منازلها حتى درب بنى شعبة فى أسفل الوادى ولها خمسة فروع هم "آل زغبة ، وآل غراب ، الفراحنة ، البوح ، آل وائلة"[٨] وهى قبيلة مشتركة بين السعودية واليمن فى وادى نجران بالقرب من الحدود السعودية اليمنية.

---

(١) راجع : حافظ وهبة : المرجع السابق ، ص ٣٦.
 – عمر رضا كحالة : المرجع السابق ، ص ٦١٧.

(٢) راجع أسماء هذه القرى فى :
 – فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ص ٧٩–٨٠.
 – صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق ، ص ص ٨٤–٨٦..

(٣) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ٩٩ ، على عسيرى : المرجع السابق ، ص ٨٨.

(٤) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق ، ص ٨٧ ، فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ٩٩.

(٥) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ١٠١ ، ثم راجع بطون وأفخاذ قبائل عسير فى : حمد الجاسر : معجم قبائل المملكة العربية السعودية ، القسم الثانى ، المرجع السابق ، ص ص ٧٠٠–٧٠٢.

(٦) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ص ١٠١–١٢٤.

(٧) على عسيرى : المرجع السابق ، ص ١٠٦.

(٨) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ١٠٦.

قبيلـة قحطـان : وهـى مـن أقـدم القبائـل العربيـة[١] وتقـع ديارهـا بـين "نجـران وعسـير وجنـوبى نجـد" ، وتنقسم قحطان إلى بطنين بطن فى نجد ، وبطن آخر فى عسير ، وتعد قبيلة "عيدة" وهى إحدى أقسام قبيلة قحطان نجد ، والتى تمتد ديارها من حدود بنى جبر فى الغرب إلى حدود قبيلة الكرب ، وتحيط هذه القبيلة بمدينة مأرب وهيكل بلقيس ، تعد هذه القبيلة من القبائل المشتركة بين البلدين "السعودية – اليمن" وبعض بطونها تقع فى منطقة العارض بنجد.[٢]

قبيلة بارق : وهى بطن من قبيلة خزاعة من بنى عمرو مزيقباء من الأزد من القحطانية.[٣]

أما باقى قبائل إقليم عسير فمنهم قبيلة جارمة ، حلى ، محائل ، الريش ، بنى هلال ، المنجحة ، بنى شعبة[٤] وهذه القبائل تقع ما بين منطقتى تهامة وجازان بالقرب من البحر الأحمر.

أهم القبائل التى كان لها دور فى النزاع الحدودى ما بين السعودية واليمن :

قبائل بنى يام : وتعيش فى جنوب شرقى عسير وبرزت كقبيلة شيعية – اسماعيلية وكان لها ثلاثة بطون[*] (١) آل فاطمة (٢) آل أم واجد (٣) أوشيم أو أجشم ، ومن الثابت أن لليامية أقارب فى نجد وفى اليمن على حد سواء ومنهم قبائل تسكن مقاطعة "حراز ، مناخة" داخل اليمن ولهم فيها أملاك ونفوذ ، وظلت هذه القبيلة على علاقة بكل من ابن سعود والإمام يحيى وإن كانت قد قاتلت ضد يحيى إلى جانب السعوديين.[٥]

وهكذا أصبحت منطقة عسير منطقة التقاء بين أنساب القبائل اليمنية والقبائل النجدية كما كانت وما زالت منطقة التقاء عادات وتقاليد اجتماعية ، فالقبيلة غير معزولة عن سائر القبائل الأخرى

---

(١) حمد الجاسر : المرجع السابق ، ص ص ٥٧٠-٥٧١.

(٢) حمد الجاسر : "القسم الثانى" ، المرجع السابق ، ص ٤٤٨ .

(٣) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق ، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) راجع بطون وأفخاذ هذه القبائل فى :
- عمر رضا كحالة : "الجزء الثانى" ، المرجع السابق ، ص ٤٥٩.
- حمد الجاسر : "القسم الثانى" ، المرجع السابق ، ص ص ٢٥٧-٥٨٨.

(*) وشيخ مشايخ هذه القبيلة يسمى "هبة الله" وهو ذو شخصية هامة ويجمع بين رياسة قبائل يام الإدارية والدينية ، ويسمى رؤساء قبائل يام التى تعيش فى اليمن هناك باسم "الداعى" وهم على طرفى نقيض مع الزيدية ، ويعيشون على ذرى الجبال المنيعة ، وللدعاة منازل ضخمة البناء ذات طبقات متعددة ، ومقامة فى مواقع منيعة وعليها أبراج قوية للدفاع عنها والدعاة فى اليمن يتبعون "مشيخة يام" فى عسير ويأتون بربع أموالهم إلى الشيخ "هبة الله" راجع :
– فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ص ١٧٦-١٧٨ ، أيضاً : سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٣٦٨.

(٥) جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ٢٩٩.

فالمصاهرات بين القبائل بعضها البعض كانت أمراً مألوفاً[١] إضافة إلى ما كانت تشكله الأسواق القبلية من إطار موسمى لتفاخر القبائل وتبادل السلع فيما بينهم ، حيث شكلت الأسواق أهمية قصوى فى حياة المجتمعات القبلية فقد كانت تؤدى وظائف سياسية واجتماعية وتعليمية[٢] ، بالإضافة إلى الوظيفة الاقتصادية وهى تصريف السكان لمنتجاتهم الزراعية والحرفية وغيرها ويشترون ما يحتاجون إليه ، وكان هناك ثلاثة أنواع من الأسواق القبلية وهى : الأسواق الفصلية وهى التى كانت تقام فى نهاية الفصول فى بعض المناطق، الأسواق السنوية: فهى التى كانت تقام قبل شهر الحج وتتزامن مع مرور "قافلة الحج اليمنية" وتمر بمنطقة عسير فى طريقها إلى الأماكن المقدسة[٣]، أما الأسواق الأسبوعية فهى التى تعقد كل أسبوع ومازالت هذه الأسواق تعقد حتى اليوم ويسمى كل سوق باسم القبيلة التى تعقد فيهان وفى بعض الأحيان يضاف إليه اسم اليوم كذلك.

ولعل أهمية انعقاد الأسواق من الناحية الاجتماعية هو التعارف والتصاهر بين القبائل، أما الأهمية السياسية للأسواق فبالإضافة إلى أن يوم انعقاد السوق هو عيد أسبوعى للقبيلة أو المنطقة، ويوم البيع والشراء، فإن له أهمية سياسية فهو يوم المحاكمة والمقاضاة، وتبليغ إعلانات الحكومات للناس، ويوم تأديب المجرمين، وغير ذلك من الأعمال التى تعرض للناس فى معايشهم، وعلى الإجمالى فهو يوم جامع تقضى فيه الحوائج، وتقضى فيه المنازعات والمشاكل، وكان عدد الأسواق فى لجهات الواقعة ما بين الطائف والحدود اليمنية يزيد على مائة سوق[٤].

رابعاً : أهم ملامح الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد المشتركة بين القبائل اليمنية والسعودية :

تشترك معظم قبائل اليمن والمملكة العربية السعودية على بعض العادات والتقاليد والتى توارثتها عبر قديم الأزل ونذكر منها هذه العادات :

مبدأ التعاون الجماعى :

وتعتبر هذه العادة من أهم عادات القبائل العربية حيث تقوم كل قبيلة بحفظ بعض الثمار والحبوب والأغنام وذلك لصرفها فى أوجه عديدة منها إكرام الضيف الغريب، وإطعام السائل والفقير وإعانة كل ذى

(١) إحسان النص : المرجع السابق ، ص ٧١.

(٢) صلاح هريدى : المرجع السابق ، ص ١٣٣.

(٣) محمد آل زلفة : المرجع السابق، ص ص ١٥٧- ١٥٨.

(٤) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص٧٨.

حاجة، ومصاريف الغزو، وهذا تقليد يدل على التماسك والتلاحم بين أفراد القبيلة الواحدة والتى يمكن أن تتطور بين قبيلتين أو أكثر من أجل الغرض نفسه[١].

عادات استقبال الضيف :

وتشترك معظم القبائل فى اليمن وفى منطقة عسير فى أن يخرج أهالى القبيلة لاستقبال الضيف خارج نطاق القبيلة مسافة أربعة أو خمسة أمتار بعد المائة، وهم يتقلدون السلاح ويوجهونه ناحية الزائر، وتعتبر من أعظم مظاهر الترحيب والتكريم، وقد يجهل الزائر هذه العادة فيظن أن هذا العمل حركة عدوانية وأن هؤلاء القوم يريدون قتله، أو قد تحدث بعض الحوادث قضاءً وقدراً[٢].

عادات الزواج :

وقد اشتركت معظم القبائل العربية فى شبه الجزيرة فى عادات الزواج حيث تحرص كل قبيلة أن يتزوج أبناؤها من نفس القبيلة وألا يتزوجوا من قبيلة يوجد بينها وبين قبيلتهم عداء، حيث تظل الحزازات موجودة يرثها الخلف عن السلف، ما لم يعقد صلح يرضى به الطرفان[٣]، أما المهور فإن بعض القبائل فى شبه الجزيرة العربية قد غالت فى هذه المهور، وقد كانت هناك قبائل تجعل مهور بناتها أغناماً أو جمالاً، ومنها ما كان يزد على مائتين أو ثلاثمائة ريال[٤].

طرق تناول الغذاء :

لم تختلف طريقة تناول الطعام فى جميع مناطق شبه جزيرة العرب، وهى الجلوس على الأرض حول مائدة الطعام مع استخدام الأيدى فى الأكل، أما نوعية الطعام فتختلف من قبيلة إلى أخرى، ولعل أشهر أطعمة قبائل شبه الجزيرة العربية هى "العصيدة – الفريكة – السلتة"، وهى أنواع من الأطعمة تعتمد على الخضروات والدقيق والسمن، أما اللحوم فينظر إليها على اعتبارها ترف اللهم إلا الأثرياء منهم يتناولونها بكثرة وعادة ما تقدم فى حفلات الاستقبال والزواج والأعياد[٥].

ومن الغريب على المجتمع اليمنى تلك العادة المحلية الخاصة بمضغ "القات" وهى عبارة عن أوراق شجيرة صغيرة مخدرة، يقبل على تناولها أغلبية سكان المدن والريف حيث يقضون معظم أوقات الظهيرة

---

(١) محمود شاكر : "شبه جزيرة العرب" ، الطبعة الثالثة ، المكتب الإسلامى، بيروت ، ١٩٨١، ص٦٨.

(٢) راجع : على عسيرى: المرجع السابق، ص ١١، وأيضاً : إدجار أو بلانس: المرجع السابق، ص٤٩.

(٣) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق ، ص ١٤٧.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٤٨.

(٥) فؤاد حمزة: المرجع السابق ، ص١٠٧، وأيضاً : صلاح هريدى: المرجع السابق، ص١٤٤.

والقيلولة فى مضغ القات، حيث تتوقف كل دوائر العمل، وهى بالطبع عادة صحية سيئة ولها أضرارها على اقتصاد الدولة[*].

أما بالنسبة للملابس :

فلم تختلف ملابس مناطق نجد والحجاز عن مناطق المخلاف السليمانى أو اليمن فجميعها أزياء عربية أصيلة، فعادة ما يرتدى العربى فى هذه المناطق "الأرواب الفضفاضة والعمائم المنمقة" ولكل منقطة تراثها الخاص بزيها، ويشترك معظم رجال الحجاز ونجد واليمن على حمل السلاح ويحرصون عليه لما له من دلالة على الرجولة، وتختلف هذه الأسلحة ما بين نارية أو على شكل خناجر وهى عادة "سيوف قصيرة تسمى الجنبية[١]" وتكون معلقة فى أحزمتهم أو بطاقاتهم، ويقتنى البعض الأسلحة النارية لأن حملها يدل على المركز الاجتماعى أكثر من أنها تدل على حب القتال، وهناك عدة مناطق فى اليمن مثلاً خاصة الزيدية ينظر إلى الرجل فيها الذى لا يحمل سلاح نظرة أقل شأناً، وذلك لأن الشعب اليمنى عادة ما ينظر إلى السلاح على أنه سمة من سمات الرجولة، وكذلك الحال فى الحجاز ونجد فهى موروثات قديمة قبلية فى العادة.

أما زى المرأة فى مجتمعات شبه الجزيرة فهى محجبة أو عادة ما ترتدى ثياب لها أردية يضعنها على ظهورهن تسمى "بالمزار"[٢]، وكل قبيلة ومنطقة تتفنن فى ملابس نسائها ذات النقوش والألوان الزاهية وأغطية الرأس التى تستر الوجه.

وقد لعبت المرأة دوراً هاماً فى مجتمعات شبه الجزيرة العربية فهى حافظة للتراث العربى الأصيل وكذلك فقد عملت فى المجتمع بشكل جاد سواء فى البيت مثل أعمال سحب المياه من الآبار التى ربما تبعد عن المنازل قليلاً، أو فى الحقول والمراعى ومساعدة زوجها وأبنائها، أما نساء ا لطبقة الحاكمة أو الغنية فإنهن يعشن فى عزلة الحريم[٣] ولا يصح لهن الظهور علناً ما لم يسترن وجوههن تماماً ، وقد كانت عادة الجمع بين أربع زوجات من أبرز ما يميز الحياة الاجتماعية والأسرية فى مجتمعات قبلية بالدرجة الأولى مثل مجتمعات شبه الجزيرة والتى تزهو بكثرة الأبناء، وكذلك فهى وسيلة للتصاهر بين القبائل بعضها البعض درءاً للعداوة والخصومات بينهم.

(*) حوال الآثار السلبية لعادة مضغ القات على المجتمع اليمنى راجع: سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص٥٤.

(١) إدجار أوبلانس : المرجع السابق ، ص٤٩.

(٢) فؤاد حمزة : المرجع السابق، ص ص٨١–٨٢.

(٣) إدجار أوبلانس : المرجع السابق، ص٥٤، وأيضاً : صلاح هريدى: المرجع السابق ، ص٤٥.

وصف المنازل :

فقد تختلف الأبنية فى شبه جزيرة العرب حسب الطبيعة الجغرافية للمنطقة، ففى المناطق الجبلية فى اليمن أو فى المملكة خاصة منطقة "عسير" تبنى المنازل بالأحجار على قمم الجبال، ومعظم هذه المنازل تتكون من عدة طوابق، أما فى المناطق الصحراوية أو الزراعية فتبنى البيوت بالطوب اللبن، وبالنسبة للقبائل المرتحلة فإنها تعتمد وبشكل أساسى على "الخيم" نظراً لتنقلها بين المراعى المستمر، ومنازل الأثرياء عادة ما يلحق بها حدائق، أما علية القوم والحكام والأمراء فكانت قصورهم تبنى على شكل هيكل فرعونى ذات أعمدة، وعادة ما يتكون من عدة طوابق، وتكون هذه القصور مبنية من الأحجار أو الطوب اللبن، وفى اليمن تبنى قصور الأئمة على قمم الجبال وتكون هذه القصور ذات طوابق مرتفعة[*]، أما المدن الساحلية فعادة ما تبنى منازلهم من الأخشاب على شكل أكواخ وتغطى بالأعشاب والحشيش والقش[١]، وعادة ما تحاط المدن والعواصم بأسوار قوية[**] ونشيد المنازل بها على هيئة قلاع وحصون ، ولعل الدليل على ذلك مدينة "صنعاء" والتى تشتهر بأبوابها التى تغلق فى الليل.

خامساً : أهم ملامح الحياة الثقافية فى المملكة العربية السعودية واليمن :

وبالنسبة للأحوال الثقافية فى المملكة العربية السعودية واليمن والمتمثلة فى أحوال التعليم ووسائل الإعلام، نجد أحوال التعليم متشابهة حيث ارتفعت نسبة الأمية فى العواصم والمدن، أما الريف فكانت نسبة الأمية قليلة وذلك نظراً لانتشار نظام التعليم التقليدى، أو ما يعرف باسم "الكتاتيب" والتى لعبت دوراً هاماً فى التاريخ العربى الإسلامى حتى منتصف القرن العشرين[٢]، أما فى المدن فقد انتشرت حلقات المساجد التى كانت تدرس العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية وتشمل مناهجهم تحفيظ القرآن الكريم وتجويده للأطفال، غير أن الفقر فى معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية فى ذلك الوقت، قد أحاد دون تعليم أعداد أكبر فقد كان التعليم من نصيب العائلات الميسورة، أما السفر للخارج فقد اقتصر على فئات قليلة، وكان اهتمام الملك عبد العزيز إدخال التعليم الحديث إلى بلاده اهتماماً كبيراً حيث بدأ فى فتح المدارس

(*) من أمثلة هذه القصور "قصر غمدان" الذى أقيم على قمة جبل "نقم" باليمن والذى يرتفع إلى عشرين طابقاً. راجع : –
إدجار أو بلانس: المرجع السابق، ص٥١.

(١) محمود شاكر: المرجع السابق، ص٧٣.

(**) يبلغ ارتفاع سور "صنعاء" الذى يحيط بها حوالى ٣٠ قدماً وعليها ١١٨ حصناً، وله ستة أبواب راجع :
– محمود شاكر: المرجع السابق، ص٧٤.

(٢) ادجار أو بلانس: المرجع السابق، ص٥٣، وأيضاً : أمين الريحانى: "ملوك العرب" ، جـ١، المرجع السابق، ص١٥٩.

الابتدائية فى أنحاء المملكة، وأنشأ مدرسة لتحضير البعثات من الطلبة للسفر إلى مصر عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، وقد زادت مسيرة تطوير التعليم فى عهد الملك عبد العزيز إثر اكتشاف البترول حيث استثمر جلالته تلك الموارد فى تطوير كافة المجالات فى البلاد، وخاصة مجال التعليم الذى هو أساس بناء الأمم[١].

وقد سلك الإمام يحيى بن حميد الدين على الرغم من سياسة العزلة التى اتبعها مسلك الملك عبد العزيز حيث قام بإرسال بعض البعثات التعليمية وخاصة إلى العراق ومصر[*]، وكان بعض الشافعيين فى اليمن قد أصروا على تلقى تعليمهم فى الأزهر الشريف أو الذهاب إلى مكة المكرمة[٢].

أما بالنسبة لوسائل الإعلام المتمثلة فى "الصحف والمجلات والإذاعة" ففى المملكة السعودية، كانت الحجاز أولى مناطق الجزيرة العربية عهداً بالصحافة فى عهد الملك عبد العزيز وذلك لوجود بعض الصحف فى الحجاز قبل العهد السعودى سواء فى العهد العثمانى أو الهاشمى، ولما جاء الملك عبد العزيز ظهرت بعض الجرائد والمجلات فى الحجاز وكانت جريدة "أم القرى" أول بداية للصحافة فى ذلك العهد حيث صدر أول عدد لها فى جمادى الأولى ١٣٤٣هـ/ ديسمبر ١٩٢٤م ولقد عدت هذه الجريدة الصحيفة الرسمية للدولة وما زالت تصدر اسبوعياً، وتوالى صدور الجرائد والمجلات، وصدرت جريدة "صوت الحجاز" عام ١٩٣١م ثم توقفت بسبب الحرب العالمية الثانية ثم عادت للصدور بعد سبعة أعوام باسم جريدة البلاد السعودية، والتى تحولت فى عام ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م إلى جريدة يومية وهى أول ما عرف من الصحف اليومية فى المملكة، أما بالنسبة للمجلات، فقد صدرت مجلة المنهل عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، ومجلة الحج عام ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م، ومجلة النداء الإسلامى ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م، ثم صدور مجلة اليمامة عام ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م[٣].

---

(١) راجع : "مسيرة تطوير التعليم فى عهد الملك عبد العزيز فى : دارة الملك عبد العزيز" ، المرجع السابق، ص ص٤٤-٤٥.

(*) كانت هذه البعثات أغلبها عسكرية ومنها البعثة العسكرية إلى بغداد عام ١٩٣٦م للالتحاق بالمدرسة الحربية ببغداد وكذلك بعثت العراق عام ١٩٤٠م بعثة عسكرية لتدريب الجيش اليمنى، وهناك البعثات التى كانت تذهب إلى المعاهد المصرية وخاصة إلى الأزهر، ولم يستفد اليمن كثيراً بهذه البعثات وغيرها وذلك لموقف الإمام الحذر الخائف من الإصلاح بوجه عام ولأن هؤلاء العائدين كانوا يحملون أفكاراً جديدة كان الإمام يعارضها ويحارب أصحابها- راجع:
- سيد مصطفى سالم: المرجع السابق، ص٤٦٧.

(٢) وذلك نظراً لغلق مدارسهم الشافعية والاضطهاد الذى عانوا منه فى فترة حكم الأئمة الزيديين فى اليمن- راجع:
- Heyowrth, A., : Op. Cit., P : 49.

(٣) دارة الملك عبد العزيز: المرجع السابق ، ص٥٥.

أما الإذاعة فكان أول عهد المملكة بالإرسال الإذاعى فيعود إلى تاريخ ٩ ذى الحجة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م حينما افتتحت الإذاعة السعودية وجعل مقرها فى جدة، ثم فى عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م أنشئت إذاعة أخرى فى مكة، وكانت تركز على التوجيهات الإسلامية ونشرات الأخبار المحلية والعالمية[١].

أما اليمن فقد قام الإمام يحيى بحظر دخول الطباعة فى جميع أرجاء البلاد حتى لا تنتشر الكتب والمطبوعات، إلا أنه يتنازل عن هذا الحظر إلى حد السماح بصدور شبه جريدة "نصف شهرية" وسميت بجريدة "الإمام"[*].

أما بالنسبة للإرسال الإذاعى، فقد كانت هناك محطة إذاعية فى ميناء "الحديدة" ، ولم تكن هذه الإذاعة موجهة للجمهور، ولكن كانت تستخدم فقط لأغراض الاتصالات الحكومية، واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٥٠م عندما أنشأت "الإذاعة" فى صنعاء وبدأت فى إرسالها[٢].

ولعل حظر إصدار الجرائد والمجلات فى اليمن وعدم وجود إذاعة محلية موجهة إلى الشعب حتى منتصف القرن العشرين، يعد من أساليب العزلة التى تفنن الإمام يحيى فى ابتلاء الشعب اليمنى بها حتى صار معزولاً سياسياً واجتماعياً ولا سيما اقتصادياً عن العالم الخارجى، وذكرنا عهد هذا الإمام بعهود الظلام فى العصور الوسطى، ذلك على عكس الملك عبد العزيز الذى كان دائم الاتصال بالعالم الخارجى عن طريق مواكبة التطور الطبيعى لنمط الحياة بما يتوافق ذلك مع سيكولوجية المجتمع السعودى محافظاً أيضاً على إرثه الحضارى والثقافى.

أوجه التعاون الثقافى بين البلدين ودور الجامعة العربية فى إرساء قواعد التعاون الثقافى بين البلاد العربية : كانت المملكة العربية السعودية واليمن من أوائل الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية الصادر فى ٢٢ مارس ١٩٤٥م[**]، واشتركتا معاً بفاعلية فى أعمال اللجان التحضيرية لإعلان ميلاد الجامعة العربية التى تولت الكثير من المشاكل التى تهم العالم العربى سواء من النواحى المعنوية أو المادية، وكانت الجامعة أداة للتوفيق بين المتناقضات والتقليل من تعارض العوامل والأطماع من أجل

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٧.

(*) حتى أنه طالما شارك بنفسه فى كتابة اللوائح والمقالات فى هذه الصحيفة، ولعل أكثر ما كانت تنشره هوا لكتابات الدينية الإسلامية إلى البلاد.

(٢) إدجار أوبلانس: مرجع سابق، ص٥٧.

(**) راجع إرهاصات إعلان ميثاق الجامعة العربية فى :

أحمد طرابين : "الوحدة العربية" ، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٩م ، ص ص٣٨٠– ٣٨٢.

الخير العام للأمة العربية، وقد ظهر نشاط جامعة الدول العربية وأهميتها بوضوح فى الميدان الثقافى، وتمكنت فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٥م[*] من إقرار المعاهدة الثقافية بين الدول التى وقعت على الميثاق وكان فى مقدمتهم المملكة العربية السعودية واليمن.

وكذلك اشتركت الدول العربية ومنهم المملكة السعودية واليمن بفضل جهود جامعة الدول العربية من إنشاء معهد إحياء المخطوطات فى عام ١٩٤٦م، وذلك للاهتمام بما يقرب عدده من مليون مخطوط عربى مبعثرة فى أنحاء العالم وتمهيداً لاختبارها وفحصها ونشر اللازم منها، وتصوير ما يمكن تصويره حفظاً للتراث العربى، وكذلك تمكنت الجامعة وفى هذا الميدان من عقد المؤتمر الثقافى العربى الأول فى النصف الأول من شهر سبتمبر ١٩٤٧م، ثم من عقد المؤتمر الأثرى العربى الأول فى أواسط هذا الشهر نفسه فى دمشق، وذلك تسهيلاً لتعاون المواطنين دون النظر إلى اختلاف أديانهم والوصول إلى روح التعاون والتضامن تمهيداً للتكتل والاتحاد ، وأصبح على علماء الآثار العرب أن يبدأوا حفرياتهم فى كل من العربية السعودية واليمن[١].

وهكذا اتضح لنا اشتراك العربية السعودية واليمن فى فعاليات التعاون الثقافى تحت مظلة الجامعة العربية، عملاً على توحيد الثقافات العربية بقدر المستطاع.

(*) نصت هذه الاتفاقية على : ضرورة تبادل المدرسين والأساتذة والموظفين بين البلاد العربية، وعلى ضرورة توثيق الصلات والتعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى فى البلاد العربية، وكذلك على تشجيع الرحلات الثقافية والرياضية بين هذه البلاد وتوثيق الصلات بين المعاهد العالية والتعليمية لتستفيد كل منها من طرائق الأخرى وأعمالها، وتضع وسائل بحثها العلمى ومختبراتها تحت تصرف علماء البلاد الأخرى، ونصت الاتفاقية الثقافية كذلك على : ضرورة توثيق الصلات بين دور الكتب والمتاحف بتبادل النسخ المكررة فى محتوياتها، وتنظيم استفادة بعضها من بعض بالتصوير والاستعارة، كذلك نصت على ضرورة إحياء التراث الفكرى والفنى العربى، والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للراغبين وتنشيط الجهود التى تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية، وتنشيط الإنتاج الفكرى فى البلاد العربية، وإنشاء معاهد البحث العلمى والأدبى، وإقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية، ومهرجانات عامة ومدرسية ، وأخيراً العمل للوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث ، وقد عملت المعاهدة أيضاً على توحيد الاتجاه التعليمى والتربوى بين البلاد العربية، ونصت على تعادل مراحل التعليم والشهادات التى تمنح للطلبة، كما نصت على ضرورة إدخال دول الجامعة تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها فى مناهجها التعليمية، وبشكل يكفى لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها، وكان من نتائج هذه المعاهد الثقافية إنشاء اللجنة الثقافية والمكتب الدائم لها والإدارة الثقافية– راجع : نصوص هذه الاتفاقية فى : جلال يحيى: "العالم العربى الحديث والمعاصر" ، الجزء الثالث، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٨م، ص ص ١٢٩ – ١٣٠.

(١) راجع دور المملكة العربية السعودية واليمن فى الاشتراك فى فعاليات المؤتمر الثقافى العربى، المؤتمر الأثرى العربى الأول فى :
- المرجع السابق، ص ص١٣٠– ١٣١.

سادساً : التعاون الاقتصادى بين المملكة العربية السعودية واليمن :

١- محددات التكامل الاقتصادى فى كل من العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية:

فـى المملكـة العربيـة السـعودية: كانـت قبـل اكتشـاف البتـرول تعـانى مـن الأزمـات الاقتصـادية والضائقة المالية، وكانت موارد الدولة لا تختلف كثيراً عن موارد الدولتين السعوديتين الأولى والثانية، على الرغم من اختلاف عهدهما عن عهد الملك عبد العزيز من حيث الظروف الاقتصادية العالمية وزيادة نفقات الدولة عما كانت عليه سابقاً، ويمكن اعتبار توحيد المملكة وإعلان قيامها ثم اكتشاف البترول بأراضيها عقب قيامها بمثابة عاملى التحول نحو الحضرية الجديدة فى البلاد، وقد بدأ الاستثمار الحقيقى للبترول على نطاق واسع فى أواخر عام ١٩٣٣م، حينما تأسست شركة "استاندرد أويل كاليفورنيا العربية للنفط"، وتوالت المشاريع البترولية العملاقة فى عهد الملك عبد العزيز، وكان من الطبيعى أن يطرأ على ميزانية الدولة(*) زيادة واضحة بعد اكتشاف البترول وبداية تصديره.

أما فى المملكة اليمنية المتوكلية : فقد كان سكان اليمن منذ القدم قد اشتهروا بالنشاط التجارى كما سبق الإشارة إلى ذلك، ولكن تضاءل هذا النشاط التجارى فى العصر الحديث، وصاحبه تخلف حضارى واقتصادى لليمن أدى إلى انكماش حجم الإنتاج الاقتصادى وضعف القوة الشرائية لسكان اليمن فأصبحت تجارة الصادر والوارد فى نطاق محدود للغاية، خاصة وأن طرق اليمن غير معبدة ولا تصلح لاستخدام وسائل النقل الحديثة عليها، كما أن الموانئ مهملة ولا تصلح لاستقبال السفن التجارية الكبيرة، وكانت أغلب صادرات اليمن هو محصول "البن" ثم الجلود والقطن وبعض الحبوب وكذلك القات، أما الواردات فكانت عبارة عن النفط، والسيارات، والآلات الزراعية والأدوات المنزلية والمعلبات الغذائية، وهكذا نجد أن حجم التجارة الخارجية محدود للغاية-(**) ويترجم بصورة أكيدة ضعف الإنتاج الزراعى وضعف القوة الشرائية للسكان.

(*) جرت المرحلة الأولى لوضع ميزانية ثابتة للدولة عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م، ولم تتقرر الميزانية بشكل دقيق إلا عام ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، وبلغت الميزانية عام ١٩٤٨م أكثر من ٢١٤ مليون ريال سعودىن وقد مرت ميزانية الدولة ببعض المصاعب وذلك نتيجة حلول الأزمة الاقتصادية العالمية بين الحربين العالمية الثانية وتوقف تصدير البترول السعودى وقلة الحجاج فى فترة الحرب عموماً، ولهذا اضطرت الدولة فى تلك الفترة الاقتراض من شركات أو حكومات بريطانية أو أمريكية، لكن الأزمة انفرجت بعد توقف الحرب وعودة تصدير البترول السعودى- راجع :

- دارة الملك عبد العزيز : المرجع السابق، ص ص٥٨- ٦٠.

(**) كانت اليمن قبل الثورة تستورد من الأسواق الخارجية بقدر ما تصدر إليه حيث أن حجم التبادل التجارى ضيق جداً، وفى حدود أربعة مليون من الجنيهات الاسترلينية للوارد أو الصادر - راجع:

٢- حجم التبادل التجارى بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية :

فكما سبق الإشارة إلى أن حجم التبادل التجارى لليمن كان ضعيفاً ومحدداً للغاية قبل الثورة، إلا أن أهم صادرات اليمن إلى المملكة العربية السعودية كان محصول "البن"، وقد صدرت اليمن عام ١٩٥٨م ما قيمته ¾ مليون جنيه استرلينى إلى المملكة السعودية(١).

أما المملكة السعودية فقد كانت منطقة "عسير" تمثل بالنسبة لها منطقة التقاء السلع والتى يتم استيرادها من اليمن ونقلها إلى منطقة "جدة"(٢) حيث كانت تستورد من الحديدة ومخا وعدن وتعز بعض السلع مثل البن، وبعد أن يتم تحصيل الرسوم الجمركية يرسل إلى جدة، ويصدر بعد ذلك إلى الدول الأخرى، وأيضاً كانت تصدر الجلود والسفن والسمسم والصوف والتمر والصمغ وبعض الدواب والماشية إلى مناطق اليمن الشمالى، وكذلك إلى عدن ومصوع(٣).

وكذلك كانت القبائل فى عسير لها دور فى عمليتى الاستيراد والتصدير ما بين منطقتى اليمن وباقى أرجاء المملكة السعودية، ولعل أهم هذه القبائل قبيلة "وداعة" والتى كانت تقوم باستيراد البن من "جبال رزاخ" وقبيلة "خولان الشام" فى اليمن(٤).

وكانت العملة المستعملة فى أكثر أقاليم المملكة هو "الريال الفرنسى" "ماريا تريزا" وقد شاع استخدام هذه العملة فى كثير من البلاد العربية منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م، وكانت اليمن تتعامل أيضاً بريال "ماريا تريزا"، وهذه العملة فضية، وعلى الرغم من أن الملك عبد العزيز قد أمر بسك ريال سعودى فضى بديلاً من ريال "ماريا تريزا" عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م(*) إلا أنه استمر التعامل بالريال الفرنسى فى بعض أرجاء المملكة لفترة طويلة، وقد كان لتوحيد العملة الفضية بين المملكة السعودية والمملكة اليمنية ما سهل عمليات التبادل التجارى بينهما وإن كانت على نطاق ضيق.

- محمد سعيد العطار : المرجع السابق، ص ص٢٧١، ٢٧٢.
- محمد متولى، محمود أبو العلا: المرجع السابق، ص ٢٧١.

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) على أحمد عسيرى: المرجع السابق ، ص ص ٣٩٩- ٤٠١.

(٣) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق، ص ص١٣٦- ١٣٧.

(٤) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ص ١٣٨- ١٤٠.

(*) بالطبع لم يكن هناك عملة موحدة تستعمل فى مناطق المملكة قبل توحيدها، وذلك لاختلاف كل إقليم فى اتجاهاته السياسية عن الإقليم الآخر، ولكن يبدوا أن العملة التركيبة النحاسية والذهبية، وكذلك الدولار النمساوى أو ما يسمى بالريال الفرنسى "ماريا تريزا" من أهم العملات السائدة فى أكثر أقاليم المملكة، راجع:

- دارة الملك عبد العزيز : المرجع السابق ، ص ص ٥٨- ٥٩.

وقد كان هناك تبادل تجارى بين الدولتين ولكن كان غير رسمى ومن وراء سلطات البلدين فيما يعرف بأعمال "التهريب والمسابلة" والتى كانت تتم فى المناطق الواقعة على الحدود ما بين الطرفين حيث كانت تتجمع البضائع المهربة من المملكة العربية السعودية عبر الحدود، وذلك فى مجموعة من المدن التى تقع فى النطاق الشمالى من اليمن ومن أشهر هذه المدن على الحدود بينهما "صعدة –رايدة – عمران"[١].

وكان هناك نوع آخر من التبادل التجارى بين البلدين عن طريق "الأسواق"[٢] التى كانت تقيمها القبائل العربية، حيث كانت لها أهمية عظيمة فى تصريف المنتجات الزراعية واليدوية والصناعية بين القبائل السعودية واليمنية، وعلى الرغم من أن الأسواق القبلية وما يحدث بها من تبادل تجارى كانت تتبع التجارة الداخلية لكل من البلدين إلا أنها لعبت دوراً هاماً فى عمليات التصدير والاستيراد بينهما وامتدت لتصبح نوعاً من أنواع التجارة الخارجية كذلك.

ويذكر أن عدد الأسواق فى الجهات الواقعة بين الطائف والحدود اليمنية يزيد على مائة سوق[*] وكانت أغلب هذه الأسواق تقع فى منطقة عسير مثل أسواق "شهران وعسير وقحطان ورفيدة وعبيدة" وما جاورهما، وكانت مدن الأسواق التى كانت تتجمع فيها التجارة الواردة من بلاد العالم الخارجى ومنها توزع على بقية المدن قد ازدهرت، واعتبرت أسواقها أسواقاً دائمة.[٣]

ولم تكن "عسير" فقط مركزاً لحركة تجارية مزدهرة بين قبائل الشمال والجنوب حيث كانت "ظفار" هى الأخرى مركزاً تجارياً هاماً بين قبائل الشرق وقبائل الغرب[**] ، حيث اعتادت بعض القبائل الشرقية أن تجعل بين المدن الواقعة على ساحل "ظفار" مراكز تجارية لها ، وكانت تمر بالحد الفاصل بين اليمن والمملكة السعودية حيث منطقة "ثار" جنوبى شرقى نجران وفى هذه المنطقة نجد بها مجموعة من الآبار الجيدة ممتدة من الشرق والغرب والتى تؤلف الطرق الرئيسية التى تتبعها القبائل فى أسفارها ، وهذه القبائل من البدو وهم من "آل راشد" ، و"بيت يمانى" ، وأفخاذ من "المهرة والعوامر" ، و "المناهيل" ، وأفخاذ من

(١) محمد متولى ، ومحمود طه أبو العلا: المرجع السابق ، ص١٦٧م.
(٢) صلاح أحمد هريدى: المرجع السابق ، ١٣٦.
(*) راجع أسماء بعض أسواق هذه القبائل فى :
– فؤاد حمزة : المرجع السابق، ص ص٧٧–٧٨.
(٣) صلاح أحمد هريدى : المرجع السابق ، ص ص ١٣٤–١٣٥.
(**) راجع أهمية إقليم "ظفار" فى :
– محمود طه أبو العلا : المرجع السابق ، ص ٧١.

"آل مرة والصيعر ويام والكرب ودهم" ، وكانت المراكز التجارية الرئيسية لهذه القبائل هى مدن "وادى حضر موت" باستثناء (آل مرة ، يام) والذين يتاجرون فى معظم أوقاتهم فى "نجران" وفى "وادى الدواسر ودهم" الذين يتاجرون فى اليمن. [١]

نستنتج فى النهاية أن أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلدين (السعودية – اليمن) فى هذه الفترة اعتمدت على اقتصاد القبائل والأسواق التى تقام ما بين اليمن والسعودية على طريق القوافل ثم تطورت إلى بعض عمليات الاستيراد والتصدير فكانت اليمن تصدر البن والحبوب إلى المملكة السعودية حيث كانت اليمن قبل الثورة لديها فائض كبير من الحبوب تصدرها إلى جيرانها (المملكة السعودية وعدن) [٢]، أما السعودية فكانت تصدر التمر والصوف والصمغ وبعض الماشية إلى اليمن، أما النوع الثالث فكان عن طريق التهريب فى المناطق الواقعة على الحدود ما بين البلدين.

هذا بالإضافة إلى اقتصاد القبائل المرتحلة حيث كانت هناك تسهيلات واسعة مقدمة من حكومتى البلدين تحظى بها هذه القبائل على الحدود، فلم تكن هذه القبائل الباحثة عن الماء والكلأ تعرف معنى الحدود السياسية والإجراءات الجمركية، والقانونية أو جوازات السفر وما إلى ذلك للارتحال بين مراعى البلدين، لذلك فقد كان من يحمل الرعوية السعودية أو اليمنية يدخل أياً من الدولتين فى أى وقت ويتنقل فيهما كيفما يشاء[٣].

وعلى الرغم من أن العلاقات السياسية السعودية- اليمنية شهدت جميع أنواع الصدام، إلا أن التداخل الاجتماعى والاقتصادى بين رعايا الدولتين لم يتقطع حتى فى أحلك الظروف، لذلك ظلت الحدود السعودية- اليمنية حدوداً بين الأنظمة الحاكمة فى الدولتين ولم تكن حدوداً للقطيعة بين رعايا البلدين، وكان ذلك تأكيداً للوحدة العقائدية والاجتماعية والثقافية بين أبناء الجزيرة العربية سواء فى الحجاز ونجد أو فى اليمن أو الخليج ، فجميعهم داخل منظومة عربية واحدة.

---

(١) فتحى العفيفى : المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ١٧٨.

(٢) محمد متولى ، ومحمود أبو العلا: المرجع السابق ، ص٢٧٢.

(٣) عبد الرحمن محمد الوجيه : المرجع السابق، ص١٨٦.

الفصل الثانى

العلاقات السياسية السعودية اليمنية فى الفترة

بين عامى (١٩٣٢ – ١٩٥٣)م

أولاً : أسس ومبادئ النظام السياسى لكل من اليمن والسعودية (الفرق بين الإمامة والملكية).

ثانياً : تطور الخلاف الحدودى بن السعودية واليمن منذ عام ١٩٣٢ وحتى ١٩٣٤م.

ثالثاً : الحرب السعودية – اليمنية وتفاصيلها.

رابعاً : اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م وترسيم الحدود بين الدولتين السعودية واليمنية.

خامساً : تطور العلاقات السياسية السعودية اليمنية فى ظل إتفاقية "الطائف" الموقعة بين الطرفين عام ١٩٣٤م.

سادساً : إنقلاب عام ١٩٤٨م فى اليمن وموقف الملك عبد العزيز آل سعود من هذا الإنقلاب.

مقدمة :

مرت العلاقات السياسية السعودية اليمنية الحديثة والمعاصرة بمراحل تطور عديدة كانت المرحلة الأهم منها هى التى شكلت الفترة ما بين عامى ١٩٣٢م وحتى عام ١٩٥٣م وكانت مرحلة الصراع للتحول من الأيديولوجية القديمة إلى الأيديولوجية الحديثة المتمثلة فى الاستناد إلى القوانين والشرعية الدولية ومحاولة الوصول إلى الشكل الأمثل للدولة الحديثة، وكانت مسألة الحدود فى شبه الجزيرة العربية تعبيراً صارخاً عن إرهاصات التحول بين مرحلتين المرحلة الأولى هى سلطة القبيلة والملك المشاع وسيادة قوانين العرف والعادات وذلك الإرث القبلى المتغلغل فى نفوس أبناء الجزيرة ، والمرحلة الثانية هى سلطة الدولة والملك المنظم وسيادة القوانين والشرعية الدولية القائمة على أسس أكثر حداثة وعصرية وعندما اصطدمت المرحلتان ظهرت على السطح مشكلة الحدود. وبعد أن تم الاستقرار السياسى للكيانات القائمة فى شبه الجزيرة العربية بدت النزعة واضحة نحو التملك وتحديد الأمور أكثر لدى هذه الأسر التى قوى عزمها وتم لها السيطرة، ومن ثم أصبحت مسألة ترسيم حدود سياسية ثابتة على الأرض ضرورة سلطوية شكلت بمضامينها أهم معالم التحول السياسى فى المنطقة.

وقد جاءت رؤية القيادة السياسية لكل من السعودية واليمن متباينة بين الإرث التاريخى والرغبة فى الهيمنة والسيطرة، الأمر الذى فتح المجال للمنافسة السياسية بين المملكتين لكسب الأرض والسيادة، وكانت المعضلة الحدودية فى العلاقات السياسية للدولتين السعودية واليمنية هى منطقة "عسير" وكانت اسماً على مسمى حيث أصبح من العسير تحديد هويتها فى ظل خلو هذه المنطقة من مضامين الإرث التاريخى أو الجدوى الاقتصادية وأصبحت فقط محل سباق للتنافس بين جيواستراتيجيتين قديمة وحديثة.

وعندما بدأ الملك عبد العزيز آل سعود التوسع ودمج القطاعات المختلفة من شبه الجزيرة العربية، أدرك بثاقب فكرة أن ربح المعارك العسكرية لا يكفى وحده لفرض منطق الضم والتوسع فحفظ لليمن موروثها التاريخى، ولم يستمع لأراء الكثير فى بلاده وغيرها من بلاد العرب الذين أشاروا عليه بحماس بمتابعة العمل العسكرى فى اليمن وضمه إلى المملكة لإقامة الدولة العربية الموحدة فى شبه الجزيرة العربية وأدرك أن اليمن لليمنيين، وأجمع المؤرخون على أن الملك "عبد العزيز آل سعود" منذ وأن وقع اتفاقية الصلح والحدود مع الإمام "يحيى بن حميد الدين" وهو مصمم على إقامة أطيب العلاقات وأوثقها مع اليمن.

أولاً : أسس ومبادئ النظام السياسى لكل من اليمن والسعودية (الفرق بين الإمامة والملكية):

العلاقات السياسية بين الدول تشكلها رؤية القيادة السياسية وفق ما تراه فى صالح وخير أمتها المكلفة هى بتنفيذ الرؤى السياسية السليمة تبعاً لتحقيق مصلحة هذه الأمة، لذلك فتعد العلاقات الدولية بين البلاد بعضها البعض من النواحى السياسية والدبلوماسية مهمة عظمى لا بد أن تكون السلطة السياسية على مستوى مسئولية القيام بالدور المنوط بها لتشكيل علاقاتها السياسية تجاه أية دولة، وما بالنا بدولة مجاورة لها ، أضف إلى ذلك أن تكون هذه الدولة داخل نطاق إقليمى واحد وتشترك معها فى إرث حضارى وثقافى ودينى وعرقى وتاريخى واحد ، وكذلك تمثل لها هذه الدولة عمقاً استراتيجياً بالنسبة لها ، وهذا هو الحال فى شكل العلاقات السياسية بين دولتين متجاورتين مثل السعودية واليمن ، لذلك فمعرفة طبيعة النظام السياسى فى كل منهما واجبة ، والتعرف على ملامح هذه السلطة وشرعيتها واستراتيجياتها وأسلوب حكمها فى الدولة أمر هام للغاية.

وللتعرف على طبيعة العلاقات السياسية السعودية اليمنية لا بد من الاطلاع على طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة فى هاتين الدولتين ومسار سياستها خلال فترة البحث المحددة وذلك من خلال هذه النقاط والتى توضح الفرق بين الإمامة الزيدية فى اليمن والملكية فى السعودية وهى :

١- النشأة الدينية وتأثيرها على الدولتين السعودية واليمنية.

٢- الخلافة السياسية "مبدأ وراثة الحكم".

٣- استراتيجيات حكومة الدولة وأسسها فى كل من السعودية واليمن.

١-النشأة الدينية وتأثيرها على الدولتين السعودية واليمنية :

اتفقت الأنظمة السياسية فى كل من المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية على طبيعة النشأة الدينية لكل منهما ، ففى اليمن أثمرت لنا أسس ومبادئ المذهب الزيدى الشيعى الإمامة الزيدية ، والتى كان لها تأثير هام وخطير لعبته هذه السلطة السياسية فى شتى المناحى فى حياة اليمنيين ، ويمكن إرجاع ذلك للمساحة الزمنية الطويلة التى احتلتها هذه الدولة من التاريخ السياسى اليمنى والتى شكلت عاملاً مؤثراً خاصة مع طبيعة وخصوصية الخبرة السياسية التى سجلتها الإمامة الزيدية فى تعاملها مع المجتمع اليمنى ، ورغم اتسام التاريخ السياسى اليمنى بكثرة الدويلات المتزامنة والمتعاقبة إلا أن دولة الأئمة الزيديين قد مثلت استثناء فى تاريخ اليمن السياسى حيث تميزت بالديمومة والاستمرارية لما يقرب من أحد عشر قرناً من الزمان ، وقد كان الحاكم السياسى فيها يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ، حيث حكم الأئمة الزيديون بعض مناطق اليمن باسم الدين وهم أبعد ما يكونون عن قيم وجوهر الدين.

وقد يرجع البعض ملاءمة النظرية السياسية الواقع اليمنى[١]، حيث أن الزيدية كمذهب دينى قد تلاءمت وطبيعة التركيب الاجتماعى اليمنى المستند إلى العصبية القبلية حيث أجاز الفكر الزيدى لكل فاطمى تتوفر فيه شروط الإمامة الأربعة عشر[*] أن يخرج داعياً لنفسه وكذا مشروعية خروج أكثر من إمام فى منطقتين مختلفتين ومن ثم فقد أضحى من السهل على كل طامع فى الإمامة أن يتصل ببعض العناصر المتصارعة ويعلن خروجه لتتلقفه هذه القبائل وتقاتل خصومها تحت لوائه ، والتقت مصالح الأئمة مع القبائل حيث استخدمت الأخيرة فى الحروب التى أشركتها فيها ضد خصوم الأئمة ، واستفادت القبائل مادياً ، كذلك فقد عملت الإمامة –وهى تقف خارجة– على إيجاد توازن قبلى قد يحول دون قيام تفوق قبلى حاسم يقضى على الإمامة فى اليمن.[٢]

هكذا صبغت الإمامة الزيدية فى اليمن سلطتها السياسية بالصبغة الدينية فى ظل مجتمع قبلى بالدرجة الأولى يغلب عليه التحيز للمذاهب الدينية ، وكذلك وظفت الإمامة الزيدية فهمها للأعراف والقيم القبلية بما يلبى مطالبها الشخصية وأهدافها السياسية.

أما بالنسبة للمملكة السعودية : فقد كانت نشأتها الدينية واضحة منذ اللبنة الأولى فى إرساء قواعد الدولة السعودية منذ بدايتها عندما انطلقت دعوى الشيخ "محمد بن عبد الوهاب" من إقليم نجد والتى تحولت إلى حركة دينية لتتخذ بعد ذلك الواجهة السياسية بعد تدعيم حاكم الدرعية الإمام "محمد بن سعود بن مقرن" مؤسس الدولة السعودية الأولى لهذه الدعوى ، وكان اللقاء التاريخى بينه وبين الإمام المصلح الشيخ ابن عبد الوهاب الذى تم فى عام (١١٦٧هـ – ١٧٤٤م)[٣] الذى أثمر لنا "ميثاق الدرعية" ، وكان إيزاناً بقيام الدولة السعودية الأولى. وهكذا صبغت الدولة السعودية منذ بدايتها هى الأخرى بالصبغة

---

(١) محمد محسن الظاهرى : "الدور السياسى للقبلية فى اليمن (١٩٦٢م – ١٩٩٠م)" ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص ٧٨.

(*) راجع شروط الإمامة الزيدية فى :
- فاروق عثمان أباظة : "الحكم العثمانى لليمن (١٨٧٢ – ١٩١٤م)" ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٥٥.
- سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٢٨.

(٢) محمد محسن الظاهرى : المرجع السابق ، ص ٨٠ ، كذلك راجع :
- أحمد شلبى : "موسوعة التاريخ الإسلامى" ، الطبعة الخامسة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص ٤٧٣.

(3) Winder, R.B.; : "Saudi Arabia in the Nineteenth Century", New York, 1965, pp. 26 : 36,
- Lipsky, G.A. : Saudi Arabia, New York, 1959, pp : 42-43.

[*] سنت جون فيلبى : تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (السلفية) ، تعريب عمر الديسراوى ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٤م.

الدينية وكان المذهب الوهابى السلفى مؤسسة تمثل سلطة الحكومة السعودية الناشئة فى عهد الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس الدولة الحديثة ، حيث جعل هذا المذهب عقيدة للدولة وأساساً لقانونها وأضحى الإسلام محوراً لعقيدة الدولة وقانونها وليس محوراً لسياستها وهيكل سلطتها ، إلا أنه لم يعتمد على الدين بالنسبة للقرارات فى الشئون السياسية.

وقد لاءمت الدعوة الوهابية السلفية مجتمعات قبلية(*) مثل مجتمعى نجد والحجاز فهى مجتمعات تركز على الهويات القبلية والقيم الدينية ، ولذلك فقد دعم هذا المجتمع النظام الملكى السعودى الإسلامى الذى قام على أساس دينى ومبادئ إسلامية وليست مبادئ جمهورية علمانية ، حيث كان قبول الملكية والصورة الإسلامية للحكم مفاتيح لكيان سياسى اجتماعى مستقر فى العربية السعودية ركزت فيه هذه الدولة الناشئة على قليل هوة الخلافات القبلية عن طريق اجتماع القبائل على مذهب دينى واحد ، وعن طريق تعزيز وتقوية الروابط الاجتماعية كالمصاهرات بين القبائل حتى تقضى على الولاءات القبلية ولعلها تطيل من دور القبائل كوحدة اجتماعية متماسكة.

الخلافة السياسية (مبدأ وراثة الحكم) :

بالنسبة للمملكة العربية السعودية : فقد كان توحيد أرجاء المملكة فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٣٢م خطوة هامة نحو تخفيف الوحدة الداخلية وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتعزيز المؤسسات الملكية والتعجيل باندماج المناطق الساخطة وساعد إقامة دولة ملكية موحدة فى التأثير على منافسة السعوديين خارج المملكة وإقناع القبائل المحلية بشجاعة ابن سعود ، هذا فضلاً عن أن نموذج العشرينات من القرن العشرين علم الزعماء السعوديين أن إقامة مؤسسات ملكية تحظى بتأييد كل من العناصر النجدية والحجازية التى تعتبرها وسيلة لخدمة مصالحها فى المملكة ، وفى سبيل تعميق مشاعر الولاء الإقليمى للحكومة أدخل الزعماء السعوديون ما يتماشى مع الممارسات القبلية ، وأصبح لزاماً على عبد العزيز بن سعود تدعيم حكمه أكثر وذلك عن طريق مبدأ "وراثة الحكم" وبالفعل نجح فى ذلك بعد أن تغلب ابن سعود على معارضة شقيقه "محمد" وفى نفس الشهر فى سبتمبر من عام ١٩٣٢م استطاع أن يحظى بتأييد أسرته لتعيين ابنه الأكبر الذى عمل قائداً عسكرياً وحاكماً لنجد ووريثاً شرعياً له ؛ ولم يكن فى المذهب السنى ولا فى المذهب الوهابى حكم واضح يتعلق بالخلافة السياسية ، بيد أن تأسيس أسرة حاكمة كان يعتبر صورة شرعية من صور الزعامة فى المجتمع القبلى التى حظيت بموافقة الزعماء الوهابيين السابقين ، ومن ثم كان الاتفاق على تنصيب "سعود" الإبن الأكبر للملك فى هذا المنصب (والذى لم يعلن

رسمياً إلا فى أغسطس من عام ١٩٣٣م) إنجازاً هاماً يحققه "ابن سعود" بلغ حد إقرار مبدأ قيام أسرة من الملوك فى مملكة متحدة.[١]

أما بالنسبة لليمن : فقد اعتقد الزيديون فى الإمامة الزيدية أنها ليست شأناً عاماً تفوض للأمة الإسلامية للنظر فى تعيين الشخص الصالح لشغل المناصب بل تؤمن أن النبى "صلى الله عليه وسلم" فوض الإمامة لعلى زوج ابنته ولنسله من زوجته ابنة النبى ، وإذا كان الإمام زيد قد منع هذه الوراثة فقد ذهب إلى ما يقتضى العصمة لأنه اعتبر الخلافة أمراً مصلحياً الأفضل أن يكون الخليفة من أولاد فاطمة "رضى الله عنها" إذا تساوى مع غيره فى القيام بالمصلحة العامة وإقامة العدالة وشئون الدين.[٢]

وهكذا فقد كان اجتياز الإمام ركناً من أركان الإمامة الزيدية والتى وضعها الإمام "زيد بن على" وقد كان يتم اختيار الإمام عن طريق انتخابه مع غيره من المتسابقين داخل ما يسمى "بمجلس العلماء" وكان الإمام المنتخب عليه أن يؤكد حقه فى الإمامة والدفاع عنه بحد السيف ، وحق أى مدع أن يثور ضد الإمام القائم ، وكانت هذه الصراعات المسلحة بين المتطلعين إلى تولى الإمامة غالباً ما تنتهى بالاستيلاء على السلطة بقوة السلاح نتيجة لتعاليم المذهب الزيدى. [٣]

ولم يشهد عصر الإمام يحيى إلا ومضات خفيفة من التقدم كانت أقل بكثير مما يتطلبه العصر ، ومن هذه الومضات من الجانب السياسى أن أصبحت اليمن تدعى "المملكة المتوكلية" ويعتبر ذلك تطوراً فى الفكر السياسى ومؤشراً إلى عهد جديد من السلطة قوامه "الملك" ولم يعد الإمام يختار ، وأصبحت مهمة ما يسمى بمجلس العلماء "هى المصادقة على نظام الحكم المتمثل فى الملك وما يتبعه من توارث" ، وتنفيذاً لهذه الفكرة حدد الإمام ولى عهده وأعلن ذلك عام ١٩٣٩م باختيار ابنه "أحمد" لهذا المنصب[٤] وعلى هذا الأساس فقد أصبح الإمام فى دولة الأئمة وريثاً للعرش فى الحقيقة[٥] ، وقد يكون هذا الاتجاه الجديد وإهمال ركن أساسى من تعاليم المذهب الزيدى له ما يبرره ، فقد بدأت رياح التغيير فى هذه الفترة المتأخرة تهب بشكل قوى على المنطقة ومنها اليمن ، كما بدأت الحركات الثورية تنشر فى العالم العربى

---

(١) راجع : جوزيف كوستنر : "العربية السعودية من القبلية إلى الملكية" ، ترجمة : شاكر إبراهيم ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ص ٢٥٢ : ٢٥٣.

(٢) راجع تفصيلات كثيرة فى هذا الشأن فى : محمد أبو زهرة : الإمام زيد حياته وعصره – آراؤه وفقهه ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ، ١٩٥٩م ، ص ص ٥٥ : ٥٧.

(٣) أمين الريحانى : "ملوك العرب"، المطبعة العلمية ، بيروت ، ١٩٥١م ، ص ص ١٤٠ : ١٤١.

(٤) أحمد شلبى : المرجع السابق ، ص ص ٤٧٣ : ٤٧٤.

(٥) نعمة السعيد : "النظم السياسية فى الشرق الأوسط"، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ١٩٠.

للإطاحة بالنظم التقليدية التى كان النظام اليمنى واحداً منها ، ومن ثم كانت محاولة الأئمة فى الإمساك بما استطاعوا الوصول إليه من مكانة رفيعة ، وإن اقتضى ذلك إسقاط واحد من أركان الزيدية فى اليمن.[١]

٣-استراتيجيات تكوين الدولة :

إن استراتيجية الدولة هى الانعكاس الصادق لسياستها ، لأن الاستراتيجية ليست إلا التعبير عن السياسة ، لذلك فسوف نستعرض أهم استراتيجيات الدولتين السعودية واليمنية :

فبالنسبة للمملكة السعودية : فقد شملت استراتيجيات تكوين الدولة التى شرع "الملك عبد العزيز بن سعود" فى اتباعها فى الحجاز ونجد وعلى طول الحدود الجديدة ما يلى :

أ - تعزيز الحكومة المركزية بما فى ذلك تحسين نظام الضرائب ووسائل الاتصال والنقل والإدارة.

ب-دمج القطاعات الاجتماعية المتعددة عن طريق التكيف جزئياً لمطالبها ومنحها استقلالاً محدوداً فى مجالات عامة معينة وطورت الدولة السعودية نظاماً قادراً على إخضاع القبائل ، وقامت الحكومة بمحاصرة الشجاعة العسكرية والنظم السياسية للقبائل التى كانت أكثر واقعية وبالتالى من الأيسر إخضاعها.

جـ-على الرغم من أن الدولة السعودية نشأتها دينية ، وكان المذهب الوهابى عقيدة الدولة وأساساً لقانونها ، إلا أنه لم يكن محوراً لسياسة وهيكل الدولة وسلطتها ، وكان قبول الملكية والصورة الإسلامية للحكم مفاتيح لكيان سياسى اجتماعى مستقر فى العربية السعودية.

د-بعد أن أعلن الملك عبد العزيز آل سعود توحيد أرجاء المملكة بدأ يتطلع إلى اعتراف الدول بحكومته مما يضمن الاعتراف الدولى بها.

هـ-الحفاظ على علاقات سليمة مع الدول المجاورة والأجنبية حيث أكد الإذعان السعودى لمبدأ الحدود الثابتة تغيراً جوهرياً فى مفهوم دور العربية السعودية فى مواجهة الدول الأخرى فى المنطقة حيث أدرك "ابن سعود" أن الدول المجاورة ليست أهدافاً للفتح الوهابى ، بل هى أيضاً مصدراً للحجيج والتجارة ، وأخذت الدولى السعودية تتطور تدريجياً وتكتسب شيئاً فشيئاً سمات نظام الحكم المركزى ، وإن وجدت القبائل السعودية صعوبة فى التكيف مع مبدأ الحدود الدائمة المحددة ، ولكن تغلبت

(١) محمد كمال يحيى : "انقلاب ١٩٤٨م وبداية التغيير فى اليمن" ، دار الطباعى العربى للنشر ، ١٩٨٩م ، ص ص ١٩ : ٢٠.

الدولة السعودية على ذلك ، وأصبحت الحدود الثابتة وسيلة عامة لترسيم حدود الدولة فى المنطقة ، وحاول تعزيز ذلك بالحصول على الاعتراف الكامل من كافة الدول المجاورة كوسيلة لسلامة أراضى المملكة ، وانصبت المفاهيم السعودية الإقليمية على حدود دائمة ومعترف بها إقليمياً ، وعلى التعاون النشط مع جيران المملكة.[١]

أما بالنسبة للمملكة اليمنية المتوكلية :

فقد أوجد الأئمة الزيديون بعض السياسات وطبقوا عدداً من الآليات ما رسخ حكمهم وأطال وجودهم السياسى ، وقد سار الإمام يحيى وعائلته الحاكمة على نفس هذا النهج الذى سار عليه أسلافه، ولعل أهم هذه السياسات :

١- كان الأئمة بهدف تعظيم قدراتهم الرمزية وتدعيم شرعيتهم السياسية قد خلعوا على أنفسهم ألقاباً تصورهم حماة الإسلام والمسلمين ومنها المتوكل على الله ، سيف الإسلام ، المنصور بالله .. وغيرها. وقاموا بتحوير الإسلام وتوظيف مفاهيمه بما يتفق ومرامى الأئمة وأهدافهم السياسية ، فطاعة الإمام من طاعة الدين ، وتدخل الدين فى كافة الأنظمة السياسية.

٢- أتباع هذه السياسة الشيطانية سياسة "فرق تسد" حيث عمدوا إلى استثمار الخلافات القبلية وإزكاء جذوة الصراعات فيما بينهم ، بهدف السيطرة على هذه القبائل وإضعاف تحالفاتها القبلية ، وهذا من خلال الفهم الجيد من الأئمة للأعراف القبلية وتوظيف هذه الأعراف بما يلبى مطامحهم وأهدافهم السياسية ، مثل استغلال أرقى القيم القبلية المتمثلة فى حماية الضعيف والدفاع عن اللاجئ والمستغيث فى مساعدتهم على صراع السلطة ؛ بالإضافة إلى تبنى أساليب "الترغيب والترهيب" المتمثلة فى المنح المالية والاعتمادات التى تصرف لبعض زعماء القبائل وكذلك الإعفاء من الضرائب أو إباحة المدن اليمنية للنهب والسلب أما الترهيب ، فالأخذ "بنظام الرهائن" وهو أبرز أساليب الترهيب فى عهد الإمامة ، وكذلك إرسال الحملات التأديبية إلى القبائل المتمردة لإخضاعها.[٢]

---

(١) جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ص ٢٥٢ : ٢٥٣.

(٢) راجع سياسات الإمام "يحيى بن حميد الدين" فى المجتمع اليمنى :

- الجرافى : "المقتطف من تاريخ اليمن" ، مطبعة الحلبى ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ص ٣١١ : ٣١٥.
- محمد سعيد العطار : "التخلف الاجتماعى والاقتصادى فى اليمن"، المطبعة الوطنية الجزائرية، ١٩٦٥، ص ص ٧٧ : ٧٨.
- سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٣٣٣.

٣- أما إبراز استراتيجيات حكم الإمامة فى عهد "يحيى بن حميد الدين" هى استراتيجية "العزلة"[١] التى تفنن الإمام يحيى فى استخدامها فى عزل اليمن عن العالم الخارجى ، وحرم المجتمع اليمنى من أن يعيش حضارة القرن العشرين ، وكانت النتيجة أن أصبح اليمن خاضعاً لحكم إمامى ملكى مطلق ، فمن الناحية السياسية أبعد الإمام اليمن نهائياً عن المجال الدولى ، وأصبحت "العزلة" سمة عصره واتبعها فى سياسته الخارجية ، وكان دافعه هو خوفه الدائم من الأجانب وما يتوقع حدوثه إذا سمح بالإقامة الدائمة لهم فى اليمن ، فرفض وجود هيئات دبلوماسية أو جاليات أجنبية فى بلاده إلا فى أضيق نطاق ، وإن وجدت فإنها تخضع لمعاملة خاصة ومراقبة مستمرة لهم ، بل امتدت هذه النظرة للأجانب عن اليمن إلى العرب والشرقيين الذين يفدون إلى بلاده واعتبرهم جواسيساً لدول أجنبية[٢] وعلى الرغم من عقد الإمام العديد من المعاهدات والاتفاقات السياسية مع دول عربية وأجنبية إلا أنها غالباً ما كانت حبراً على ورق بالنسبة للإمام ، وما بالنا بتطبيقه هذه السياسة على الحياة الاقتصادية فى اليمن ، فأصبحت القطاعات الاقتصادية متخلفة بدائية.[٣]

---

(١) عن سياسة العزلة فى اليمن راجع :

- سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٤٣٦ : ٤٤٠.

(٢) نزيه مؤيد العظيم : "رحلة فى بلاد العربية السعيدة" ، جـ١ ، مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٥٣م ، ص ٢٤٥.

(٣) راجع الأوضاع الاقتصادية فى اليمن فى فترة حكم بين حميد الدين فى :

- محمد سعيد العطار : المرجع السابق ، ص ص ٢١٥-٢٤٢.

هكذا أطلت العزلة فى عهد أسرة حميد الدين برأسها متحدية أى تطور سياسى أو اقتصادى ، وكان السبب فيها وبشكل رئيسى الإمام "يحيى بن حميد الدين" وأصبح فى حكم التاريخ مسئولاً عن هذا الجمود والتخلف الذى أصاب اليمن فى عهده ، وذلك لأن الاتصال بين الدول هو السبيل الوحيد لانتقال الحضارة من مكان إلى آخر ، كما أنه الدافع القوى لتطور الدول وتسابقها فى مضمار الحضارة ، وأصبحت العزلة موقفاً يثير السخرية والاشمئزاز ، لأنه يظهر الدولة التى تقف هذا الموقف بمظهر الدولة التى لا تعى طبيعة العصر ، وتتشبث بتأخرها وتخلفها بحجة المحافظة على الاستقلال ، وهى حجة واهية أثبتت التجارب التاريخية فشلها ، وذلك لأن الابتعاد عن التيارات السياسية والحضارية ، والتقوقع من أجل تحقيق الاستقلال الخاص بعيداً عن خطر هذه التيارات ، كل هذه الأمور تؤدى فى حقيقة الأمر إلى الجمود والتخلف لا إلى الاستقلال والأمن.[١]

وعلى الرغم من اتفاق المملكتين السعودية واليمنية فى عدة نقاط من أهمها الأساس الدينى والشرعية القائمة على دعاوى دينية وأسس مذهبية ، وكذلك مبدأ وراثة الحكم الذى استحدثته أنظمة الدولتين والذى لم يكن موجودا لا فى المذهب الزيدى الشعى ، ولا المذهب السنى الوهابى ، واهتمام حكومتا البلدين بأهمية الاعتراف الدولى بهما لإضفاء الشرعية الدولية ومن ثم تمام السيادة الكاملة على أراضيها ، على الرغم من ذلك كله إلا أنهما اختلفتا فى استراتيجية الحكم فى كل منهما ، ففى اليمن نرى الإمام يحيى يتبع نظام حكم غريب لا يتلاءم مع مقتضيات العصر أو احتياجات شعبه ، والذى أدى لعزلة اليمن وتخلفه عن التيارات الحضارية العالمية المتطورة ولم يستجب لحتمية التاريخ ، ورفض كل جديد ، بالإضافة إلى تحويره الإسلام بما يتفق مع مطامعه الشخصية وتوظيف النظام القبلى فى اليمن وما يتوافق مع أغراضه السياسية ، وإدخاله الدين فى كافة المجالات فى اليمن.

على الصعيد الآخر نجد الملك عبد العزيز يسعى دائماً لتوسيع دائرة علاقاته الخارجية إيماناً منه بحق شعبه فى مواكبة الحياة الحضرية الحديثة ، وإدخاله الدين فى حدود إنشاء نظم قانونية وتعليمية على المبادئ الإسلامية ولم يدخل الدين فى الشئون السياسية ؛ أما سياساته الداخلية ، فقد أثبتت عملية "احتواء جميع القطاعات الاجتماعية" فى المجتمع السعودى الواحد[٢] فعاليتها ، وكذلك عمل الملك عبد العزيز

---

(١) راجع مبررات الإمام يحيى فى اتباعه سياسة العزلة فى :
– صلاح العقاد : "المشرق العربى المعاصر" ، دراسة تاريخية سياسية، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣م، ص ص ٥٧٨ : ٥٨٠.

(٢) جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ص ٢٩٢ : ٢٩٣.

على أن يحسن الأوضاع المعيشية لمجتمعه دائماً ، وأصبحت لكل من الدولتين رؤيتها السياسية الخاصة والتى تسير بها شئونها الداخلية والخارجية والتى انعكست بالتالى على الوضع الدولى للبلدين.

ثانياً : تطور الخلاف الحدودى بين السعودية واليمن منذ عام ١٩٣٢م وحتى عام ١٩٣٤م :

تكتسب الحدود السياسية صفة الاستقرار غالباً حينما ترسم مطابقة للحواجز الطبيعية كالوديان والجبال أو عندما تتمشى مع خط يفصل بين قوميتين لكل مهما ثقافته ولغته الخاصة ، أو تكون حدوداً صناعية مثل العلامات التى يضعها الإنسان لبيان الفواصل بين الأقاليم ، وقد تكون حدوداً صناعية مرئية كالقوائم التى تحمل اللافتات والأسلاك الفاصلة والخنادق والخطوط الملونة ، وقد تكون حدوداً صناعية غير مرئية كخطوط العرض والطول ، وحدود الدولة من المحتمل أن تكون حدوداً وفقاً لاتفاقية ، ومن المحتمل أيضاً أن تكون كلها أو بعضها حدوداً متنازعاً عليها أو غير ثابتة قانونياً ، لذلك فقد أصبح موضوع الحدود الدولية من القوانين الهامة التى تحظى باهتمام القانونيين الداخلى والدولى لارتباطه مباشرة بسيادة كل دولة على أراضيها.(١)

وإذا رأينا خريطة الدول العربية فى آسيا وإفريقيا نجد أنها لم تراع العوامل الجغرافية الطبيعية أو خصائص المجتمعات العربية المجاورة وقامت دول كبرى غالباً ذات نفوذ فى المنطقة العربية بترسيم هذه الخريطة وإعدادها للتداول ويمكن للمرء أن يلمس حقيقة ذلك فى الحدود الفاصلة بين دول شبه الجزيرة العربية(٢) حيث تعد من أكثر المناطق تعرضاً للخلافات الحدودية فى الدول العربية ، والحقيقة أنه من الصعب تطبيق نظام الحدود السياسية المعمول به فى معظم دول العالم على هذا الجزء من شبه الجزيرة العربية لأن الحدود السياسية قد ترتبط بحواجز طبيعية كما أشرنا أو بعوامل لغوية وقومية والحالة هنا مختلفة لأن سكان المنطقة المتنازع عليها يشتركون مع الطرفين المتنازعين فى اللغة والدين والتراث التاريخى والاجتماعى .. وإذا تحدثنا عن أى نزاع حدودى فى أية منطقة وخاصة فى منطقة مثل شبه الجزيرة العربية وأوضاعها الجغرافية والاجتماعية المعروفة فإننا لا بد أن نضع فى اعتبارنا عدة مسائل متعلقة بالنزاع سوف تساعد على حل هذا النزاع ألا وهى :

١- الحقائق التاريخية المتعلقة بالحكام المعينين وأجدادهم.

---

(١) حامد سلطان : "القانون الدولى العام فى وقت السلم"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢ ، ص ص ٤٥١ : ٤٥٢.

(٢) سعيد بن سلمان العبرى : "تسوية منازعات الحدود والقانون الدولى" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص ٤٧٥.

٢- الولاء التقليدى لسكان المناطق المعينة.

٣- التنظيم القبلى وطريقة حياة سكان المنطقة.

٤- ممارسة السلطة وغيرها من النشاطات فى المنطقة.

٥- وأخيراً أى اعتبارات أخرى يقدمها أى من الطرفين.

والواقع أن ما يسمى بالحقوق التاريخية بمفهومها القديم لم تعد قاعدة حاسمة يعول عليها فى القانون الدولى فى وقتنا الحاضر بيد أن الأساس الأول الذى تقوم عليه قواعد القانون الدولى فى العصر الحديث لحسم مسألة تتعلق بترسيم الحدود هو "الرضا العام" وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول.(١)

والعلاقات السياسية السعودية اليمنية قد شابها بعض التوتر خلال النصف الأول من القرن العشرين ولعلنا نقف على بعض القضايا التى أثرت على مسيرة العلاقات السعودية اليمنية وأدت إلى زعزعة الثقة بين البلدين ومن أهمها :

أولاً : المسألة المذهبية والتى أذكاها المتعصبون من الجانبين حيث أدت بعض الخلافات الفرعية إلى تفكير بعض الأطراف من البلدين بشن حملات ضد الآخر تهدف إلى تعميق الهوة بين الشقيقتين اللتين ترتبطان معاً بالعروبة والإسلام والجوار والتعاون المشترك ، وسرعان ما زالت هذه القضية من أذهان البلدين وذلك لقرب المذهب الشيعى الزيدى فى اليمن من المذاهب السنية ومنها الوهابية فى السعودية.

ثانياً : تبرز مسألة الحدود ، حيث ظلت تستخدم بين الحين والآخر مسألة الحدود للإضرار بالعلاقات بينهما ، وهذه القضية لا ينظر إليها على أنها قضية حلول سياسية ، بل أنها تعتبر قضية سيادة فى المنطقة المتنازع عليها ، وقد لجأ الطرفان المتنازعان فيها إلى أساليب سياسية منها الموروث التاريخى والولاء الدينى.(٢)

والواقع أنه مع تطور وتقدم حركة المجتمعات السياسية ، وظهور ثروات طبيعية ، وبروز سلبيات عديدة نجمت عن ترك الأمور مشاعاً ، بدأت الضرورة فى نهاية الأمر تقتضى تحديد الحدود السياسية بين مجتمعات شبه جزيرة العرب ومنها السعودية واليمن ، خصوصاً أن التغير هذا قد واكبه تطور هائل

---

(١) أمين ساعاتى : "الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية / التسويات العادلة" ، المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص : ٢٢.

(٢) سعيد بن سلمان العبرى : المرجع السابق ، ص ٤٨٠.

فى منظومة العلاقات الدولية والقانون الدولى ، الذى اشترط لقبول أعضاء جدد ، توافر الشخصية القانونية للدولة (أرض محددة – شعب – سيادة) ليصبح ذلك هو التطور الطبيعى للمجتمع الدولى والذى خلف وراءه العديد والعديد من مشكلات الحدود السياسية الساخنة التى فجرت حروباً فى كثير منها.

ولكن يبقى السؤال دائماً: هل النزاع بشأن الحدود .. هو نزاع على الأرض أم على السيادة ..!

لم تكن معاهدة الصداقة الموقعة بين الطرفين والتى يطلق عليها اسم معاهدة أو اتفاقية العرو عام ١٩٣١م من القوة والأهمية بحيث يمكن أن تمنع أى خلاف بين الطرفين فى السنوات التالية لها ، ولكن على العكس من ذلك فلم تكن هذه الاتفاقية قاطعة مانعة لمشكلة الحدود والنزاع بين الطرفين السعودى واليمنى ، بل وصل الأمر إلى أن السلطات البريطانية قد ارتابت فى نية الإمام يحيى ، وأنه من المحتمل أن لا تعنيه معاهدته هذه مع الملك بن عبد العزيز فى شئ لأنه راض عن تقوية نفسه فى هدوء وعدم الالتزام بأى تعهدات ، وتوصلت إلى حقيقة الأمر فيما بعد وهو أن معاهدة الصداقة لم يصدق عليها الإمام يحيى وتنصل منها ، وازدادت التجاوزات على الحدود أو على مناطق النزاع ، ومنها تمرد بعض قبائل نجران بمساندة قوة يمنية ، ولكن سرعان ما انسحبت هذه القوة من حيث أتت.[١]

ولم يمض النصف الأول من عام ١٩٣٢م إلا واندلعت "ثورة ابن رفادة"[*] فى شمال الحجاز واكتشفت حكومة الحجاز أن بعض المتآمرين قد اتخذوا من بلاد اليمن مقراً لحركاتهم للقيام بفتنة أخرى فى الجنوب[٢] على يد الأدارسة واتخذوا اللحية مركزاً لنشاطهم[٣] وتعقدت الأمور مرة أخرى بين البلدين ، حيث طالب الملك عبد العزيز الإمام يحيى بضرورة تسليم محركى الفتنة إليه بمقتضى المعاهدة المبرمة بينهما ، لكن الإمام يحيى أنكر أن يكون هؤلاء الثائرين قد وصلوا إلى اليمن ، وكان الملك عبد العزيز قد

---

(١) راجع وثائق وزارة الخارجية : "الكتاب الأخضر" ، بيان عن العلاقات السعودية اليمنية ، مكة المكرمة ، ١٣٥٤ هـ/ ١٩٣٤م ، ص ٣٧.

(*)هو شيخ قبيلة بلى من قضاعة اليمنية وكان يقيم جنوبى العقبة على الحدود الفاصلة بين شرقى الأردن والحجاز ، وكانت أصابع الاتهام تشير إلى تورط خديوى مصر السابق "عباس حلمى الثانى" الباحث عن أى مجد فى الحجاز فى التحريض على هذه الثورة ، بل تذكر بعض المصادر البريطانية أن حلمى قدم لثورة رفادة مساعدة قيمتها ٢٥ ألف جنيه ، ومضى تقرير سرى بريطانى يؤكد ذلك ، راجع هذا التقرير فى :

–جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ٢٤٨.

(2) Bremond, G.E., : "Yemen et Soudia", Paris, 1937, p. 104.
-Wenner, M.; : "Modern Yemen (1918-1962)", Hopkins University, 1967, P. 144.

(٣) أحمد شرف الدين : "اليمن عبر التاريخ" ، الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٦٣م ، ص ص ٢٨٣ : ٢٨٤.

استطاع أن يقضى على هذه الثورة فى مهدها بعد معركة فى سفح "شار" على مقربة من "ضيا"[(١)] ، وأثرت هذه الحادثة فى نفس الملك عبد العزيز خاصة بعد أن علم أن الثوار اتخذوا من اليمن مصدراً لما كانوا يحاولون بثه من الدعاية المضادة للملك عبد العزيز ومركزاً لإرسال المساعدات.[(٢)]

لم تلبث الأمور أن هدأت بعد القضاء على هذه الفتنة إلا وقد شبت "ثورة عسير"[(*)] تحت قيادة الإدريسى بعد وقوعه فريسة لآراء وميول عدد من المناوئين لعبد العزيز ومن أبرزهم "حسين الدباغ" مؤسس ما عرف باسم "حزب الأحرار الحجازى" المناوئ للملك عبد العزيز ، والذى قام بتمويل وتفجير الثورة فى عسير وبدعم كذلك من الأمير "عبد الله" حاكم شرق الأردن ، والملك فيصل بالعراق، وكذلك الخديوى السابق عباس حلمى الثانى الباحث عن أى عرش يناسبه فى المنطقة ثم سيف الإسلام "أحمد بن يحيى" وهذا هو المحك الثانى بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى ، وعلى الرغم من أن الملك عبد العزيز قد سعى شخصياً لطمأنة الأدراسة على رفعة وضعهم الاجتماعى والسياسى ، إلا أن الخلاف الذى حدث بين الحسن الإدريسى والأمير "فهد بن زعير" وتجريده من وضعه السياسى جعل الأدارسة تمضى فى ثورتهم ضد الملك عبد العزيز ، وقام حسين الدباغ بنشاط مكثف بين عدن واليمن ومصوع وانخرط فى دعاية ضد النظام فى الحجاز وقام بتوزيع منشورات فى اليمن تخدم أغراضه فى تفجير الثورة فى عسير ، بل حاول استمالة الإمام يحيى إلى جانبه ، وباءت محاولته بالفشل ولكن ولى عهده أحمد كان متورطاً فى تأييد فكرة الثورة على الملك عبد العزيز إلى حد وعد أحمد للأدارسة بضم بعض اليمنيين إلى حركتهم.[(٣)]

كان الإمام الحسن الإدريسى قد قام بتحريض القبائل العسيرية على الثورة ، واستطاع بمساعدتها أن يهاجم ميناء "جيزان" فى ٤ نوفمبر ١٩٣٢م وفى ١٧ نوفمبر دخل الإدريسى المدينة وقبض على الأمير السعودى وسجنه وأرسل فى نفس الوقت إلى الملك ابن سعود يعترف له بما حدث ، ويتهم أمير

---

(١) خير الدين الزركلى : شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز ، الجزء الثانى ، الرياض ، ١٩٦٩م ، ص ص ٥٥٧ : ٥٦٠.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : "بيان عن العلاقات السعودية اليمنية" ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠.

(*) راجع أحداث الثورة فى عسير وأسبابها فى :

- خير الدين الزركلى : المرجع السابق ، ص ص ٥٦١ : ٥٦٦ ، وكذلك راجع :
- F.O. 371/16028 : Sir A. Ryan, British Legation Jeddah to Political resident Aden, 2907, 30 July 1932.

وذلك نقلاً عن :

- عصام ضياء الدين : "عسير فى العلاقات السعودية اليمنية (١٩١٩ – ١٩٢٦م) ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، القهرة ، ١٩٨٩م ، ص ٢١٥.

(٣) محمد أحمد العقيلى : تاريخ المخلاف السليمانى ، جـ٢ ، راجعه وأشرف على طبعه حمد الجاسر ، الطبعة الثانية ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض ، ١٩٨٧م ، ص ص ٣٠٠ : ٣٠٤.

(*) راجع تحركات الإدريسى فى : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ص ٢١٢ : ٢٢٢.

"جيزان" السعودى فهد بن زعير ، ويعلن شكه فى ولائه ، فاقترح ابن سعود إرسال لجنة للتحقيق ، فوافق الإدريسى ، ولكن اللجنة رأت فى تقريرها أن الإدريسى مستعد للمقاومة ومتحفز لها ، وهنا قامت القوات السعودية بمهاجمة "جيزان" وتمكنت من استرجاعها ثانية[*] حيث لم يتمكن المتمردون من المقاومة لافتقادهم التنظيم الجيد والاستعداد الكافى وبحكم أن الحركة فى حد ذاتها كانت مرتجلة ، فولوا الفرار فمنهم من توجه إلى فرسان ، ومنها إلى المضايا بعد أن تعقبهم اللنش البحرى السعودى "الرياضى" وتقهقر الإدريسى إلى "صبيا"[١] ولكن القوات السعودية أخرجته منها قبل نهاية فبراير عام ١٩٣٣م ، وعلى الرغم من هذا التقهقر المتواصل لحسن الإدريسى إلا أن المفوضية البريطانية فى جدة، أعربت عن اعتقادها بقلق الملك عبد العزيز على المنطقة الداخلية لعسير للاعتبارات التالية :

أ – سيطرة المتمردين من رجال الأدارسة على الجبال بقوة وعزم أكثر مما تصوره البلاغات الرسمية.

ب–الرغبة فى عدم الدخول فى صراع مع القبائل اليمنية سواء كان ذلك على الرغم من الإمام يحيى أو بموافقته السرية.

جـ–المخاوف من المزيد من التعقيدات مع الإمام وأثرها على العلاقات ما بين البلدين[٢] ، وبرهنت المفوضية على ذلك من المعلومات التى توفرت لديها حيث أن قوات الحكومة السعودية قد احتلت الساحل باستثناء "ميناء الموسم" الذى إذا أقدمت على احتلاله لأثارت بذلك المتاعب مع اليمن ، كما أن الموقف الداخلى لقبائل عسير كان يدعو للقلق ، ولم يكن اعتقاد المفوض البريطانى صحيحاً ، لأنه قبل نهاية يناير ١٩٣٣م تمكنت الحملة التأديبية من الوصول إلى "عين دابى" فى سفح جبل "فيفا" حث قدم أهله الطاعة واستبشروا بقدوم القوة السعودية إليهم ، كما قدم رسل من "بنى شبيل" وأهل "ضمد" يطلبون الأمان والطاعة من قادة الحملة ، وتم تطهير سائر المنطقة حتى خط الحدود مع اليمن ، حتى ميناء "الموسم" فقد أخلى تماماً من المتآمرين الذين كانوا يستخدمونه فى إمدادهم بالأسلحة والمؤن ، فولوا الفرار إلى "ميدى" داخل حدود اليمن.[٣]

ولجأ حسن الإدريسى إلى اليمن بعد فراره عبر الحدود ، ولم يكن ذلك انتصاراً حاسماً على الثورة الإدريسية من جانب "ابن سعود" وذلك لأن قائد الثورة أصبح بعيداً عن متناول يده ، كما أن هروب بقايا

---

(١) محمد أحمد العقيلى : المرجع السابق ، ص ص ٣٠٦ : ٣٠٧.

(2) F.O. 371/16856 : British Legation, Jeddah to His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs (No. 5) 3rd Jan, 1933.

نقلاً عن :

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٣٩.

(٣) محمد العقيلى : المرجع السابق ، ص ٣٣٥.

القبائل الثائرة إلى جبال جنوب عسير على الحدود حيث أنهم التجأوا إلى مناطق ومعاقل كان من الصعب مطاردتهم فيها حيث أنهم أكثر خبرة بمسالك هذه الجبال ، وأكثر تمرناً على الحرب فيها من الجيش السعودى.[١]

وأصبحت مشكلة لجوء الأدارسة إلى اليمن تمثل عامل توتر فى العلاقات بين الجانبين السعودى واليمنى ، وعلى الرغم من أن الملك عبد العزيز استجاب لرغبة الإمام يحيى بطلب العفو العام عن الإدريسى وفوض الملك "ابن مساعد" الذى أوفد مندوبين إلى "ميدى" بناء على طلب الإمام يحيى لاستلام اللاجئين ، إلا أن الإمام يحيى سرعان ما راوغ فى تسليم الإدريسى وحاول بذكاء أن يحتفظ بالإدريسى لديه حتى يبطل دعوى الملك عبد العزيز من أن تدخله فى عسير بناء على طلب الإدريسى الحماية ، وأصبح الإمام هو الذى يتصدى للدفاع عن الإدريسى ، وأصبح هذا الموضوع من الأهمية بحيث احتل جانباً كبيراً من المفاوضات السعودية اليمنية ، وبدأت المراسلات بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى بهذا الخصوص ، ولعل الملك عبد العزيز كان قد أدرك أن بقاء الحسن الإدريسى فى قبضة الإمام يحيى لم تعد ورقة رابحة ، لأنه كان واثقاً من قوة قبضته على "عسير" ونراه ينوه بأسلوب دبلوماسى إلى الإمام يحيى أنه قد راعى فى موافقته على حرية اختيار الإدريسى محل الإقامة وبقائه فى عهدة الإمام الحافظ على مقام العائلة الإدريسية التى ارتبطت مع العائلة السعودية بروابط قديمة ، وقد كان الإمام يحيى قد طلب العفو عن الإدريسى وكذلك تخصيص نفقة شهرية تدفع له[٢] ، وقد وافق الملك عبد العزيز على ذلك ونرى أن الملك عبد العزيز قد وافق على ذلك واتسمت مواقفه تجاه هذا الأمر بالصبر والسماحة والعطف على الأدارسة وكذلك بالحنكة السياسية لأنه كان يسعى على المحافظة على صداقة الإمام وعدم إثارة مشكلات معه ، وكذلك أراد أن يضمن عدم قيام الإدريسى بأعمال عدائية ضده ، وإن كان لم يستطع أن يضع الإدريسى تحت قبضته ، فإنه أخذ ضمان من الإمام يحيى بعدم قيام الإدريسى بأى نشاط عدائى.

ويتعين بحث مشكلة عسير فى إطار أوسع واضعين فى الاعتبار المصالح الاستراتيجية لكل الأطراف ، فالقبائل المتمردة والزعماء المشاكسون أمثال الإدريسى ممن تورطوا فى منازعات الحدود كانت بمثابة العوامل التى أظهرت المخاوف الكبيرة للدول ، فقد كانت المشكلة لحقيقة التى يخشاها الإمام يحيى هى التوسع السعودى فى جميع أنحاء "عسير" خاصة مع احتواء ثورة عسير وإزاحة الخطر المباشر الذى

---

(١) سيد مصطفى سالم : مرجع سابق ، ص ٣٦٥.

(٢) أمر الملك عبد العزيز بتخصيص مبلغ ألفى ريال تدفع للحسن الإدريسى شهرياً .. راجع :

-F.O. 371/16856 : British Legation, Jeddah A. Ryan To the Right Honorable Sir John Simon, No 199, July, 1933.

نقلاً عن :

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٣٥.

كان يتهدد النظام السعودى ، وانطلق ابن سعود ليؤكد سلطة المؤسسات المركزية على الأقاليم الواقعة على الحدود ، وفرض إدارة أشد حزماً وأكثر خبرة خاصة على المناطق الحساسة المحفة بشرق الأردن واليمن ، وتمخضت هزيمة الإدريسى عن إقامة حكومة سعودية مركزية ونشر القات السعودية على الحدود اليمنية[١] ، لذلك فقد سعى الإمام يحيى إلى تشجيع الثورة فى عسير سراً وبدون تأييد معلن ، وذلك ليظهر للجميع أنه لا يتدخل فى شئون المملكة الداخلية حتى لا يصبح طرفاً فى النزاع ، حيث فضل أن يترك المتصارعين يكملون تصارعهم حتى يأخذ الضعف منهما كل مأخذ بينما وهو يجرى اتصالاته السرية مع القبائل لحثها على التمرد ونشر النفوذ اليمنى بها ، فى حين كان يظهر للملك بمنتهى الدهاء السياسى أنه مستاء من تلك التمردات الثورية فى عسير ، لكن الملك عبد العزيز أيقن بفطرته السياسية الفطنة ما يربو الإمام إليه ، وبعث له فى شبه تحذير من مخاطر أى تورط يمنى فى المسائل الداخلية للمملكة ، وكان هدفه الدائم هو عدم إقدام الإمام على أية خطوة يمكن أن تحمل مخاطر الحرب بين السعودية واليمن ، حتى أنه كان قد اقترح على الإمام فى أكتوبر ١٩٣٢[٢] لأول مرة ضرورة عقد اتفاقية حول ترسيم دقيق واضح للحدود[٣] وبالفعل كاد الإمام يحيى أن يوافق على التفاوض ، إلا أنه بعد النصر الذى حققه السعوديون على المتمردين كانت مثل هذه المفاوضات فى رأى الإمام تنطوى على الاستسلام للتهديدات السعودية بالقرب من الحدود اليمنية.

وهكذا انتهت مشكلة "عسير" بالصورة التى أوضحناها وأصدر الملك عبد العزيز أوامره بتعيين "تركى السديرى" أميراً على عسير وجعل مقره "أبها" يعاونه "حمد الشوير" أميراً لتهامة عسير وقاعدته جيزان ، فأصبحت بذلك عسير جزءاً لا يتجزأ من المملكة العربية السعودية فى نهاية صفر ١٣٥٢ هـ/ يونيو ١٩٣٣م.[٤]

وعلى الرغم من انتهاء أزمة الأدارسة ، إلا أن الملك عبد العزيز قد أراد أن يصل إلى عقد تسوية نهائية لهذه الأزمة ، فأرسل إلى الإمام يسأله عما إذا كان قد غير رأيه بالنسبة لإرسال وفد إلى صنعاء لعقد اتفاق نهائى ، فأجابه الإمام بالنفى ورحب بقدوم الوفد السعودى إلى صنعاء[٥] بل عبر الإمام عن رأيه فى أن يطلق الملك عبد العزيز العنان لوفده لحل كافة الأمور بين الجانبين خاصة مسائل الحدود ،

---

(١) جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ص ٢٥٤ : ٢٦٥.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٧.

(٣) أنظر – وزارة الخارجية السعودية : "بيان عن العلاقات السعودية اليمنية"، المرجع السابق ، ص ص ٣٠ : ٣١.

(٤) نازك زكى إبراهيم : "التكوين السياسى والاجتماعى للمملكة السعودية من ١٩٠٢–١٩٣٢"، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ١٩٢.

(٥) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٣٦٦ : ٣٦٧.

ولكن سرعان ما أثبتت الأحداث أن الإمام يحيى كان لا يزال يضمر العداء لعبد العزيز ، وأنه كان كعادته يظهر الود والتفاهم للملك عبد العزيز فى حين أنه يقوم بتنفيذ مخططاته والتى عجلت باندلاع الصراع بين الجانبين ، فبينما كان الوفد السعودى فى طريقه إلى اليمن فى ربيع الأول ١٣٥٢ هـ/ يونيو ١٩٣٣م[١] ، كانت قوات الإمام يحيى تنقض على نجران وتحتلها.[٢]

مشكلة السيادة على منطقة "نجران" وأثر ذلك فى تطور الأحداث بين الطرفين السعودى– اليمنى :

لقد اكتسبت "نجران" أهمية خاصة فى تاريخ العلاقات السياسية بين الدولتين السعودية – اليمنية، وربما أكسبت هذه الأهمية نظراً لهذا الدور الهام الذى لعبته فى تطور الأحداث إلى حدود وصولها للصدام المسلح وإعلان الحرب بين البلدين ، وربما لأنها كانت الشرارة الأخيرة التى أشعلت نيران هذه الحرب أو كونها "القشة التى قسمت ظهر البعير" ، فقد فاض الكيل بابن سعود من تصرفات الإمام يحيى ، ولم يرض للإمام يحيى أن يسيطر على هذه المنطقة الشديدة الأهمية استراتيجياً واقتصادياً واجتماعياً ، فهى ملتقى للقوافل بين نجد واليمن والعكس ومن هنا اكتسبت الأهمية الاقتصادية ، أما أهميتها الاستراتيجية فلكونها بمثابة طريق الزحف من الشمال فى اتجاه الطرق الشرقية المؤدية إلى "صنعاء" ، وقد أدرك الملك عبد العزيز هذه الأهمية الاستراتيجية العظمى لهذه المنطقة ، وأنه من "نجران" يمكن تحريك القوات السعودية سواء للغرب فى داخل عسير أو للجنوب نحو "صنعاء" التى تفتقد الحصانة من هذا الجانب ، بينما ثمة صعوبة من بلوغها بحراً.[٣]

أما أهمية نجران "الاجتماعية القبلية" ففى قبائل "يام"[*] حيث تعد هذه القبائل من أهم قبائل المنطقة ، وقد أبرز الملك عبد العزيز أهمية هذه القبائل لحدود بلاده قائلاً "أن اليامية متصلون بحدودنا من غرب وشمال ، وليست حالة الحدود بيننا وبين نجران ويام مثل حالة الحدود الأخرى لأن لهم مدخلاً دقيقاً معنا ولا بد من النظر فى هذه المسألة وتبادل المصالح.[٤]

---

(١) وزارة الخارجية : الكتاب الأخضر ، المرجع السابق ، ص ٣٣.

(٢) الجرافى : المرجع السابق ، ص ٢٤٤.

(4) F.O. 371/16856 : British Legation, Jeddah to the Right Honourable Sir John Simon (N. 23), 17, Jan, 1933.

نقلاً عن :

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٣٩.

(*)راجع الأهمية القبلية "ليام" بالنسبة للطرفين فى :

- فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ص ١٧٦ : ١٨٠.
- سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٢٩٩.
- جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ٣٦٨.

(٤) فتحى العفيفى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٢٧٥.

وقد كان أول ذكر لوضع "نجران" السياسى قد ورد فى المفاوضات السعودية اليمنية فى عام ١٩٢٧م فى "صنعاء" حيث اقترح الوفد السعودى أن تكون الحدود الشرقية على النحو التالى(١):

"أن تتبع نجران والمناطق الواقعة شمالها الملك عبد العزيز، وأن تتبع "وائلة" والمناطق الواقعة جنوبها الإمام يحيى ، وأن تبقى حدود عسير من الداخل إلى الساحل كما هى. وقد وافق الإمام على هذه التسوية باستثناء عسير(*) ، وقد حرص الوفد السعودى فى مباحثات "صنعاء" على التأكيد بأن سائر "يام" تابعة للملك عبد العزيز والبحث فى مسألة "نجران" يعد منتهياً ولا موجب لإعادة البحث فيه، كذلك تم التأكيد فى المفاوضات أن الحدود الشرقية بينه وبين نجران وشمالها تكون للملك عبد العزيز(٢).

ويبدو أن الملك عبد العزيز قد انشغل عن هذه المنطقة بتثبيت أقدامه فى منطقة "عسير" مما أتاح الفرصة لبعض الوقت لتسلل يمنى، وفى عام ١٩٣١م اختل الأمن فى نجران بمساندة قوة يمنية فأرسل عبد العزيز حمله عسكرية بقيادة خالد بن لؤى فى مارس ١٩٣٢م ، حيث تمكن من إخماد القلاقل وانسحبت القوة اليمنية وتم عقد اتفاق مع رجال القبائل تعهد بمقتضاه ألا يتدخل أحد فى إقليمهم ["ويقصد سيف الإسلام أحمد الذى كان يسعى للتوجه على رأس حملة عسكرية إلى "نجران" إبان ثورة عسير"] ، وقد اشترط عليهم عبد العزيز بن سعود أن يكون سلوكهم كرايا مخلصين محافظين على السلام.(٣)

وقد أكدت المصادر السعودية أن أهالى نجران قد أرسلوا وفداً فى يناير ١٩٣٣م إلى الأمير "عبد العزيز بن مساعد" أمير أبها يؤكدون ولاءهم وخضوعهم للملك عبد العزيز ، كذلك فعل "أهل يام" الشئ نفسه فى فبراير ١٩٣٣م.

وقد أعرب الإمام "يحيى" عن استياءه لخضوع "رجال بام" للملك عبد العزيز فاعتبر ذلك خروجاً على ما تم التباحث فيه فى مفاوضات ١٩٢٧م فى "صنعاء" ، ووصف ذلك تدخلاً سعودياً فى شئون "يام" وكذلك أعرب عن غضبه من موقف بعض الأمراء فى عسير الذين طلبوا من رجال يام الدخول فى طاعاتهم واستجابتهم خشية تجريد قوة سعودية عليهم ، وناشده الإمام يحيى بأن يكف عن التدخل فى "شئون بام" مؤكداً على أن رجال "يام" من صحيح قومه فى السابق والحاضر.

---

(١) المرجع السابق ، نفسه.

(*) كان الإمام يحيى قد استند فى مطالبته بجبل "العرو" عام ١٩١٣م على هذا النص راجع :

– وزارة الخارجية : "بيان عن العلاقات السعودية اليمنية" ، مكة المكرمة ، ص ١٦.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : "الكتاب الأخضر" ، المرجع السابق ، ص ١٧٩.

(٣) عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٤٥.

والواقع أن السند التاريخى لكل من الجانب السعودى واليمنى[*] فى إثبات صلة كل طرف منهم بالقبائل اليامية فى نجران ضعيفة نسبياً حيث إنه من الواضح أن هذه المنطقة وقبائلها قد تمتعت بشئ من الاستقلالية ولم يتأكد ولاؤها نهائياً من الطرفين المتنازعين عليها ، هذا بالنسبة للجانب السياسى.

أما الجانب الدينى ، فمن المعروف أن القبائل اليامية تدين بالمذهب الشيعى "الإسماعيلى" وكان دعاة هذا المذهب بها على طرفى نقيض مع الزيدية فى اليمن[١] ، لذلك لم تنهض حجج الطرفين فى النزاع حول "نجران" وأهلها على أسس تاريخية سليمة ، لذلك لم تنهض حجج الطرفين فى النزاع حول "نجران" وأهلها على أسس تاريخية سليمة ، لذلك كانت قصة السيطرة على نجران من أصعب القضايا التى واجهت سير العلاقات السعودية اليمنية فى تلك الفترة.

ولا شك أن الإمامة الزيدية قد شعرت بالخسارة لضم "عسير" إلى المملكة السعودية وذلك لأن بقاء الإمارة الإدريسية كوحدة قائمة بذاتها كان من شأنه أن يشكل حاجزاً بين اليمن وبين جار أقوى عسكرياً

(*) ذهب كل طرف من الطرفين المتنازعين السعودى واليمنى فى إثبات الحق التاريخى للسيطرة على "قبائل يام" فكانت شواهد الجانب السعودى "أنه على أثر الجفوة التى حدثت بين "فيصل آل سعود" وأخيه "عبد الله بن فيصل" فى عام ١٣٨٣هم ١٨٦٦م ، توجه الأول إلى الجنوب ومر بعسير فنجران ، واستنجد بأهل نجران على أخيه "عبد الله" فأنجدوه بقوة على رأسها أمير طائفة ميد "يام" ، وكذلك ميل العلاقات إلى الود عندما سيطر آل سعود على عسير السراه وتهامة فتم توطيد علاقاتهم باليامية من خلال مبادئ "ميثاق سعود الكبير" لأهل "نجران وسائر يام" القائم على الدعوة السلفية ، ولم يتمكن حكام الدولة العثمانية فى "أبها" أو "صنعاء" من فرض السيطرة عليهم أو التوغل فى بلادهم ، حتى الإدريسى ، عندما لجأ إليهم ذات مرة ليقفوا معه ضد الدولة العثمانية فلم يوافقه هؤلاء خوفاً على مصالحهم فى جبل "حراز" وقد كانوا يميلون تارة إلى "آل عائض ، وتارة إلى الإدارسة" ، والذين أصبحوا من أشد رجال الإدريسى فيما بعد" .. راجع الرواية السعودية بشأن "اليامية" وصلتهم بآل سعود فى : وزارة الخارجية ، مكة المكرمة ، بيان عن العلاقات السعودية اليمنية ، المرجع السابق ، ص ص ١٧٢ : ١٧٦. كذلك راجع :

- صلاح الدين المختار : تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها ، جـ٢ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٧، ص ص ٩٦ : ١٠٠.
- أما الرواية اليمنية : فقد استند الإمام يحيى فى أحقية خضوع قبائل "يام" له أن هذه القبائل التى تقطن نجران تقع بلادهم على مسافة (٧٠ ك.م) ، وكذلك فإن لليامية قبائل فى "حراز" ومناخة داخل اليمن ولهم فيها أملاك ونفوذ ، أما تبريره لدخول اليمنية "نجران" بأن هذه القوات جاءت بناءً على طلب أهلها بحجة إقرار الأمن والسلام بها ، وتعليم أهمها أصول الدين الإسلامى .. راجع :
- الجرافى : المرجع السابق ، ص ٢٤٤.
- السيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٣٦٨ – ٣٦٩.

(١) فؤاد حمزة : المرجع السابق ، ص ص ١٧٦ : ١٧٨.

لأن السعودية لم تتغلق بنفس درجة اليمن[١] لذلك فقد رأى الإمام يحيى أنه إذا استطاع السيطرة على منطقة "نجران" ذات الأهمية الاستراتيجية ، فربما يمكنه ذلك م جعلها نقطة توقف للطموحات التوسعية للملك عبد العزيز آل سعود ، والذى كان الإمام يتصور أن اليمن ضمن مخططاته التوسعية، ويبدو أن سيف الإسلام "أحمد بن يحيى" ولى العهد قد زين لأبيه فرصة احتلال منطقة "نجران" بعتبارها فرصة ذهبية ، وتصور الإمام يحيى نفسه أنه يجيد سياسة الأمر الواقع استناداً إلى ما حدث من قبل فى جبل "العرو" ، ولكن هذه المرة كان الموقف مختلفاً تماماً بالنسبة للملك عبد العزيز لأن حرصه كان شديداً على تأكيد سيطرته على منطقة "نجران" وقبائل "يام" وأهميتها الاستراتيجية لحدود بلاده كما سبق وأشرنا لذلك.

ولم يكن الوفد السعودى الذى أرسله الملك عبد العزيز لاستكمال المفاوضات الدبلوماسية بشأن الأدارسة تدخل الحدود اليمنية عند "ميدى" فى مايو ١٩٣٣ إلا وفوجئت بمعالم الفرح والزينة التى تظهرها الحكومة اليمنية ابتهاجاً باحتلال "نجران" غير عابئة لما يؤدى إليه ذلك من زيادة حدة التوتر بينها وبين الحكومة السعودية ، وصدم الوفد السعودى من إجراء ذلك واحتج بشدة لاعتبار "نجران" داخل الحدود السعودية ، لكن الإمام يحيى تجاهل هذا الاحتجاج وطالب أن يسلموا بذلك استكمالاً منه لسيناريو سياسة الأمر الواقع ، ولم يستطع الإمام يحيى أن يفرض هذه السياسة مرة أخرى خاصة بعد أن تدخلت قبائل "قحطان" وقامت بتوفير المساعدات لبنى "يام" ومنيت القوات اليمنية بفشل ذريع فى وادى "حبونة" جنوب شرق بدر فى أغسطس ١٩٣٣م.[٢]

وكان لا يزال الحل الدبلوماسى من جانب الملك عبد العزيز مطروحاً ، وجدد الملك "عبد العزيز" طلبه للإمام "يحيى" بضرورة حل هذه القضية وحسم كافة القضايا الأخرى التى تقف كعائق فى مسيرة العلاقات السعودية اليمنية.

وقدم الملك عبد العزيز عدة نقاط يمكن أن تعالج الخلاف، وكذلك تقوى أواصر العلاقات بين البلدين ، ومنها :

١- تثبيت الحدود بمعاهدة تؤمن مصالح كلا الطرفين.

٢- الدفاع المشترك لصد أى عدوان سواء كان داخلياً أم خارجياً وفق شروط يحددها الطرفان.

---

(١) نازك زكى إبراهيم : المرجع السابق ، ص ١٩٣.

(٢) أحمد عسه : "معجزة فوق الرمال"، الطبعة الثالثة ، المطابع الأهلية اللبنانية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١١٤.

٣- التعاون بين أمراء المناطق الحدودية ونبذ روح الفرقة والتنافس[1] ، بل ذهب الملك عبد العزيز إلى حد أن قدم اقتراح للإمام يحيى كمحبة منه فى إقرار السلم فى هذه المنطقة المتنازع عليها حيث طرح الآتى : "أن يكون "نجران" بحدوده بلداً محايداً بيننا وبينكم لا نملكها ولا تملكونها وأن لا نتداخل فى شئونهم الداخلية ويظلون كما كانوا عليه فى السابق ، أما إذا حدث بالقول والعمل حتى يفيئوا إلى الحسنى ويتركوا العمل الخبيث".[٢]

لكن الإمام رفض هذا الاقتراح ، والذى ربما لو كان وافق عليه لجنب البلدين وقع الصدام بينهما، وربما رأى أنه سيكون وضعاً غير محدد بين البلدين تماماً ، وأن النزاع حول "نجران" سيتجدد مرة أخرى ، خاصة وأن "الداعى اليامى"[*] كان دائم المطالبة بسحب جنود القوات اليمنية من بلاد "يام"، وطالب الملك عبد العزيز أن يغض النظر عن هذه المنطقة درءاً للشقاق ، وأصر على كونها منطقة يمنية ولا ولاية لأحد عيها ، وبدلاً من أن يجنح الإمام لدعوة التصالح ورغبة الملك عبد العزيز فى حل كافة نقاط الخلاف بين الطرفين ، وخاصة مسألة "نجران" على الرغم من أن لملك عبد العزيز قد أكد أنه على الرغم من إيمانه بتطلع أهل "نجران" نحو "نجد" أكثر من تطلعهم نحو اليمن فإنه ومن أجل الحل السلمى مستعد لأن يضحى بمصالحه الخاصة مقابل أن يوافق الإمام على حياد هذا الإقليم وكذلك مستعد لأن يوافق على عدم إرسال أى قوات إلى نجران إلا من أجل المحافظة على النظام والقانون هناك[٣] ، وعلى الرغم من هذه المرونة والرغبة الحقيقية فى إنهاء هذه الخلافات مع اليمن ، إلا أن موقف الإمام ازداد تصلباً وتعنتاً شديداً ، وصل إلى حد تنصله من التصديق على معاهدة عام ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١م التى عقدت بعد التحكم والتنازل السعودى عن "العرو" واعتبارها حداً بينهما ، بحجة أنهم كانوا يبحثون فى مسألة الإدريسى ، والذى كان قد التجأ إلى الجانب السعودى ، واعتبر الإمام أن الأمور تغيرت الآن بعد أن تبدلت الأمور ، وأصبح الإدريسى فى قبضة الإمام ، لذلك فهو يريد إعادة بحث القضية من جديد.[٤]

---

(1) Almana, Mohamed, : "Arabia Unifid", "Aportrait of Ibn Saud", London, 1982, P. 208.

(٢) راجع البرقيات المتبادلة بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى فى :

– وثائق وزارة الخارجية : "مكة المكرمة ، بيان العلاقات السعودية اليمنية" ، المرجع السابق ، ص ص ٨٠ : ٨٢.

(*) الداعى اليامى : هو أعلى سلطة إدارية ودينية فى قبائل "يام" التى سكن "حراز" مناخه ، وكان دائماً على طرفى نقيض مع الأئمة الزيدية فى اليمن ويرفض أى سيادة يمنية على هذه المنطقة راجع :

– سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٣٦٨.

(٣) فتوح عبد المحسن الخترش : المرجع السابق ، ص ١٦٥.

(٤) وثائق وزارة الخارجية : مكة المكرمة ، المرجع السابق ، ص ٥٢.

ولم يكن ذلك كل ما فى عقلية الإمام من رغبة فى إثارة المتاعب والمشكلات مع الجانب السعودى فى المفاوضات ، بل أصر على فتح ملفات قديمة قد أغلقت بين البلدين ، وكان قد بدأها بملف إتفاقية "العرو" الذى تتصل منها ، وكان المفاجأة الثانية التى فجرها الإمام فتح ملف حادثة "تنومة" عام ١٩٢٣م والتى قتل فيها عدداً من الحجاج اليمنيين على أيدى قوات سعودية ظناً منهم أن هذه القافلة من قوات الأشراف ومتنكرة فى زى الحجيج ، وكانت هذه القضية قد أغلقت منذ فترة بين الطرفين ، لكن أصر الإمام على جعلها محل النقاش حتى يزيد الأمر سوءاً ينه وبين الوفد السعودى وتفشل المفاوضات ويزيد من عوامل التوتر فى العلاقات بين البلدين.(*)

وخلص الوفد السعودى فى صنعاء إلى هذه النتائج ، وهى إصرار الإمام منح الإدريسى حق اللجوء السياسى واعتبار ذلك عملاً إنسانياً وليس إجراءاً معادياً للسعودية ، وإن اتفاقية عام ١٩٣١م التى أقرت السيطرة السعودية على منطقة عسير اتفاقية مؤقتة قامت على ظروف زالت بقضاء السعوديين على الأدارسة ، وكذلك إصرار الجانب اليمنى على عدم عقد معاهدة جديدة إلا إذا تحقق لهم[١] ما يريدون بالنسبة لتهامة والحدود الشمالية لنجران وحقهم فى حكم بنى يام بالوراثة.

وقدم الوفد السعودى(**) تقريراً للملك عبد العزيز جاء فيه ["مع شديد أسفنا لعدم وصولنا إلى ما تمنيناه ، فإننا نعلن رضاء ضمائرنا من شئ واحد ، وهو أننا وفقنا إلى إزالة تلك الحالة المبهمة بيننا وبين الإمام "يحيى" ، وأزلنا قناع الريب بصورة لا تترك للشك مجالاً ولحكومتنا بعد الوقوف على الحقائق أن تختط منهاجاً ثابتاً تسير عليه فى المستقبل لأجل صيانة منافعها وحفظ أملاكها إلى أن تتبدل ذهنية القابض على زمام الأمر فى اليمن ، وتأتى طوارق الحدثان بما يجبرهم على مصالحتنا ومسالمتنا ، ومعرفة أن هناك أمة تتطلع إلينا وإليهم ، وتطلب منا ومنهم الاتفاق والاتحاد على ما فيه خير العرب والإسلام وكبت الأعداء والأخصام" ، وخطة الإمام يحيى التى يسير عليها تتلخص فى إثارة بعض

(*) كان أحد أقارب الإمام "يحيى" قد قتل فى هذه الحادثة وهو "يحيى بن أحمد بن قاسم بن عبد الله بن حميد الدين" راجع أحداث هذه الحادثة فى :
- نزيه مؤيد العظيم : المرجع السابق ، ص ص ٢١٨ : ٢٢٠.
- الواسعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٦.

(١) جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ٢٥٩.

(**) كان الوفد السعودى إلى صنعاء أثناء فترة مايو حتى أغسطس من عام ١٩٣٣م يتكون من "خالد القرقنى ، تركى بن ماضى ، حمد السليمان" راجع :
- عيد مسعود الجهنى : "الحدود والعلاقات السعودية اليمنية" ، دار المعارف السعودية ، جدة ، ١٩٩٤م ، ص ص ٢٣٤ : ٢٣٥.

اللاجئين إليه من رعايانا ثم إذا اعتقد أن الفرصة سانحة أجهز على قطعة من أملاكنا سواء بالحرب أو بالدرس أو بالتظاهر بحكم جلالتكم ، كما حدث فى مسألة العرو – والمماطلة والمراوغة والتسويف من الوسائل الفعالة التى يلجأ إليها"].(١)

بلا شك أنه بعد فشل المفاوضات وعودة الوفد السعودى على الحجاز ، وخاصة أنه اتهم الإمام "يحيى" بإساءة معاملته ، ثم تقديم هذا الوفد التقرير النهائى بنتيجة المفاوضات مع الجانب اليمنى ، كل ذلك قد أدى إلى زيادة التوتر بين البلدين ، وبات موقف الطرفين متشدداً بصورة كبيرة ، فاليمن تصر على سيادتها على "نجران" وتفتح ملفات قديمة ، والمملكة لن تتنازل على السيادة السعودية على هذه المناطق ، ولم تتهيأ الفرصة لمناقشة ولو نقطة واحدة من النقاط الأربعة التى كان قد طرحها الملك عبد العزيز ، والتى ربما لو كان فتح لها باب التفاوض لأصبح الأمر أقل تعقيداً من هذا الوضع ، ولكن للأسف الشديد اتجه سير العلاقات إلى الطريق المظلم ، وبات الحل العسكرى وشيكاً لا محالة ، ومع ذلك ظلت عوامل أخرى تحول دون نشوب حرب فى مقدمتها الدول الكبرى.

وبالرغم من إصدار الملك عبد العزيز أوامره فى ٢٧ من رجب ١٣٥٢ هـ الموافق ١٤ نوفمبر ١٩٣٣م(٢) بحشد القوات السعودية على الحدود مع اليمن نظراً للأساليب الغامضة والغير واضحة التى يتبعها الإمام "يحيى" والتى تعد نذيراً بقرب نشوب الحرب ، إلا أن المفاوضات ظلت مستمرة والاتصالات مفتوحة ، ولكن استفزازات الجانبين على الحدود المستمرة ، كان لها تأثير سئ على هذه المفاوضات.

وعلى إثر حشد القوات السعودية على الحدود اليمنية ، وكونها على أهبة الاستعداد حيث كانت على مقربة من "ميدى" ، أرسل عاملها إلى الإمام يستنجد به فقام الإمام بإرسال تعزيزات عسكرية ، وارسل لنجران قوة نظامية وغير نظامية لمواجهة القوات السعودية ، وعمل الإمام "يحيى" على تأليب القبائل والأهالى هناك وتحريضهم بالثورة على الحكم السعودى وكذا حثهم على الانضمام لليمن".(٣)

---

(١) وزارة الخارجية : "بيان العلاقات السعودية اليمنية" ، المرجع السابق ، ص ص ٧٤ : ٧٥.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : مكة المكرمة ، المرجع السابق ، ص ص ٧٢ : ٧٤.

(1) Almana, M., : Op, Cit, P : 209.

- F.O. 371/16874 : Memorandum By Sir A. Rayan about Saudi Yemni Situation, (3132) Nov. 1933.

نقلاً عن :

– فتحى العفيفى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٢٧٧.

وفى خضم كل هذا الأحداث المتوترة على الساحة بين البلدين ، حدث خلاف بين قبليتين من قبائل "بنى مالك" وهما قبليتى "آل خالد – آل سلمة" مع أمير قبائل "بنى مالك" ، وعلى إثر هذا الخلاف قدمت هاتان القبليتان عشرة أنفار إلى الإمام يحيى كرهائن عربوناً منهم للطاعة والولاء ، وانتهز الإمام هذه الفرصة وأخذ يعمل على تأليف القبائل على الحكم السعودى فأرسل حمد الشويعر والى الحكم السعودى على منطقة تهامة إلى الملك عبد العزيز برقيات يعلمه فيها بتحركات الإمام وابنه سيف الإسلام أحمد فى هذه المنطقة ، وأخبره بأن خضوع هذه القبائل للإمام يعد خطراً على "أبها" ، وأن الإمام يحيى يريد من تحريض أهل الجبال فتح جبهة جديدة ضد الملك عبد العزيز ، وأرسل إليه ينبئه بحادثة أخرى هى اعتداء قوة يمنية على جبهة "العبادل" ، وأن قصدهم مهاجمة "صامطة" ، وغير ذلك من الاعتداءات المتكررة من القوات اليمنية[١] ، وعلى الرغم من هذه الأحداث إلا أن الملك عبد العزيز كان يردد دائماً على واليه أن يتخذ كافة التدابير اللازمة لتأمين هذه المناطق دون أن يكون هناك تعد حرصاً على عدم الوقوع فى الخطأ والتسرع فى الهجوم ، وفى نفس الوقت كان الملك يراسل الإمام ليستفسر عن هذه التحركات المريبة ، والغريب فى الأمر أن الإمام كان يردد دائماً بما لا ينفى وقوع هذه الحوادث ، ويبرر ذلك بأنها رد على تحركات القوات السعودية[٢] وكذلك قيام أهالى هذه المنطقة باللجوء إليه مستنجدين به لدى سماعهم نبأ إرسال الجيوش السعودية إلى المنطقة ، وأخبره فى خطاب قال فيه طأنه أمر ابنه سيف الإسلام أحمد بأن يكف عن كل تحرك وعدوان وتجاوز ، وطلب من الملك عبد العزيز اتخاذ خطوة مشابهة وإصدار أمره إلى قواده بالكف عن القيام بأية حركة.[٣]

وانتهت الشهور الأخيرة من عام ١٩٣٣م فى مفاوضات بين مبعوثين سعوديين وكذلك اتصالات برقية بين المملكتين رغبة فى القضاء على حالة التوتر السائدة على الحدود والوصول إلى تسوية داخلية ، تمهيداً لعقد مؤتمر لوضع التسوية النهائية ، وفى نفس الوقت استمرت الأعمال العدوانية بين الجانبين.[*]

---

(١) راجع : مكاتبات "حمد الشويعر" على جلالة الملك عبد العزيز فى : وثائق وزارة الخارجية : مكة المكرمة ، المرجع السابق ، ص ص ٩٤ : ١٠٠.

(٢) راجع هذه الأحداث فى :

- سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٣٧٦ : ٣٧٧.
- عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) عيد مسعود الجهنى : المرجع السابق ، ص ٢٣٦.

(*) كانت الاستفزازات اليمنية مدعاة لتفجير الصراع ، حيث كانت القوات اليمنية دائمة التحرك إلى مناطق الجبال ، وكان الملك عبد العزيز يرسل إلى الإمام يحيى يحذره من التمادى فى هذا الأمر خاصة وأن الحرب غير معلنة بين الطرفين ، وكادت الحرب تندلع بين الطرفين رسمياً عندما أطلقت قوة سعودية النيران على الجانب اليمنى الذى

وبدأت جولة جديدة من المفاوضات بين الجانبين السعودى واليمنى حيث عقد مؤتمر فى "أبها" فى السادس عشر من فبراير ١٩٣٤م ، وقد رأس الوفد السعودى فؤاد حمزة وكيل الخارجية السعودية، أما الوفد اليمنى فقد رأسه "عبد الله الوزير" ، وبدأت هذه المفاوضات فى جو مشحون بالتوتر ، وكانت الآمال معقودة على هذا المؤتمر لعله يعمل على تسوية مسألة الحدود بين البلدين دبلوماسياً بالرغم من هذه الحشود العسكرية على أطراف كل دولة واستعداد الجيشين للحرب وتأهباً على طول الحدود بين (عسير ونجران وصعدة) مزودين بكميات وافرة من الأسلحة والذخائر.[**]

وانعقدت مفاوضات الطرفين فى نحو ست جلسات على مدى أقل من أسبوعين[١] ، على مدى أقل من أسبوعين ، وكان لاختلاف وجهتى نظر الوفدين المجتمعين حول النقاط التى يجب بحثها دون غيرها هو الذى أدى إلى فشل هذا المؤتمر وكانت أهم النقاط التى أثيرت فى هذا المؤتمر :

١-مسألة نجران :

وكان كل طرف من الطرفين متمسكاً بأحقيته فيها ، وأنها جزء من بلاده ، وأخذ كل من الطرفين فى تقديم الحجج والبراهين لإثبات ذلك ، وكان إدعاءات الطرفين بالسيادة السياسية على منطقة "نجران" لا

تواجد فى نجران ، ولكن الملك تدارك هذا الأمر واعتذر عن هذا الخطأ وأصدر أوامره إلى أمرائه وقادة جيشه بمنع العدوان ما لم يبدأ الطرف الآخر بالهجوم؛ وكان كل طرف يعد العدة للحرب ويعمل على تجهيز جيوشه تحسباً لأى طارئ ، وتحركت القوات السعودية على "المضايا" وتعزيز قوة فى "أى عريش ، الحسينية" ، واستطلاع مناطق أخرى جهة ظهران الجنوب ، وبلاد قحطان على أطراف نجران ، وإزاء زيادة توتر الموقف السعودى واليمنى حشدت القوتان جيوشها وأخذت أقصى درجات الاستعداد للحرب ، فجهز الملك عبد العزيز جيشين كبيرين أولهما بقيادة ولى العهد السعودى الأمير سعود بن عبد العزيز متوجها إلى أبها ، والثانى بقيادة الأمير فيصل بن عبد العزيز والذى قدر له اختراق ساحل تهامة فيما بعد ، وكذلك فعل الإمام يحيى حيث حشد هو الآخر جيشين لمواجهة قوات الملك عبد العزيز ، وكان الأول قد تجمع فى "ميدى" ومعظمه من القوات النظامية ، ثم انضمت إليه "أقضية ريمة وأنس وزبيد وحراز" وبقية المناطق الغربية لتعزيزه ، أما الجيش الثانى فاحتشد فى "نجران" على حدود نجد الشرقية وعززه بقبائل "حاشد وأرحب وخولان وسنجان وحجة وصعدة" ، وكان هذا الجيش تحت قيادة ولى العهد اليمنى سيف الإسلام "أحمد".

راجع – وثائق وزارة الخارجية : مكة المكرمة ، المرجع السابق ، ص ص ١١٦-١١٧.

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٧١.

(**) لمزيد من التفاصيل حول حالة كل من الجيشين اليمنى والسعودى راجع :

- سلطان ناجى : "التاريخ العسكرى لليمن" ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص ١٠٧-١٢٩.
- عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ص ٢٦١ : ٢٦٢.

(١) وزارة الخارجية : الكتاب الأخضر ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٢ : ١٤٥.

تنهض على أساس تاريخى سليم نظراً لاستقلالية هذه المنطقة فى أغلب الفترات السابقة ، ولم يجرؤ أحد على إدعاء التبعية الدينية لنجران لأى من الطرفين ، لكونها مخالفة مذهبياً وطائفياً لهما ، وقدم الوفد السعودى الحل الأنسب لهذه القضية وهو حياد "نجران" ولكن الوفد اليمنى رفض ذلك تماماً.

٢- تثبيت الحدود :

كان الجانب السعودى يصر على مسألة تثبيت الحدود بين الطرفين حتى يتم التوقف عند ادعاءات أى من الطرفين حول المناطق المتنازع عليها ، فى حين كان الوفد اليمنى يريد تجميع الموقف حيث قال رئيس الوفد اليمنى "ابن الوزير" أنه لازم لتعيين الحدود ، وأن البلدين كالجسم الواحد، وكل من تحت يده شئ فهو معلوم أنه له ، ولكن الوفد السعودى رفض ذلك بشدة ، وهدد بقطع المفاوضات إذا لم توضح الحدود توضيحاً تماماً ، مع ذكر النقط التى يمر بها خط الحدود المقترح.[١]

والحقيقة كان موقف الجانب اليمنى غريباً ، فكيف تظل الحدود بين البلدين مبهمة ، ومن يستطيع أن يستحوز على قطعة أرض يضمها إلى بلاده بدون أية ضوابط ، وكيف يكون ذلك هو تفكير القرن العشرين ، وتكون الحدود بين الدول مفتوحة ليستمر النزاع بين الحين والآخر حول مناطق السيطرة لكل من الدولتين ، ومن الواضح أن يكون الإمام قد رغب من وراء هذا الاقتراح اكتساب المزيد من الأراضى لصالح مملكته.

وبالتأكيد تطرق الوفدان اليمنى والسعودى فى المفاوضات التى تمت بينهما إلى مسألة الأدارسة، وطالب الجانب السعودى أن يكف الأدارسة عن أية أعمال عدائية فى المناطق الواقعة تحت السيطرة السعودية، وأن يراعوا أن منطقة عسير أصبحت جزءاً من أقاليم المملكة ، لكن الأدارسة أخذوا يثيرون المتاعب بين الحين والآخر.[*]

وهكذا فقد فشل مؤتمر أبها[٢] ، حيث أعلن الأمير "فيصل بن عبد العزيز" وزير الخارجية بأن كل جهود المفاوضات قد باءت بالفشل ، وأصبحت الحرب قريبة بين الطرفين لا محالة ، وحدد كل طرف من الطرفين مطالبه فكانت مطالب الجانب السعودى كالآتى :

---

(١) المرجع السابق ، نفسه.

(*) توجه عبد الوهاب الإدريسى والذى أصبح من رجال الإمام يحيى إلى مناطق "فيفا – العبادل – بنى مالك" مع بعض القوات اليمنية لإثارة هذه القبائل ، وذلك لتضيف عاملاً جديداً فى الخلاف بين الدولتين ، راجع :

– عيد مسعود الجهنى : مرجع سابق ، ص ٢٣٦.

(1) Bremond, G.E. : Op. Cit., P. 105.
- Wenner, M.W., : Op. Cit., P. 144.

١- إبعاد الجنود اليمنية عن الجبال ، والكف عن التدخل فى أمورها.

٢- جعل نجران إما على الحياد ، وإما الوصول إلى قرار يقتضى تأمين المساواة بين الطرفين على حقوق السيادة عليها.

٣- أن يتم إبعاد الإدريسى عن منطقة الحدود واستعداد الملك عبد العزيز لمنحه العفو وكذلك أهل الجبال الفارين.[١]

أما المطالب اليمنية فكانت كالآتى :

١- أن يتم سحب الجيوش السعودية المحشودة على الحدود مع اليمن.

٢- أن يتنازل الملك عبد العزيز تماماً عن "يام".

٣- سرعة إرسال العفو عن أهل الجبال وعسير ، وأرسل الإمام يحيى بموافقته على إبعاد الإدريسى ، وإرجاع الجبال وإطلاق رهائنهم.[٢]

ويجدر بنا الإشارة إلى الوضع الحدودى بين السعودية واليمن فى أواخر فبراير ١٩٣٤م على النحو التالى : "الحزام الساحلى الذى يمتد من نقطة على الساحل للجنوب من جزء فرسان عند مدخل وادى "تعثر" على بعد ٥٠ ميلاً شمال "ميدى" متجهاً للداخل فى اتجاه الشمال الشرقى متخلياً عن جبل العرو للإمام يحيى بمقتضى "تحكيم العرو" فى ديسمبر ١٩٣١م ، أما منطقة "نجران بدر" والتى احتلها الإمام يحيى كانت سلطة الجانبين عليها مبهمة ومحل نزاع ، ولم يثبت فيها لأى سيادة تنتمى".[٣]

وأصدرت المفوضية السعودية بلندن بياناً رسمياً فى ٢٠ ذى الحجة ١٣٥٢ هـ ٥ أبريل ١٩٣٤م "قالت فيه "أن جلالة الملك عبد العزيز بن سعود بعد أن يئس من الوصول إلى اتفاق مرض مع الإمام يحيى ، واستنفذت حكومته جميع الوسائل السلمية بالطرق السياسية مع سيادة الإمام يحيى "ولكن سيادته بقى مصراً على موقفه ، لذلك فقد أصدر أمره إلى ولى عهده الأمير "سعود" بأن يزحف بجنوده لمهاجمة القوات الإمامية لاسترجاع البلاد التى احتلها الإمام "يحيى".[٤]

ثالثاً : الحرب السعودية اليمنية وتفاصيلها :

---

(١) عصام ضياء الدين : مرجع سابق ، ص ٢٧٨.

(٢) المرجع السابق ، نفسه.

(١) فتحى العفيفى : المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(2) Philby, H.St. John : "Saudi Arabia, London", Ernest Benn, 1955, P 322.

وفى اليوم التالى ، تم الإعلان رسمياً عن قيام الحرب[١] ، وانخرط الجانبان السعودى واليمنى فى ميدان القتال ، وبدأت حرب الأسابيع السبعة عنيفة وخاصة من الجانب السعودى والذى كان يتكون من أربعة أقسام* ، وأمر الملك عبد العزيز قادة جيشه بالتحرك نحو الحدود وبالفعل تحركت القوات السعودية لمهاجمة القوى الإمامية ، وقد تقدم الأمير "فيصل" لتطهير المناطق المحتلة ، واستولى على "باقيم" الذى كان احتلالها أمراً حيوياً لكونها تقطع خط الرجعة على القوات الزيدية فى جبهات "فيفا وبنى مالك" ، ثم اتجه إلى المنطقة المحيطة التى تشمل مدن "عقبة الشطبة" ذات المركز الاستراتيجى الهام ، ولتأمين القوات السعودية وإحكام الحصار على القوات اليمنية تقدم "حمد الشويعر" قائد منطقة تهامة" بالتقدم إلى "حرض" ليقطع كل صلة "بميدى" من الناحية الشرقية، وكان أول انتصار للجيش السعودى هو الاستيلاء على مدينة "ميدى" والتوغل جنوباً مسافة ١٥ كيلو متراً[٢] ، وكان الإمام يحيى قد أرسل قوة بقيادة "عبد الرحمن بن عباس"[٣] والتقت بالقوات السعودية فى وادى "جيزان" ما بين "ميدى واللحية" وتم القضاء على القوة اليمنية واستكملت القوات السعودية طريقها نحو "ميدى" وتم حصارها فى أبريل ١٩٣٤م ، ولم تصمد هذه المدينة طويلاً حيث فر عاملها "العرشى" وانسحب هو وجنوده من المدينة ، ودخلتها القوة السعودية بقيادة "حمد الشويعر" وأمنها وبعد ذلك توالت وفود أعيان القبائل من جنوب تهامة مقدمة ولاءها ومعاهدة على السمع والطاعة إلى قائد القوة السعودية ومن ضمنها "الشيخ هادى هيج" شيخ مشايخ الواعظات وعامل وادى "مور" والذى بعث رسائله بالولاء والطاعة إلى الملك عبد العزيز ، وطلب إرسال أمراء لمنطقته ، وأصدر "الشويعر" تعليماته للقوات السعودية باستكمال السير نحو "اللحية" ونتيجة انسحاب

---

(١) جريدة الأهرام – العدد ١٧٧١٧ – تاريخ ٢١ ذو الحجة ١٣٥٢هـ / ٦ أبريل ١٩٣٤م ، ص ٢.

(*) تم تقسيم الجيش السعودى إلى أربعة أقسام الأول : تحت قيادة الأمير فيصل بن سعد بن عبد الرحمن الفيصل ، وأمره الملك عبد العزيز بأن يتقدم جهة باقم وما حولها للتحكم فى الجبال التى دخلتها جنود الإمام ، والثانى : تحت قيادة الأمير "خالد بن محمد بن عبد الرحمن الفيصل" وأمر أن يتقدم ويجعل "نجران" على يساره ، وباقم عن يمنيه إلى حدود صعده ، أما الثالث : فبقيادة ولى العهد الأمير سعود بن عبد العزيز فتقدم إلى البلاد التى توحد شرقى المنطقة التى شغلها الأمير فيصل بن سعد "ليكون غطاء لها لإمدادها بالمؤن ولتدبير الخطط والإشراف على الأعمال ، أما الجيش الرابع : فهو جيش "نجران" بقيادة "مذكر" من آل عاصم قحطان ، ابن سعيد.

- راجع : عيد مسعود الجهنى : المرجع السابق ، ص ٢٣٨.
- Wenner, M.W., Op. Cit., PP : 145 : 146.

(٢) أحمد شرف الدين : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٦ : ٣٠١.

(٣) محمد بن أحمد العقيلى : "المخلاف السلمانى" ، جـ٢ ، المرجع السابق ، ص ص ٣٤٣ : ٣٤٦.

القوات المتوكلية المتكرر خارت كل مقاومة فى تهامة ، واستسلمت "اللحية" بدون قتال بمجرد سماعها دخول القوات السعودية "ميدى".[١]

ولم تحاول القوات السعودية القيام مباشرة بأى هجوم على جنوب جبال عسير، حيث كان رجال القبائل التابعة للإدريسى قد أثبتوا قدرتهم على الصمود حتى قبل أن تصل إليهم الإمدادات اليمنية، ونظراً لوعرة المنطقة الجبلية "بعسير" أصبحت المواجهة فيها شديدة الصعوبة، ومن ثم فقد ركز السعوديون جهودهم فى المقام الأول على قطع الاتصالات بين عسير واليمن وبالتالى قطع الإمدادات، قاموا بحركة التفاف من ناحية "تهامة" وكذلك من الداخل، وركزوا عملهم فى تهامة نفسها من جانب، و"نجران"من جانب آخر، وقد تجنبت القوات السعودية بوجه عام الحرب فى الجبال لعدم درايتهم بها[٢].

وأصبح النصر وشيكاً للقوات السعودية ، وفى ١٩ أبريل من عام ١٩٣٤م[٣] ، أعلنت الحكومة السعودية أن حركة التطويق حول جبال عسير قد توجت بالنجاح ، وإزاء التدهور العسكرى للقوات اليمنية ، أدرك الإمام يحيى التفوق الواضح للقوات السعودية ، وأنه لا قبل له بمواصلة القتال ، ومن ثم أبرق فى الثانى عشر من أبريل إلى الملك عبد العزيز معلناً استعداده لوقف القتال وطلب الهدنة وفتح باب المفاوضات من جديد وإبرام معاهدة أخوية بين البلدين ، فأجاب الملك عبد العزيز بموافقته على السلام ، ولكن وفقاً لشروط تتوقف على أساسها الحرب وهى[٤] :

١- انسحاب القوات اليمنية تماماً من نجران.

٢- تسليم رهائن أهل الجبال الذين فى حوزة الإمام.

٣- قطع العلاقات بين اليمنيين وقبائل أهل الجبال.

٤- تسليم الأدارسة للسلطات السعودية بعد أن ثبت تحريكهم للفتن فى "عسير وتهامة" وفقاً لمعاهدة (العرو) سنة ١٩٣١م.[٥]

---

(١) راجع أحداث هذه الحرب تفصيليا فى :
- أمين سعيد : "اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله القرن الثالث" ، دار الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ص ٧٦ : ١١٣.
- محمد بن أحمد العقيلى : المرجع السابق ، ص ص ٣٤٢ : ٣٤٧.
- Bremond, G.E., : Op. Cit, PP. 97-116.

(٢) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٣٩٦.
(٣) المرجع السابق ، ص ٣٩٧.
(٤) عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٨١.
(٥) فتحى العفيفى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٢٧٩ ، وأيضاً عيد مسعود الجهنى : المرجع السابق ، ص ٢٤١.

ولضمان تنفيذ هذه الشروط من جانب الإمام رفض الملك عبد العزيز إيقاف العمليات العسكرية وواصلت القوات السعودية تقدمها فى ساحل تهامة وبدأت فى طريقها إلى "الحديدة" وكان عاملها هو "سيف الإسلام عبد الله بن يحيى" والذى سارع بالرحيل عنها لسماعه شائعة بوفاة أبيه ، ومن ثم فقد غادرت القوة النظامية الموجودة بالحديدة بعد خروج عاملها ، ودخل السعوديون "الحديدة" فى الرابع من مايو ١٩٣٤م[١] ، وقد آثار دخول القوات السعودية ميناء "الحديدة" قلق الدول الأوربية العظمى "بريطانيا – إيطاليا – فرنسا ، فقامت بريطانيا بإرسال "السفينة الحربية "Penzance" إلى الميناء الأمر الذى جعل إيطاليا هى الأخرى ترسل بإحدى بوارجها ، ومن المعروف أهمية ميناء الحديدة بالنسبة للقوى الأوربية العظمى[*] وكذلك كانت لفرنسا سفينة حربية مرابضة فى الميناء ، وأخذت هذه القوى تراقب تطور الأحداث بنوع من القلق على مستقبل "الحديدة".[٢]

وبعد الاستيلاء على "ميدى والحديدة" أصبحت جميع تهامة بيد السعوديين ، ووجدوا أنفسهم على أبواب "صعدة" بعد أن أصبح الطريق إلى القسم الجبلى مفتوحاً ، بل على أبواب "صنعاء" العاصمة نفسها ، وواصل الجيش السعودى تقدمه لمطاردة فلول الجيش اليمنى المهزوم ، ووجد الإمام يحيى صعوبة فى تأمين الطريق المؤدى إلى "صنعاء" ، وصد حملة الأمير سعود التى تواصل زحفها بسرعة كبيرة إلا أن القوات السعودية قد أنهكت ، وعجزت عن التقدم أكثر من ذلك فى الأراضى المرتفعة حول "صعدة" الواقعة على رأس جبل منيع مما تعذر معه استخدام وسائل النقل المتاحة[٣] ، وكما سبق الإشارة فالقوات السعودية لا تجيد الحرب فوق مرتفعات الجبال فهى قوية فى الطرق المفتوحة والصحراوية ، وكذلك بدت القوات اليمنية تريد أن تدفع بالقوات السعودية إلى الأماكن التى يمكن القتال فيها ، وأصبح من الضرورى

---

(3) F.O. 371/17928 : Report of Events in connection with the Occupation of Hodeideh by Saudi Forces 21, June, 1934.

نقلاً عن :

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٨٣.

(*) بدا من الواضح أن "ابن سعود" سوف يخاطر بصراعات مع كل من القوى المحلية والأوربية ، وقد أبدت المصادر السعودية قلقها إزاء تواجد السفن البريطانية والإيطالية فى ميناء الحديدة واحتمال التدخل الإيطالى ، وهو ما سيجعل الملك "ابن سعود" يعيد إلى الإمام يحيى "الحديدة" وغيرها من المناطق اليمنية المحتلة وفق معاهدة الصلح بينهما .. راجع :

–جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ٢٦٤.

- Philby, H.st., John : Op. Cit., P. 323.

(4) F.O. 371/17928 : H.M.S. Penzance at Hodiedah Event at Hodeiddh May, 1934.

نقلاً عن :

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٨٥.

(1) Al-Mana, Mohamed : Op. Cit, P. 210.

أن تضع الحرب أوزارها خاصة مع سعى بعض الهيئات الوطنية والإسلامية فى البلاد العربية إلى التوسط بين حكومتى "الرياض" و"صنعاء".(*)

لقد تمخضت العلاقات السعودية اليمنية منذ بدايتها عن هذه الحرب ، أو بمعنى آخر كانت هذه الحرب عبارة عن نهاية لنوع من العلاقات نشأت بين بلدين تشابكت حدودهما على غير أساس سليم مستقر ، وقد رأينا أن المسألة الوحيدة المعلقة بينهما كانت (مسألة الحدود) ، ومنها نشأ هذا التوتر الذى حدث ، ومن أجلها قامت هذه الحرب ، فلما أحرز "عبد العزيز بن سعود" انتصاراته بما يضمن له تحقيق الحلول للمشكلات المعلقة بالنسبة لحدوده ، ولما سلم الإمام "يحيى بن حميد الدين" بكل مطالبه ، وخاصة عندما وقعت "الحديدة" فى يد القوات السعودية ، رأى أنه لا داعى للاستمرار فى حرب لا يحمد عقباها ، خاصة وأنها كانت على وشك الدخول فى مرحلة جديدة.

ولم يعتقد البعض كثيراً فى أن عبد العزيز بن سعود كان يطمع فى احتلال اليمن ويرغب فى ضمه لبلاده ، فقد أدرك ابن سعود بثاقب فكره أن ربح المعارك العسكرية لا يكفى وحده لغرض منطق الضم والتوسع ، ولأن ابن سعود كان يعرف اليمنيين ، وتاريخهم ومذاهبهم والطبيعة الجغرافية الصعبة لبلادهم ، وكان يدرك دائماً أن كل من حاول غزو اليمن عبر التاريخ لقى فى النهاية من المقاومة والمتاعب ما كلفه الكثير والكثير ، فقد كانت عقيدتهم دائماً إعلان أرض اليمن لليمنيين ولهم وحدهم(١)، وهو ما أكده فى مقولته "أن اليمن ليست لى ، وأن الأولى بحكم اليمن هو حاكمها(٢) ورأى الملك عبد العزيز أن بريطانيا مثلاً وهى قوة عظمى احتلت كل هذه المناطق الساحلية عسكرياً فى المنطقة ، وفرضت حمايتها عليها فى حين أنها لم تجرب احتلال اليمن عسكرياً لتفرض حمايتها عليه ، ومن الواضح أن الحكومة البريطانية لم تعف عن اليمن زهداً فيه وإنما فعلت ذلك لأنها تعرف اليمنيين معرفتها لليمن وطبيعته ، لذلك فقد كان من خطل الرأى أن يقدم عبد العزيز على إنجاز خطوة ابتعدت عنها بريطانيا ، وهى فى أوج قوتها العسكرية والسياسية والمالية وأن يعرض بلاده الناشئة لمغامرة تهيبتها بريطانيا وهى إمبراطورية عظمى(٣) بالإضافة إلى أن ابن سعود لن يسعى لإقامة إمبراطورية لمملكته على حساب قوى عربية لها وضعها السياسى الشرعى ، وموروث تاريخى ودينى مذهبى مؤثر على الشعب اليمنى.

(*) كان أبرزها "المؤتمر الإسلامى بالقدس" الذى بذل جهداً كبيراً للتوصل إلى حالة سلام بين الطرفين ، وشكل وفداً وصل إلى "جدة" وحضر المفاوضات وإعلان معاهدة الطائف عام ١٩٣٤م ، راجع جهود المؤتمر الإسلامى بالقدس فى : سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٤٠٣ – ٤٠٥.

(١) أحمد عسه : المرجع السابق ، ص ١١٦.

(3) Brian Austin : Saudi Yemni war 1934, American University of Beirut, 1971, P. 26.

(٣) أحمد عسه : المرجع السابق ، ص ١١٧.

أما من ناحية اليمن ، فقد كان فى استطاعة الإمام أن يمد أجل هذه الحرب رغم الهزائم الحربية، إذا رفض شروط الملك عبد العزيز ، وكان بإمكان الإمام تحويل هذه الحرب إلى حرب "عصابات" مثلاً لا تنتهى بين الجبال كما حدث زمن العثمانيين[*] إذا واصل "عبد العزيز الحرب فيها ، إلا أن الإمام آثر السلم تحت ضغط الهزائم المتتالية ، كذلك أحس الإمام أن الأقاليم المتنازع عليها فى عسير ونجران لا تحمل له إخلاصاً صادقاً أو ولاءً حقيقياً ، لذلك كان لا يميل إلى الاستمرار فى حرب ستكلفه الكثير دون أن يتحقق من الفوز[١] ، وعلى الرغم من استطاعة ولى العهد اليمنى تحويل المعركة لصالحه فى "صعدة" ، إلا أنه لم يكن بوسعه أن يطور الهجوم على القوات السعودية ، كما أن تهامة الجنوبية برمتها أسيرة تحت الاحتلال السعودى ، فالقتال كان فى داخل الأراضى اليمنية مما يعنى ضعف موقفه السياسى.[٢]

هكذا كان الوضع بالنسبة للطرفين ، الأمر الذى استلزم معه إقامة اتفاقية تنهى حالة النزاع بينهما ، وتلتزم بموجبها الدولتان على عدم الاعتداء وتهدف إلى تسوية هذه المشكلات الحدودية ، ولا شك أن حكومة المملكة العربية السعودية كانت من طليعة الحكومات التى أدركت خطورة النزاعات الحدودية وتفاعلاتها المستقبلية ، وحتى لا تترك هنا وهناك ثقوب وثغرات وعوامل اختراق للأمن القومى الإقليمى ، خاصة وأنها ليست فى حاجة للمزيد من التوتر والخسائر ، كما أنها تريد ألا تترك شيئاً للاحتمالات ، لا سيما بعد فشل سياسة حسن النوايا ، لذلك فرغبتهما قوية فى إنهاء هذه المسألة.

رابعاً : إتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م وترسيم الحدود بين الدولتين السعودية واليمنية :

بدأت مفاوضات الصلح فى الطائف وذلك فى ١٥ مايو ١٩٣٤م[٣] ، حيث تشكل الوفد السعودى برئاسة الأمير "خالد بن عبد العزيز" ، والوفد اليمنى برئاسة "عبد الله الوزير" وكان الملك عبد العزيز قد حدد الهدنة حتى ٢٤ مايو ١٩٣٤م[٤] ، وحتى يتم تنفيذ الإمام يحيى للشروط المسبقة التى وقفت على

(*) سبق للجيش اليمن أن اعتصم بجبال اليمن عشرات السنين دون أن تتمكن الدول العثمانية من تثبيت سلطتها هناك راجع : صلاح العقاد : "جزيرة العرب فى العصر الحديث" ، السعودية ، اليمن ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٦٨.

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٠٠.

(٢) أمين سعيد : "اليمن، تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث" ، دار الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ص ٩٦ : ٩٧.

(٣) أمين سعيد : المرجع السابق ، ص ٩٧ وأيضاً راجع عصام ضياء الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨.

(2) F.O. 371/17928 : Record of Conversation Between Sir A. Ryan and sheikh yusuf Yasin, 25, May 1934.

نقلاً عن كلاً من :

- عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٨٦.

أساسها الحرب ، إلا أنه وبناءً على اقتراح من لجنة الوساطة الإسلامية (وفد المؤتمر الإسلامى بالقدس الذى حضر جلسات المفاوضات السعودية اليمنية بعد الحرب وكان برئاسة "محمد علوبة" باشا من مصر ، وعضوية "شكرى القوتلى والأمير شكيب أرسلان من سوريا وهاشم الآتاسى من العراق"[١] ، اضطر الملك عبد العزيز لمد مدة الهدنة حتى ٢٩ مايو ١٩٣٤م ، وعلى الرغم من تأخر الإمام يحيى[*] فى تنفيذ شروط الملك عبد العزيز لمد مدة الهدنة حتى ٢٩ مايو ١٩٣٤م ، وعلى الرغم من تأخر الإمام يحيى فى تنفيذ شروط الملك عبد العزيز السابق ذكرها ، إلا أنه استطاع فى النهاية أن يفى بوعده ، وأصدرت الخارجية السعودية فى ٣٠ مايو ١٩٣٤م بلاغاً تؤكد فيه وصول الإدريسى وأتباعه إلى مركز قيادة الأمير فيصل فى "الحديدة" ثم توجهوا إلى "جيزان" وهم فى طريقهم إلى "مكة" ، ووعد الإمام بأنه سيضيق الخناق على الفارين من الأدارسة ويمنع عنهم أى مساعدة ، وأمر بترحيل أشراف الحجاز واللاجئين من الأراضى اليمنية ، وبدأ جلاء القوات اليمنية من جبال عسير فى "بلغازى – فيفا – بنى مالك" وتم إطلاق الرهائن ، وأنه تبعاً لذلك أفرج الملك عبد العزيز عن المسجونين اليمنيين الذين قبضت عليهم القوات السعودية فى تهامة وفى نجران.[٢]

وقام الملك عبد العزيز بالتوقيع على بنود المعاهدة فى ١٨ يونيه ١٩٣٤م ، ووقع الإمام يحيى بن حميد الدين عليها فى اليوم التالى مباشرة ، ونشرت بنود المعاهدة فى كل من مكة وصنعاء والقاهرة ودمشق ، وفى ١٤ أغسطس ١٩٣٤م أعلنت الحكومة السعودية أن قواتها قد جلت عن الأقاليم اليمنية التى كانت قد دخلتها.[٣]

– عبد الفتاح حسن أبو عليه : المرجع السابق ، ص ٢٤١.

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٢٢.

(*) لقد أرجعت بعض المراجع تأخير الإمام يحيى فى تنفيذ شروط الملك عبد العزيز إلى عدة أسباب ، فمنها من أرجع ذلك إلى أن الإمام لم يكن لديه المال الكافى لدفع الغرامة المالية التى فرضها ابن سعود على الإمام لتعويض عن هذه الحرب والتى قدرت بحوالى ١٠٠٠٠٠ جنيه من الذهب ، ومنها من أرجع هذا التأخر إلى الخلاف الذى دب بين الإمام وولى عهده أحمد والذى كان غير راضياً عن شروط الصلح ويرغب فى مواصلة القتال ، حيث ذهبت بعض الصحف الغربية إلى حد إعلان إشاعة خلع سيف الإسلام "أحمد" لوالده بحجة ضعفه وشيخوخته ، وهناك من أرجع تأخر الإمام عن إعلان الصلح بأنه حيلة من الإمام لكى تتاح له الفرصة فى التأهب والاستعداد مرة أخرى للحرب .. راجع :

– الأهرام ، العدد/ ١٧٧٥٦ ، ٢٥ مايو ١٩٣٤ ، ص ٤.

- Almana, Mohammed : Op. Cit, P. 213.

(٢) أمين سعيد : اليمن ، المرجع السابق ، ص ص ٩٨ : ١٢.

- Wenner, M.W : Op. Cit, P. 144.

(٣) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٢٣.

وهكذا اعتبرت معاهدة الطائف ١٩٣٤م[*] نقطة تحول رئيسية فى العلاقات السعودية اليمنية حيث انهت المنازعات الخاصة بالحدود وأدت إلى استقرار الأمور بينهما.

أما التحليل الشكلى والموضوعى لمعاهدة الطائف ، فقد أخذ عليها من الناحية الشكلية ، التطويل الملفت إلى حد كبير ، حيث تضمنت الكثير من النقاط والموضوعات التى كان يمكن وضعها فى بروتوكولات ملحقة بالمعاهدة بدلاً من أن تذكر بهذا الشكل المطول والملئ بالتفصيلات الدقيقة فى بعض البنود ، والواضح أن هذا النقص فى ناحية الشكل يرجع إلى عدة أمور منها أن الدولتين ليستا أعضاء فى عصبة الأمم ، كما أنهما حديثتا العهد بشئون العلاقات الخارجية والأمور الدبلوماسية ، أو ربما يرجع هذا التطويل فى بنود المعاهدة إلى حرص البلدين على تضمين المعاهدة كل الأمور الدقيقة بينهما والتى تهم البلدين.

وقد تضمنت معاهدة الطائف ١٩٣٤م الاستحقاقات التالية على الجانبين :

١- احتوت المعاهدة على ثلاث وعشرين مادة حددت أصلها بعشرين سنة[١] قابلة للتجديد ، واعتبرت معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية ، انتهت بمقتضاها حالة الحرب بين الدولتين وأحلت بدلاً منها حالة السلم.

٢- تعهدت المملكتان نبذ الخلافات وعدم استخدام القوة فيما بينهما بما فى ذلك عدم اعتداء أهالى أى جانب على الجانب الآخر ، واللجوء إلى التحكيم إذا تعذر حل أى خلاف بالقنوات الودية وفقاً لما جاء فى ملحق المعاهدة (عهد التحكيم).

٣- الاعتراف بالنظام الملكى لكل من المملكتين واستقلال كل منهما استقلالاً تاماً.

٤- عدم أحقية أى جانب فى المطالبة بأى جزء من أراضى الجانب الآخر ، فبالنسبة للملك عبد العزيز، فقد تعهد بعدم المطالبة بأراضى "تهامة عسير" التى فى حوزة الإمام "يحيى" وكانت تابعة من قبل إلى الأدارسة ، كما تعهد الإمام "يحيى" بالتنازل عن أى حق فى أراضى تابعة للمملكة العربية السعودية سواء أكانت بيد الأدارسة أو بيد آل عايض أو فى نجران وبلاط يام".

٥- الانسحاب الفورى من الأراضى التى أصبحت بموجب المعاهدة تابعة للجانب الآخر.

٦- الاتجاه نحو رسم خط الحدود[*] بين المملكتين على أساس ما كان بيد كل منهما قبل عام ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣م ، والإقرار بتبعية "يام" و "نجران" للمملكة السعودية ، بحيث يصبح خط الحدود حداً

(*) راجع نصوص معاهدة الطائف ١٩٣٤م وعهد التحكم بين البلدين فى ملحق رقم (٣).

(3) Halliday, Fred, : Arabia Without Sultans “Apolitical Survey of Instability in Arab world”, New York, 1975, P. 107.

فاصلاً قطعياً ، ويبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين "ميدى" والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة فى الجهة الشرقية ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهى إلى الحدود الغربية الشمالية التى بين بنى جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق على أن تنتهى إلى ما بين حدود (نقطة ووعان) التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهى من جهة الشرق إلى أطراف الحدود ما عدا أيام من همذان بن يزيد وائلى وغيره ، وبين أيام فكلما بعد عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التى على ساحل البحر إلى منتهى الحدود فى جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمنية كما هو يسار المذكور فهو من المملكة العربية السعودية مما هو من جهة اليمين المذكورة فهو ميدى وحرض وبعض قبيلة الحارث والميد وجبال الظاهر وشذا والضيعة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رزاح ومينا مع آل الشيخ وجميع بلاد وجبال بنى جماعة وسحار الشام يبادل وما يليها ومحل مريضة من سحار الشام وعموم سحار ونقعه ووعار وعموم وائله وكذا الفرع مع عقبة نهوف وعموم من عدا أيام ووداعة ظهران من همذان بن يزيد هؤلاء المذكورون وبدلاهم بحدودها المعلومة ، وكما هو مبين من الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يدل المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣م ، كل ذلك هو فى جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية ، وما هو يسار المناطق المذكورة وهو الموسم ووعلات وأكثر الحارث والخوية والجابرى وأكثر العبادل ، وجميع فيفاء وبنى مالك وبنى حريض وآل تليد وقحطان وظهران ووداعة وجميع وادعو ظهران مع مضيف مروان وعقبة رفادة وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من بام ونجران والحصن وزور وداعة وسائر من هو فى نجران ومن وائله ولما هو تحت عقبة نهوفة إلى أطراف نجران وبام من جهة الشرق وهؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة كما هو مبين من الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية ايمانية قبل ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣م كل ذلك هو فى جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية وما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية وما ذكر من يام ونجران والحصن وزور ووداعة وسائر من هو فى نجران من وائله فهو بناء على ما كان بين تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز فى يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية ، وحيث أن الحصن وزور ودائمة ومن هو من وائله فى نجران هم من وائله ولم يكن دخولهم فى المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر فذلك لا يمنعهم ولا يمنع من إخوانهم وائلة عن التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف المملكة العربية

(*) أنظر ملحق الخرائط ، خريطة رقم (٤) ، ص ٢١٩.

السعودية وأطراف من عدا يام من همذان بن زيد وسائر قبائل اليمن من جميع الجهات وكل ما ذكر فى هذه المادة من نقط شمال وجنوب شرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود فى اتجاه الجهات المذكورة ، وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين ، وأما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

٧- تكوين لجنة (سعودية – يمنية) مشتركة للبت فى مسائل تمييز القبائل وتحديد ديارها مع الأخذ فى الاعتبار عدم إقامة أى بناء محصن على مدى خمسة كيلو مترات على جانبى الحدود.

٨- عدم استخدام أراضى أى جانب كقاعدة للعدوان على الجانب الآخر مع الحيلولة دون لجوء أفراد أو جماعات رعايا أى جانب فى أراضى الجانب الآخر.

٩- عدم التورط أو التدخل مع طرف ثالث بما يشكل أى أضرار بمصلحة أى من المملكتين ، كما حظرت المعاهدة عدم تدخل أمراء أو عمال المناطق لأى جانب لرعايا الجانب الآخر.

١٠- اتساع المجال للتعاون الدولى السياسى والاقتصادى وتيسير سبل الاتصالات بين المملكتين.[١]

ولعل أهمية معاهدة "الطائف" الحقيقة تأتى ليس فقط فى مسألة تعيين الحدود بل فى تثبيتها بينهما بما لا يترك أقل مجال للخلاف فى المستقبل حيث قضت على أسباب التوتر الذى ساد علاقات البلدين منذ عام ١٩٢٦م وحتى عام ١٩٣٤م حيث شكلت على الفور لجنة سميت بـ "لجنة الحدود" والتى

باشرت على الفور مهمتها فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال المعاهدة من تعيين الحدود ، وأقامت الأعمدة التى تبين خط الحدود ، وقد انتهى عمل هذه اللجنة فى عام ١٩٣٥م[٢] ، وتم رسم أول خريطة للحدود السياسية بين الدولتين فى عام ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦م ، وبلغ عدد الأعمدة حوالى (٢٤٠) عموداً على طول الحدود الممتدة أربعمائة ميل من البحر الأحمر ، وعند نقطة تقع بين "الموسم" و "ميدى" ، وحتى مسافة صحراء الربع الخالى ، وحدث فى العام التالى بعض التغييرات اللازمة حتى يتلاءم خط الحدود مع الواقع بشكل أدق ، وراعى الطرفان كذلك المادة الخاصة بتحريم إقامة الحصون فى مسافة (٥ ك.م) فى كل ناحية من الحدود.[٣]

---

(١) عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ص ٢٩١ : ٢٩٤.

(٢) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٢٧.

(٣) أمين ساعاتى : المرجع السابق ، ص ص ١٥٨ : ١٥٩.

وأخيراً تم التوصل إلى اتفاقية حددت الحدود بين السعودية واليمن بدقة وأقر الإمام يحيى أن تكون "نجران" فى منطقة الحدود السعودية مع اليمن[١] كما اتفق على تسوية كل المشاكل التى كانت موضع خلاف بين البلدين ، وبعد أن أبرم هذا الاتفاق كان ذلك إيذاناً بدخول العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة ، وارتفعت سمعة الملك عبد العزيز كثيراً فى البلدان العربية الإسلامية الإسلامية نتيجة لوقوفه موقف الكريم المنتصر العازف عن ضم اليمن إلى مملكته ، وأصبحت اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م الموقعة بين الملك عبد العزيز والإمام "يحيى" تمثل حجر الزاوية فى مسألة ترسيم الجزء الأكبر من الحدود السعودية – اليمنية ، وعلى الرغم من كثرة التفسيرات الرسمية وغير الرسمية حول قانونية المعاهدة ذاتها فيما يتعلق بالحدود ، إضافة إلى بعض الأطروحات حول الحقوق التاريخية ، والتى تجعل من مسألة الحدود السعودية اليمنية "قضية شائكة إلى حد بعيد ، ذلك شأنها شأن غالبية قضايا الحدود (العربية – العربية) التى تلعب فيها الأحداث السياسية[*] دوراً هاماً إما فى احتوائها أو فى إثارة القضية مراراً وعلى نحو معين فى لحظات تاريخية معينة ، إلا أن هذه الاتفاقية جاءت بنتائج هامة ، ومنها تدعيم سلطة الدولة السعودية فى إقليم عسير ، واعترف السعوديون فيها من ناحية أخرى باستقلال اليمن وتمام سيادته ، وتممت الاتفاقية الموقعة بين المملكة المتوكلية والمملكة السعودية الاتفاقات السعودية التى عقدت لرسم الحدود مع كل من العراق وشرق الأردن فى الشمال ، أما بالنسبة لليمن فقد أظهرته فى شكل دولى متميز ، ومن الواجب علينا أن لا ننسى أن كل من "عبد العزيز آل سعود" والإمام "يحيى بن حميد الدين" قد عملا فى أراضى

---

(3) Halliday, Fred : Op. Cit, P. 107.

(*) ظلت المشكلة الحدودية السعودية اليمنية تطل برأسها بين الحين والآخر فى ظل ظروف سياسية فرضت ظهور هذه القضية مراراً وتكراراً ، خاصة بعد سقوط النظام الملكى اليمنى الذى أبرمت معه الاتفاقية باندلاع ثورة سبتمبر ١٩٦٢م فى اليمن واشتداد الخلاف السياسى بين أنصار الملكية والجمهورية ، كذلك اندلعت الخلافات بين البلدين عام ١٩٧٢م ، حول السيادة على جزيرة "قمران" ، واندلع الخلاف مرة أخرى بعد إعلان اليمن الشمالى واليمن الجنوبى الوحدة فى مايو ١٩٩٠م ، حيث أصبح الخلاف ذو رأسين ، واشتد الخلاف أعقاب الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠م نتيجة اختلاف وجهة نظر الدولتين حول هذا الحدث ولم ينته الصراع بين البلدين إلا فى يونيو عام ٢٠٠٠م عندما تم التوصل إلى معاهدة نهائية لترسيم الحدود السعودية اليمنية ، وصدور مذكرة التفاهم بين الدولتين ليغلق نهائياً الملف "الحدودى السعودى اليمنى".

للمزيد من التفاصيل حول العلاقات السعودية اليمنية فى أعقاب ثورة سبتمبر ١٩٦٢م فى اليمن راجع :

- جريجورى جويس : "العلاقات السعودية اليمنية بين الماضى والحاضر (١٩٦١م – ١٩٨١م) ، الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية" ، ترجمة سامية الشامى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥م.
- فتحى العفيفى : المرجع السابق ، ص ص ٢٩٠ : ٣٠٤.
- أمين ساعاتى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٩ : ١٦١.

لا تخضع للاحتلال الأجنبى الاستعمارى وهذا العامل يضعهم فى موضع يختلف عن مواضع غيرهم ، ويساعد بالتالى على وصولهم إلى نتائج عزت على إخوانهم. [١]

خامساً : تطور العلاقات السياسية السعودية اليمنية فى ظل معاهدة "الطائف" الموقعة بين الطرفين عام ١٩٣٤م :

لقد أصبحت اتفاقية الطائف ١٩٣٤م بين الدولتين السعودية واليمنية نقطة تحول رئيسية فى العلاقات بينهما ، أدت إلى استقرار الأمور نسبياً بينها ، ولم تنشأ أية منازعات على الحدود بين الجانبين وسكت الوثائق البريطانية عن ذكر أية تلميحات بوجود خلاف حدودى بين اليمن والسعودية.

ولم تحدث أية هزات سياسية خطيرة باستثناء حادثة واحدة وقعت فى العام التالى مباشرة من توقيع اتفاقية الطائف وبالتحديد فى ١٥ مارس ١٩٣٥م ، وأثناء أداء الملك عبد العزيز لفريضة الحج ، وهو يطوف فى الحرم المكى الشريف ، تعرض لهجوم من قبل ثلاثة أشخاص اتضح أنهم من اليمن حيث استخدموا "المدى أو الخناجر" ووضعوا خطتهم لاغتيال الملك عبد العزيز بإحكام"[٢] ، ولم يصب الملك بأذى بالغ حيث قام بحمايته من المهاجمين ابنه الأمير سعود والذى تلقى عدة طعنات فى ظهره وكتفه سببت له إزعاجاً لمدة طويلة بعد ذلك ، أما المعتدون الثلاثة فقد أطلق الحرس الملكى النيران عليهم فأردوهم قتلى فى الحال ، واتخذت إجراءات أكثر دقة لنظام حماية وأمن شخص الملك بعد هذا الحادث حتى لا تتكرر مثل هذه المغامرات.[٣]

أما تأثير هذا الحادث على العلاقات بين البلدين ، فلم يسمح الملك عبد العزيز لحادث عدوانى مثل هذا أن يعكر صفو علاقاته مع جاره الإمام يحيى ، وكان رد فعله سريعاً وواضحاً وهو أن أمر بعدم اتخاذ أية إجراءات تفسد العلاقات مع اليمن ، ولم يلتف لهذا الحادث ، واعتبره حادث عارض وفردى بحت.[٤]

(١) جلال يحيى ، العالم العربى الحديث والمعاصر ، الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين ، الجزء الثانى ، المكتب الجامعى ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م ، ص ١٠٥.

- Rehani, Amean, : Arabian Peak and Desert, Travels in Alyemen, Oxford University, London, 1930, P. 119.

(٢) أحمد عسه : المرجع السابق ، ص ١١٨.

(٣) سنت جون فيلبى : المرجع السابق ، ص ٥٠٤.

(1) Mcloughlin, Leslie : Ibn Saud “Founder of a Kingdom, London, 1993, P. 133.

أما بالنسبة للإمام فقد كان رد فعله سريعاً هو الآخر ، حيث كان أول من أرسل برقية إلى الملك عبد العزيز ليستنكر هذا الحادث المشؤوم ، وليقدم التهنئة إلى الملك بسلامته ، وطالب الإمام بألا يعكر هذا الحادث صفو العلاقات بين البلدين.[١]

لقد كان من الممكن أن يؤدى هذا الحادث إلى كارثة لولا حكمة الملك عبد العزيز الذى كان حريصاً على سلامة علاقاته مع اليمن ، وتدارك الأمر وبرهن بعد ذلك على أن سلامة واستقرار وأمن جاره الجنوبى أمر هام للغاية ويحرص عليه حرصه على المملكة العربية السعودية نفسها ، فقد كان يرى دائماً أن أية متاعب وأخطار تحيف باليمن يمكن أن تؤثر على دولته نفسها فى المستقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ولذلك فقد بقى يولى اهتماماً خاصاً بسلامة اليمن واستقراره ، ويحرص عل الوقوف على دقائق التيارات السياسية وغير السياسية المصطرعة فى إرجائه.

وظهر ذلك بوضوح من خلال اتصالات الملك عبد العزيز المستمرة بالإمام يحيى ينصحه فيها بأن يطور الحكم وأنظمته فى بلاده حتى يلتف الشعب اليمنى حوله ، كذلك نصحه أن يحل مشكلة ولاية العهد فى حياته حلاً يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقاليد اليمن ومصالحه ، ذلك لأنه كان يرى ما يمكن أن يجره التنافس على العرش اليمنى فى المستقبل بين أولاد الإمام من مشاكل ومصاعب يمكن أن تفيد بعض الدول الأجنبية ، وتنقص من استقلال اليمن وسيادته ، وتؤثر على استقراره وسلامته.[٢]

وكانت الخطوة التالية فى العلاقات السياسية بين اليمن والمملكة العربية السعودية قد تمثلت فى إنضمام الإمام إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف بين المملكة العراقية والمملكة العربية السعودية ، حيث توصل الطرفان العراقى والسعودى إلى عقد معاهدة أخوة عربية جاءت من اقتراح لرئيس الوزراء العراقى "على جودت الأيوبى" على الشيخ "حافظ وهبه" الوزير السعودى المفوض فى لندن على أن تنضم إليها اليمن فيما بعد ، وعقدت المعاهدة فى البداية بين الحكومتين العراقية والسعودية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦م[٣] ، وانضمت اليمن إلى هذه المعاهدة فى مايو ١٩٣٧م ، وبالرغم مما عرف عن الإمام يحيى من تقوقع وانعزالية فإن انضمامه إلى معاهدة الأخوة والتحالف هذه يعتبر خطوة تلفت النظر بالنسبة لسياسته الخارجية بوجه عام ، ويبدو أن الهزيمة العسكرية للإمام عام ١٩٣٤م كشفت له خطأه فى رفض الاستفادة بما جد على العالم من تطور لذلك فقد فكر الإمام فى فتح نوافذ ضيقة على العالم الخارجى ، لذلك فقد

---

(2) Almana, Mohamed,: Op., Cit, P. 213.

(٢) أحمد عسه : المرجع السابق ، ص ١١٨.

(٣) فتحى العفيفى : "مشكلات الحدود فى الخليج وشبه الجزيرة العربية" ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥.

سعى لتوسيع علاقاته العربية بانضمامه كطرف ثالث فى معاهدة التحالف العراقية السعودية[١] ويلاحظ أن الإمام يحيى لم ينضم إلى المعاهدة نفسها ، بل أنه اختار بعض موادها فقط ، وأعلن انضمامه إلى المعاهدة على أساسها ، وهذه المعاهدة تعتبر حلفاً مبكراً بين المملكات العربية الثلاث (السعودية – العراقية – اليمنية) وتعاون وثيق بينهم ، وكانت معاهدة دفاعية تعبر عن تعاون الملكيات الثلاث للمحافظة على نظمها القائمة أكثر من أى شئ آخر ، وهى تنظم طريقة التعاون بين الحكومات الثلاثة ، وتقضى بضرورة التشاور فيما بينهم من الأمور ، وبضرورة اللجوء إلى طريق التحكيم عند نشوب أى نزاع بينهم ، وتنص هذه المعاهدة أيضاً على أنه إذا حدث اعتداء عسكرى على أحد الأطراف فعلى الباقى أن يتقدما بالمعونة اللازمة لرد الاعتداء ، أما إذا حدث خلاف بين دولة أجنبية وبين أحد الأطراف فعلى باقى الأطراف التدخل والتعاون بكافة الطرق والوسائل بين الأطراف الثلاثة إذا قامت فتنة أو ثار تمرد داخل إحداها ، ونظمت المعاهدة كيفية التعاون ومد يد المساعدة حتى يمكن القضاء على الاضطراب الداخلى ، وإلى جانب ذلك فهذه المعاهدة قد أجازت أن يمثل أحد أطرافها باقى الأطراف فى النواى الدبلوماسية والقنصلية وخاصة فى البلاد التى ليس لأحدهم ممثلون فيها مع رعاية مصالح رعاياها ، وذلك دون أن يمس أو يخل هذا بحرية أو بحقوق هذه الدولة فى المجال الدولى ، ويجب الإشارة إلى أن المعاهدة قد أتاحت الفرصة لأعضائها لتبادل البعثات الفنية سواء ثقافية أو عسكرية أو إرسال البعثات التعليمية إلى إحداها ، وقد يكون هذا هو ما دفع الإمام إلى إرسال بعثة دراسية للعراق قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ، وإحضار بعثة عراقية إلى اليمن لتدريب الجيش الإمامى[٢] ، وقد كانت مدة العمل بالمعاهدة عشر سنوات وتجدد إذا رأى المتعاقدون ذلك.[*]

وزادت هذه المعاهدة من استقرار العلاقات السعودية اليمنية ، وتميزت الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣٧ – ١٩٤٨م بأنها فترة هدوء واستقرار وظلت السعودية متيقظة لما يحدث فى اليمن ، فى حين اضطرت اليمن أن تتناسى أحقادها الوطنية تجاه السعودية وظل كل منهما حريصاً على بقاء الوضع على ما هو عليه ، وكان الملك عبد العزيز شديد القلق من هذا الخلاف الذى نشب بين الإمام يحيى وابنه أحمد ، وظهر ذلك فى خطاب الملك السعودى إلى الإمام عام ١٩٣٧ من[٣] والذى يقنع فيه الأمير أحمد

---

(١) صلاح العقاد : "المشرق العربى المعاصر" ، دراسة تاريخية سياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٥٨٦.

(٢) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٥٧٦ : ٥٧٧.

(*) راجع نص وثيقة انضمام الإمام يحيى إلى معاهدة الأخوة والتحالف العراقية السعودية فى مجموعة المعاهدات "ملحق رقم ٥".

(٣) جريجورى جويس : المرجع السابق ، ص ٩٦.

بالتنازل عن عرش والده ، إلا أن هذا القلق سرعان ما تلاشى عندما تمت البيعة بوراثة الحكم للأمير سيف الإسلام أحمد بن يحيى فى عام[١] ١٩٣٨ وعلى الرغم من أن الملك ابن سعود كان لا يثق فى هذا الأمير ، إلا أنه اعتبر ذلك خطوة هامة نحو تحقيق سلامة واستقرار المملكة اليمنية لما كانت تمثله مشكلة ولاية العهد من أهمية كبرى فى سيادة اليمن واستقلاله.[٢]

وكانت العلاقات بين الدولتين قد تحسنت كثيراً ، وبدأ تبادل الزيارة بين أبناء المملكتين ، وكذلك بدأ اليمنيون التوافد كل عام إلى "مكة المكرمة" للحج بعد فترات انقطاع طويلة ، وتوالى الملك عبد العزيز ابن سعود فى إرسال المبعوثين إلى الإمام "يحيى بن حميد الدين" من وقت إلى آخر لبحث المسائل الهامة المتعلقة بمصالح الطرفين.[٣]

وكانت أهم الزيارات والتى تمت فى هذا الإطار تلك الزيارة التى حدثت فى سنة ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م ، حيث وصل "صنعاء" لزيارة الإمام وفد سعودى على مستوى عال يترأسه سمو الأمير "حمد" ابن الملك عبد العزيز بن سعود فى حاشية كبيرة* ، وقد استقبل رجال الحكومة اليمنية هذا الوفد أحسن استقبال ، وكان الغرض من هذه الزيارة تقوية روابط الصداقة والأخوة بين الحكومتين العربيتين والعاهلين العظيمين ، وقد كان لهذه الزيارة شأن عظيم ، إذ دلت على ما يشعر به العاهلان العربيان من ضرورة التضامن والتفاهم ، ولا سيما فى هذه الأوقات ، حيث كانت هذه الزيارة خاصة بتبادل التفاهم حول موقف البلدين أثناء الحرب العالمية الثانية.[٤]

سادساً : إنقلاب عام ١٩٤٨م فى اليمن وموقف الملك عبد العزيز آل سعود من هذا الانقلاب:

لقد أحدثت الحرب السعودية الإمامية هزة شديدة فى حياة اليمن وكشفت عن مساوئ الحكم المتوكلى ، وأزاحت الستار عن حقيقة موقف الشعب من هذا الحكم ، وانكشفت مأساة الجماهير الكادحة المتذمرة المكبوتة التى لم تكن تستطيع التعبير عن نفسها إلا بما كانت تحدثه من ثورات قبلية متفرقة ، وبما فعلت أثناء الحرب السعودية الإمامية من الانضمام إلى الجانب السعودى والاستسلام السريع للقوات السعودية ، ولعل ذلك يرجع إلى الأوضاع الداخلية السيئة التى كان يعيشها الشعب اليمنى ، فاليمن تعيش

- Mcloughlin Leslie, : Op. Cit., P : 141.

(١) الجرافى : "المقتطف من تاريخ اليمن" ، مطبعة الحلبى ، القاهرة ، ١٩٥١م ، ص ٢٦٥.
– أمين سعيد ، اليمن تاريخه السياسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٤.
(٢) أحمد عسه : المرجع السابق ، ص ١١٨.
(٣) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٤٣١ : ٤٣٢.
(*) حيث كان يرافقه فى هذه الزيارة ("بشير السعداوى" مستشار الملك عبد العزيز ، و "طاهر رضوان" من كبار موظفى وزارة الخارجية للمملكة السعودية) .. راجع :
– الجرافى : المرجع السابق ، ص ٣٥٢.
(٤) سيد مصطفى سالم ، المرجع السابق ، ص ٤٣٣.

لسوء الحظ ممزقة مشطورة قسم منها فى قبضة الاستبداد وقسم منها فى قبضة الاستعمار وقد أمعن الحكم الاستبدادى فى نكايته بالشعب فحاول أن يشطر القسم المستقل إلى شطرين شطر شافعى وشطر زيدى ، وليست الكارثة فى التسمية المذهبية ، ولكن فى خلق الفوارق بين الشطرين واختلاف معاملة الحكومة لكل منهما مما يستهدف إثارة الأحقاد والضغائن بين الشطرين واستخدام أحدهما فى قمع الآخر سلبه ونهبه واضطهاده على أساس القاعدة الشيطانية (فرق تسد) إضافة إلى ما أحدثته السياسة الخارجية المتمثلة فى سياسة العزلة التى انتهجها الحكم الإمامى من أثر سئ على الأوضاع الداخلية فى اليمن[١] ، وإذا كان العزلة فى بعض الأحيان تعد سياسة صحيحة اتبعتها كثير من الدول فى مرحلة التكوين والبناء حتى اكتمل نموها الداخلى ، فإن الجمود على اتباع سياسة العزلة يؤدى بالتالى إلى عكس النتيجة المرجوة منها ، وهذا ما حدث فى اليمن فى عهد الإمامة بعد مضى فترة غير قصيرة فى أعقاب الاستقلال ، إذ صممت سياسة الأئمة على التمسك بالعزلة حتى أن المعاهدات التى عقدوها مع عدد من الدول الأجنبية فى فترة الاستقلال كانت معظمها لأغراض موقوتة، ولم تحظ باهتمام الأئمة وحرصهم على أن تحقق هذه المعاهدات غاياتها المقصودة فى الحصول على المعونات المختلفة التى تساعد على تقدم اليمن ، وكانت فعالية تلك المعاهدات تتحطم فى معظم الأحيان على صخرة العزلة التى فرضتها الإمامة على اليمن[٢] ، بل أن سياسة العزلة هذه جعلت انضمام الإمام إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م مشوباً بالكثير من مظاهر التردد والخوف وهو نفس الموقف الذى اتخذه الإمام يحيى تجاه الدول العربية نتيجة خوفه من الدخول فى علاقات خارجية ، وقد بدا هذا واضحاً فى موقف اليمن الانعزالى فى عهد الأئمة حتى بعد أن أصبح لليمن مقعد فى الأمم المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٤٧م ، لذلك فالتبعة والمسئولية التاريخية تقع على حكومة الإمامة فى اليمن التى اعتبرت نفسها سلطة مقدسة لا تعلوها سلطة أخرى ، ولم يكن من المستغرب بعد كل هذا أن تظهر فى اليمن تيارات مضادة لسياسة الإمام وأن يحاول اليمن مراراً الإطاحة بحكومته الرجعية ، وثمة عوامل أخرى تجمعت وكانت سبباً فى ظهور هذه التيارات المضادة لحكم الإمامة فى اليمن ومنها أولاً : الصراع الأسرى المألوف بين أبناء الإمام العديدين من جهة وبين الأسر الكبيرة من جهة أخرى ، حيث تطلعت هذه الأسر إلى أن تجعل الإمارة غير محصورة فى أسرة بعينها هى أسرة حميد الدين ، ولذلك كان أخذ البيعة بولاية العهد للأمير أحمد عاملاً حاسماً فى إثارة الحركة التى تزعمها "عبد الله الوزير" فيما بعد[*] والذى استغل أن الإمام يحيى لم يكن محبوباً بقدر ما كان مرهوباً بينما أن ولى عهده أحمد اشتهر بالقوة والغلظة ، ثانياً : وجود بعض المغامرين من البلاد العربية فى

---

(1) Wenner, M.W.; : Op. Cit., P. 257.

(٢) فاروق عثمان أباظة : الحكم العثمانى فى اليمن (١٨٧٢م – ١٩١٨م) ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ص ٤٤٥.

(*) "عبد الله الوزير" هو من كان وراء حركة عام ١٩٤٨م والتى أدت إلى اغتيال الإمام يحيى بن حميد الدين وإعلانه إماماً على اليمن ، وينتمى إلى فرع من الهواشم وكان فى نفس الوقت متزوجاً من ابنة الإمام ، وقد تطلعت أسرة آل الوزير إلى الإمامة فى اليمن حيث كانت ترى أن تطلق الإمامة لجميع الأسر المتبقية إلى البيت الهاشمى .. راجع :
– صلاح العقاد : "المشرق العربى المعاصر" ، المرجع السابق ، ص ص ٥٨٨ : ٥٨٩.

صنعاء ، ويبدو أن عوامل الأخوة العربية دفعتهم إلى الاهتمام بشئون اليمن والرغبة فى تطويره بالقدر الممكن ومن هؤلاء الضابط العراقى "جمال جميل" والذى دبر بنفسه عملية اغتيال الإمام "يحيى" ، وكذلك "فضيل الورتلانى" الجزائرى الأصل وهو عضو فى جماعة الأخوان المسلمين بمصر والذى بعث به زعيم هذه الجماعة "الشيخ حسن البنا" ثالثاً : وجود نواة للمعارضة السياسية ، ولم يكن بوسع هذه المعارضة أن تمارس نشاطها داخل اليمن فالتجأت إلى "عدن" وهى أقرب مركز متحضر فى شبه الجزيرة ، ورحبت السلطات البريطانية بهؤلاء اللاجئين لاستمرار الخلاف على مسألة الجنوب مع حكومة "صنعاء" على أن الانجليز لم يذهبوا إلى حد التواطؤ مع المعارضة فى تدبير انقلاب[١] ، وعلى الرغم من مقاومة الإمام يحيى لحركة التحديث والتغير لأنها كانت ستهدد سلطته المطلقة بكل تأكيد ، إلا أنه لم يكن بقادر على وقف أو منع قدر من التنوير السياسى الذى كان ينفذ إلى اليمن.

كان فى أنحاء اليمن المتعددة طلائع من الشباب الواعى تسربت إليه الثقافة الحديثة عن طريق الصحف والكتب المجددة ، واستطاعت بعض من الاعناصر اليمنية المستنيرة من المثقفين فى عام ١٩٣٦م من تكوين أول جمعية للإصلاح بقيادة "أحمد المطاع"[**] والتى سميت "هيئة النضال" ، كان أهم النقاط التى اتخذتها هذه الهيئة لنظامها هى[٢] : إثارة الصحف الخارجية والشخصيات العربية لنقد سياسة الإمام والأوضاع باليمن ، وقررت "هيئة النضال" الاتصال بالملك عبد العزيز آل سعود ، أملاً بأن تكون أية مقاومة أو ثورة صادرة منهم فى مأمن ، ولم تكن "هيئة النضال" على صلة أو معرفة بالملك عبد العزيز ، لذلك فقد رأت الهيئة الاستعانة "بعبد الله الوزير" والذى كان قد ارتبط بصلة قوية مع الملك عبد العزيز منذ التقائهما أثناء التوقيع على اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م ، واتفق أحمد المطاع مع رفاقه بأن يرسلوا وفداً سرياً يحمل رسالة من الأمير "عبد الله الوزير" على الملك عبد العزيز يشرح له فيها الموقف فى اليمن وتخوفه من الإمام وولى عهده أحمد وأوكلوا هذه المهمة للقاضى "عبد الله الشماحى" أحد أعضاء هذه الهيئة ليسلم الرسالة إلى الملك عبد العزيز أثناء موسم الحج ، وبالفعل ذهب الشماحى فى شهر ذى القعدة عام ١٣٦٥ هـ ، وهو يحمل رسالة وكتيب من "هيئة النضال" ، والتقى بالملك عبد العزيز وأظهر له الأخير استحسانه لارتباط النضال بإحياء تعاليم الكتاب والسنة وبوجود "عبد الله الوزير" والذى

---

(١) المرجع السابق ، نفسه.

(**) أطلق عليه أبو الثورة عام ١٩٤٨م ، وكان ضابطاً عسكرياً فى الجيش المتوكل ، وتخلصوا منه نظراً لمواقفه النقدية وتم نقله لتحرير جريدة الإيمان ، ولكنه لم يتهاون عن نقد سياسات الإمام حتى لمع اسمه فى اليمن ، وبدأ فى تكوين هذه المنظمة الاصلاحية السرية واتخذ من صنعاء مركزاً لها ، كما قام بإخراجها إلى حيز العمل واتخاذ عدة فروع وأعضاء لها فى مختلف أنحاء اليمن .. راجع :

- إدجار أوبلانس : اليمن – الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م ، ترجمة وتعليق د. عبد الخالق لاشين ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص ص ٨١ : ٨٢.

(٢) راجع برنامج هيئة النضال فى :

- وثائق منشورة عن مركز الدراسات والبحوث اليمنى : "ثورة ١٩٤٨م ، (الميلاد – المسيرة والمؤثرات)" ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ص ٥٢٣ : ٥٤٧.

كان الملك يرتاح له إلى جانب "هيئة النضال" ، ووعد بمساعدة الدعوى فى حدود إحياء السنة بحيث لا تخرج هذه الدعوى إلى صراع مع الإمام "يحيى" فهو معه على اتفاق ومعاهدة ، وأبلغ الشماحى بأنه على "عبد الله الوزير" ألا يحدث أية حركة فى حياة الإمام حيث أثنى عليه كثيراً فى خطبة ألقاها أثناء ترحيبه بالحجيج وقال "إن كان هناك من يفخر به فى تحقيق استقلال بلاده اعتماداً على نفسه وسعيه فإنه الأخ يحيى وأنا".[١]

وعلى الرغم من كراهية الملك عبد العزيز لولى العهد اليمنى "سيف الإسلام أحمد" إلا أنه كان يمقت أى حركات مضادة للإمام "يحيى" وخاصة أن الملك ابن سعود كان يخشى أن تتسع هذه القلاقل فى دولة مجاورة مثل اليمن يمكن أن يكون لها آثار أبعد فيما بعد.

ولم تكن "هيئة النضال" هى القوى المعارضة الوحيدة فى اليمن ، حيث قامت بعض العناصر الوطنية الأخرى بالهرب إلى الخارج وخاصة إلى "عدن" والقاهرة وذلك بعيداً عن قبضة الإمام وتمكن هؤلاء من إنشاء حزب الأحرار اليمنيين وأصدروا جريدة توضح أغراضهم سميت بجريدة "صوت اليمن" لنشر دعوتهم ، وكان ذلك فى عام ١٩٤٤م[٢] ، وتكونت جمعية أخرى للمعارضة سميت "الجمعية اليمنية الكبرى"[٣] ، وانضم إليها حزب الأحرار اليمنيين عام ١٩٤٦ ، وعندما أخذت حركة المعارضة فى الازدياد وصل إلى عدن فى نفس العام الأمير إبراهيم النجل التاسع للإمام يحيى والذى كان متذمراً من سياسة أبيه وانضم فى الحال إلى قوى المعارضة فى "عدن" وأصبح قائداً لها واتخذ لنفسه لقب "سيف الحق" بدلاً من سيف الإسلام ، وعلى الرغم من إرسال الإمام يحيى ابنه وولى عهده سيف الإسلام أحمد للواء "تعز" ليكون على مقربة من محمية عدن ، وليتمكن من القضاء على عناصر المعارضة هناك بالاتفاق مع سلطات عدن البريطانية[٤] ، إلا أنه لم يتمكن من القضاء على عناصر المعارضة هناك بالاتفاق مع سلطات عدن البريطانية ، إلا أنه لم يتمكن من القضاء على أصوات المعارضة التى بدأت تنتشر فى أرجاء اليمن ، وأصبحت مثار إزعاج حكام الجزيرة العربية[٥] ، وكان من بينهم الملك عبد العزيز آل سعود الذى كان قلقاً من ازدياد وطأة المعارضة ضد الإمام يحيى بن حميد الدين.

---

(١) راجع تفصيلياً هذه الأحداث فى :
– وثائق مركز الدراسات والبحوث اليمنى : "ثورة ١٩٤٨م ، (الميلاد – المسيرة – المؤثرات)" ، المرجع السابق، ص ص ٢٣ : ٤٥.

(٢) حسن إبراهيم حسن : "اليمن البلاد السعيدة " ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨م ، ص ١٣٥.

(٣) راشد البرادى : "اليمن والانقلاب الأخير" ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ص ٢٧ : ٣١.

(1) Ingrams, H. : Op. Cit., P. 87.

(٥) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٩٦.

وفى محاولة من الجمعية اليمنية الكبرى للقيام بأية حركة مضادة للإمام يحيى اخترقت مجموعة منهم القصر الإمامى فى ١٧ يناير ١٩٤٨م[١] وحاولت اغتيال الإمام الذى كان قد اشتد به المرض ، ولكن باءت هذه المحاولة بالفشل ، إلا أن بعض الصحف العربية فى القاهرة وبغداد نشرت خبر وفاة الإمام يحيى فضلاً عن إخبار عدن وكان الخبر غير صحيح ، وانزعجت الرياض لذلك وبادرت بتكذيب هذا الخبر[٢] ، وأصبح هذا الحادث إنذاراً ببدء الاستعداد الفعلى للانقلاب والحركة الكبرى باغتيال الإمام يحيى وإعلان "عبد الله الوزير" إماماً بدلاً منه.

وقد أدى إزدياد وطأة المعارضة اليمنية ضد سياسة الإمام يحيى بن حميد الدين وموقف الأخير منها إلى قيام صدام مسلح كان الإمام يحيى نفسه ضحية له ، حيث دبر الثوار أمرهم وقرروا قتل الإمام غيلة عند خروجه إلى مزارعه حول صنعاء للنزهة فى ١٧ فبراير من عام ١٩٤٨م[٣] وقد أسرع ابن الوزير فاستولى على الحكم ، وأعلن فى اليوم التالى لمقتل الإمام مبايعته بالإمامة[٤] وأعلن أن الأهالى انتخبوه إماماً شرعياً وملكاً دستورياً ، كما أعرب عن استعداده للاسترشاد بآراء جامعة الدول العربية فى حدود ميثاقها[٥] ، وذلك من خلال البرقيات التى بعث بها "عبد الله الوزير" وكذلك حسين الكبسى وزير الخارجية الخارجية الجديد إلى أمانة الجامعة.

وقد عقدت جامعة الدول العربية دورة خاصة للنظر فى أحداث اليمن[٦] وقرر مجلس الجامعة الالتزام بالحياد فى هذا النزاع الداخلى وعدم السماح لأية دولة عربية أو أجنبية بالتدخل ، وأنه بناء على البرقية التى بعث بها وزير خارجية اليمن الجديد القاضى "حسين الكبسى" والذى يطلب فيها الاعتراف بالحكم الجديد ، فإنه تقرر عدم الاعتراف بإمامة "الوزير" حتى تقوم لجنة سياسية سداسية برئاسة أمين عام الجامعة "عبد الرحمن عزام باشا" بزيارة إلى اليمن لدراسة الموقف ، وقد تقرر إرسال لجنة تمهيدية لتقصى الحقائق والاطلاع على الأحوال والتمهيد لزيارة وفد الجامعة العربية لليمن.[*]

---

(3) Macro, E. : Yemen and the Western World, London, 1968, PP. 77 : 78.
(4) Philby, H. St., John : Op. Cit., PP. 349 : 350.
(5) Lenczoweski, G. : The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, New York, 1953, P. 459.

(٤) محمد يحيى الحداد : "تاريخ اليمن السياسى" ، الجزء الخامس ، الطبعة الرابعة ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص ص ٣٧٩ : ٣٨٠.

(٥) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٩٩.

(٦) صلاح العقاد : "المشرق العربى المعاصر" ، المرجع السابق ، ص ٥٩٠.

(*) أرسلت هذه اللجنة فى ٢٢ فبراير ١٩٤٨م إلى صنعاء ، وتكونت من مبعوثين للجامعة العربية وهما "عبد المنعم مصطفى بك" من وزارة الخارجية المصرية ، ودكتور/ "حسن اسماعيل" المستشار التجارى للمفوضية المصرية فى

وفى ذلك الوقت بدأ الملك عبد العزيز آل سعود يلعب دوراً هاماً ومؤثراً فى هذه الحقبة الزمنية من تاريخ اليمن ، فقد بدأت الحكومة الجديدة التى تشكلت عقب الانقلاب فى اليمن الاتصال ببعض الحكومات العربية وذلك كسباً للتأييد والمساندة ، وبالطبع كان على رأس هذه الحكومات حكومة المملكة العربية السعودية ، لذلك فقد أبرق الإمام الجديد "عبد الله الوزير" إلى الملك عبد العزيز آل سعود فى اليوم الثانى من الانقلاب يطلب منه الدعم والمساندة ، ويبدو أن الملك ابن سعود كان متشككاً فى ظروف مقتل الإمام يحيى لذلك لم يرد على هذه البرقية.[١]

وعندما علم الملك السعودى بمقتل الإمام يحيى على أيدى الثوار ، وقف من الانقلاب موقفاً عدائياً صريحاً ، وأصبح ما يجرى فى اليمن فى هذه الفترة مثار اهتمام من "ابن سعود" وكان سيف الإسلام "أحمد بن يحيى" ولى العهد اليمنى يقيم منذ فترة فى "تعز"[٢] ليرقب حركة "الأحرار اليمنيين" فى "عدن" ، ولما وقع الانقلاب وعلم بأنباء مقتل والده الإمام يحيى وإعلان تنصيب "عبد الله الوزير" إماماً توجه إلى "حجة" وبعث ولى العهد برسالة إلى "الملك عبد العزيز"[٣] حيث كان عليه أن يكسب موقف الملك عبد العزيز ، أو أن يظل على الأقل محايداً ، لأنه كان يظن أن لم يكن متأكداً أن الملك عبد العزيز يقدر عبد الله الوزير ، ويفضله عليه ، ويخاف من اعترافه بإمامة الوزير ، ومن تأييده له ووقوفه بجانبه إذا تنازعا ، لذلك بعث بهذه الرسالة والذى حذره فيها أن خطورة هذا الحادث الذى راح ضحيته والده الإمام يحيى لا تقف عند حدود اليمن ، ولأن الثورة ومقتل أبيه وراءها حركة تسمى "بالأحرار اليمنيين" والأخوان المسلمون وكلاهما خطر على العروش والأسر والملوك ، لذلك فقد طالب الأمير "أحمد" من الملك عبد العزيز بأن يتناسى ما كان بينهما من خلاف فاليوم غير الأمس ، وأنه سيكون له ابناً إذا رضى الملك أن يكون له أباً ، مستمداً منه النجدة والمؤازرة ، وطالبه بأن يعمل على تأخير وصول بعثة الجامعة العربية إلى صنعاء ولذلك تحركت لجنة الجامعة العربية فى طريقها إلى صنعاء ، وبدلاً من ذهابها إلى "الحديدة" ذهبت إلى "جدة" حيث استدعاها الملك عبد العزيز إلى "الرياض" وأفهم الملك الوفد بأن الوضع فى اليمن قد التهب بعدما بدأ ولى العهد فى الاستيلاء على الحكم ، وأن مطار "صنعاء" قد حرقه البدو وبعض

"برن" للقيام بتحريات تمهيدية ، وقد استقبلهما وزير الخارجية "حسين الكبسى" غير أن نتيجة زيارتهما كانت سلبية .. راجع :

- الأهرام ، العدد / ٢٢٥٠٣ الصادر فى ٢٢ فبراير من عام ١٩٤٨م.
- Macro, E. : Op. Cit., PP : 80-81.

(١) سنت جون فيلبيى : المرجع السابق ، ص ٥٤٣.

(3) Macro, E., : Op. Cit., P. 82.

(٣) سلطان ناجى : المرجع السابق ، ص ١٨٣.

- Bidwill, R., : "The Two Yemens", Middle East Centre Cambridge, 1981, P. 1199.

العناصر الفوضية ، وأخذت لجنة الجامعة العربية ترقب الأحداث عن بعد ، وتنتظر ما سيستقر عليه الأمر أخيراً.(١)

وظلت الحكومة الجديدة فى اليمن تنتظر وصول بعثة الجامعة العربية وتنتظر عونها المرتقب دون طائل ، واضطرت أن تبعث بدورها وفداً مكوناً من "عبد الله بن على الوزير ، ومحمد محمود الزبيرى ، والفضيل الورتلانى" لملاقاة بعثة الجامعة العربية فى الرياض(٢) وبالطبع طالب هذا الوفد مقابلة الملك "ابن سعود" وهنا ظهر ذكاء الملك السعودى الذى سمح لهذا الوفد بمقابلته وأن يشرح له ابن الوزير أعماله وأغراضه وذلك من خلال اجتماع عام وعندما فرغوا من مطالبهم ، ثار عليهم غاضباً وقال لهم :(٣) "كيف تستطيعون الحضور إلى وتطلبون معونتى وأنا صديق سيدكم" ، ثم أشار بإصبعه إليهم قائلاً "أنتم أيها الناس قتلة ، وقد أتيتم إلى كضيوف عندى واسمعتمونى ما عندكم ، وأنا الآن أطالبكم بأن تتركوا بلادى حالاً".(٤)

والجدير بالذكر أن الدول العربية الأخرى قد وقفت من النظام الجديد نفس هذه الموقف تقريباً ، إذ أنها لم تعترف به ، وحاولت كل من مصر والعراق والأردن مساعدة الأمير أحمد ، مع الملك عبد العزيز آل سعود. (٥)

واستطاع الأمير "أحمد" أن يجمع حوله جيشاً قبلياً كبير العدد وخاصة من القبائل المواليه للإمامة الزيدية وعلى رأسهم قبيلتى "حاشد وبكيل" وتلقى الأموال والأسلحة من المملكة السعودية من المناطق الشمالية القريبة من الحدود السعودية(٦)، ثم اتجه الأمير "أحمد" إلى صنعاء وقام بمحاصرتها من كل الجبهات وفى ١٤ مارس ١٩٤٨م استولى على العاصمة ودخلها وتمكن من القضاء على الانقلاب بعد حوالى ستة وعشرين يوماً من قيام حكومة "عبد الله الوزير" وأطاح بها ، وفى ١٩ مارس ١٩٤٨م تم اعتقال الوزير وأعوانه ، وأرسلهم إلى سجن "حجة" وهناك تم إعدامهم فى أوائل أبريل.(*)

---

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمنى : ثورة ١٩٤٨م ، المرجع السابق ، ص ص ٢٩٤ : ٢٩٦.

(2) Philby, : Op. Cit, P. 350.

– أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى ، المرجع السابق ، ص ١٤١.

(٣) محمد كمال يحيى : المرجع السابق، ص ص ٨٠١ : ٨٥.

(٤) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٥٠١.

(1) Macro, E. : Op., Cit., P. 82.

(2) Halliday, F. : Op., Cit., P. 109.

(*) وصل عدد من حكم عليه بالإعدام حوالى واحد وثلاثين من أعضاء الحكومة الدستورية الجديدة ، وحكم بالسجن لسنين متفاوتة على من بقى من الآخرين .. راجع :

وتناقل العالم خبر انتصار "أحمد" واستعادته عرش أبيه ، وظلت الإمامة فى أسرة "حميد الدين" ، وبادرت الجامعة العربية بالاعتراف بالإمام الجديد ، ووصل إلى الإمام "أحمد" فى صنعاء وفد خاص مكلف من الملك عبد العزيز آل سعود لتهنئته بتوليه عرش اليمن وانتصاره على أعدائه.[١]

وهكذا اتضح موقف الملك "عبد العزيز آل سعود" من انقلاب عام ١٩٤٨م والذى رفض استخدام العنف فى تغيير السلطة الشرعية بأى مكان فى شبه الجزيرة العربية حيث اعتبره نذيراً بالخطر على نظامه فى مملكته ، والقضاء على هذه الأفكار والأعمال الثورية خشية انتشار عدائها إلى باقى بقاع الوطن العربى ، ولم تستطع هذه الحركة توضيح أغراضها ، ولم تصبح ثورة حقيقية تؤدى إلى التغيير المطلوب فى أوضاع اليمن وبدت أهم عوامل فشل هذه الحركة متمثلة فى :

١- ضعف قوى الانقلاب نفسها وأول مصادره ذلك التناقض الكامن بين عناصر المعارضة المحافظة والمعارضة التقدمية المتحالفة والذى سبب الانشقاق داخل صفوف الانقلابيين فى بعض المسائل الحاسمة وضعف أحكام تنظيمهم.[٢]

٢- غياب الوعى السياسى لدى الشعب اليمنى[٣] على الرغم من مساوئ حكم الإمامة والتى شعر بها هذا الشعب ونتجت عن أن الانقلابيين لم يقوموا بأية عملية تنظم بها الجماهير ، وتؤكد رغبة الشعب اليمنى وهو صاحب الحق فى تقرير مصيره وتجاهل الحركة دور القبائل فى اليمن وتأثيراتها فى المجتمع.

٣- فقدان الدعم الخارجى من الأنظمة العربية والتى لم تستطع الحركة أن تقنعها بأغراضها ، إضافة إلى أن البنية السائدة للنظم العربية بنية ملكية محافظة ولذلك كانت استجابتها عموماً سلبية للغاية ، وقد كان لدور الملك عبد العزيز آل سعود أكبر الأثر فى فشل هذه الحركة عندما بادر "أحمد" ولى العهد ا ليمنى بالاتصال بالملك عبد العزيز يعلمه بالحادث وبأن خطورته لا تقف عند اليمن لأنه "وليد حركة من يسمون أنفسهم بالأحرار والأخوان المسلمين وكلاهما خطر على الملوك وأسرهم وكذلك على الدين"[٤] وبذلك فقط ضغط الأمير "أحمد" على وتر حساس حيث لم يكن الملك عبد العزيز أقل وعياً بقضيتهما المشتركة ومن ثم فقد منحه المساعدة مالاً وذخيرة وتناسى أحقاد الماضى مما كان لذلك من أثر حاسم فى نجاح "أحمد" فى تولى عرش أبيه ، ولم يكتف

- القاضى عبد الله عبد الكريم الجرافى : المرجع السابق ، ص ١٣٤.

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٥٠٢.

(٢) أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق، ص ٨٣.

(1) Wenner, M.W. : Op. Cit., PP 107-108.

(٤) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٥٠٥ ، وكذلك أحمد يوسف أحمد : المرجع السابق ، ص ٨٤.

الملك عبد العزيز بذلك بل اتصل بغيره من الملوك فضمن أحمد تأييد الأردن والعراق ومصر ، ثم كان دوره المرتبط بموقف الجامعة العربية والذى جاء تعبيراً عن موقف الحكومات العربية.

٤- لم تستطع الحركة أن تكسب تأييد قوى خارجية أخرى مؤثرة وهى بريطانيا[١] والتى تملك تأثيراً لم تستخدمه وإذا صحت الروايات التى أعلنت عن تورط بريطانى فى مساندة الانقلاب لتغير مصير هذا الانقلاب كلياً.[*]

ولم يؤد هذا الانقلاب إلى تغيير يذكر فى اليمن ، وإن ظل فى نفس الوقت الشرارة الأولى ذات الدلالات الواضحة والأثر الكبير فى تاريخ اليمن الحديث ، وعادت عجلة الأحداث فى اليمن إلى ما كانت تسير عليه ، ولم يختلف عهد الإمام أحمد عن عهد الإمام يحيى ، وسار على نهج والده ، وبنفس الأسلوب وأصبح عهده امتداداً لعهد أبيه.[٢]

أما عن العلاقات السعودية – اليمنية بعد هذا الحدث فقد استقرت بأسلوب الصداقة الحذرة ، وظل الملك عبد العزيز يوالى نصحه للإمام اليمنى بإصلاح نظم الحكم فى بلاده[٣] ، وعندما توفى الملك عبد العزيز آل سعود فى عام ١٩٥٣م قام وريث عرش الإمام الأمير "محمد البدر" برئاسة الوفد اليمنى لتقديم تعازى والده وبلاده فى وفاة الملك السعودى.[٤]

---

(١) راشد البرادى : المرجع السابق ، ص ص ٢١ : ٢٢.

(*) كان حاكم "عدن" قد تبادل المكاتبات مع الأمير "سيف الحق إبراهيم" عند فرار الأخير إلى "عدن" حيث طلب الحاكم من الأمير بالا يقوم بأى نشاط سياسى ضد الإمام ، وأن الأمير "إبراهيم" قد تعهد بهذا فعلاً ، ولكن كان هذا كله شكلاً رسمياً فقط ، فمن المعروف أن كلا الطرفين لم يراعيا ما تعهدا به ، ومن ناحية ثانية ، كانت انجلترا تخشى أن تتهم بمساعدة الثورة حتى لا يقال عنها أنها تحاول التدخل فى شئون اليمن الداخلية ، وبذلك تثير ثائرة القوى الأخرى المعنية بأمر اليمن ، وكان حاكم عدن قد رفض طلب الإمام "عبد الله الوزير" بنقل الأمير "سيف الحق إبراهيم" على متن إحدى الطائرات البريطانية إلى صنعاء ، كذلك رفض طلباً آخر للوزير بأن يأمر بعض وحدات الطيران التابعة للبارجة "Comet" والتى كانت راسية حينئذ بالقرب من الحديدة ، للقيام برحلات استطلاع للكشف عن تجمعات القبائل التابعة لولى العهد وتحركاتها ، وعلى الرغم من ذلك الموقف المحايد من جانب حكومة لندن تجاه الإنقلاب إلا أنها لم تمنع الصحافة المصرية من أن تطلق العنان لتخيلاتها حيث اتهمت الإنجليز بحادث اغتيال الإمام يحيى تمهيداً للتدخل فى شئون اليمن الداخلية .. راجع

– محمد كمال يحيى : المرجع السابق ، ص ص ٩٣ : ٩٥.

(٢) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٥٠٦.

(٣) جريجورى جويس : المرجع السابق ، ص ٩٦.

(٤) أحمد عسه : المرجع السابق ، ص ١١٧.

الفصل الثـالث

التأثير الدولى على سير العلاقات السعودية اليمنيـة فى الفترة من (١٩٣٢ – ١٩٥٣) م

أولاً : التنافس الأنجلو إيطالى فى شبه الجزيرة العربية.

ثانياً : التنافس الأمريكى الروسى فى شبه الجزيرة العربية.

ثالثاً : السعودية واليمن داخل النظام الإقليمى العربى وجامعة الدول العربية.

مقدمة :

برزت الإيديولوجية الاستعمارية فى منطقة شبه الجزيرة العربية فى رغبة بعض الدول الأوروبية فى تعميق الانقسامات بين الكيانات السياسية الموجودة فى المنطقة حيث سعت الأيديولوجية البريطانية إلى تعميق هوة الخلافات وفقاً لمنطق" ضرب قوة بأخرى"To play on force Against the other" فقد كانت بريطانيا تخشى من قيام اتحاد اليمن الشمالى بجنوبه خوفاً من تزعم اليمن الموحد لكل المنطقة الجنوبية من الجزيرة العربية وبالتالى التحكم فى مداخل خليج عمان والخليج العربى من الشرق وكذا مدخل البحر الأحمر من الغرب ، واليمن بشقيه الشمالى والجنوبى كلاهما يعدان عمقاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية، ومع بروز قوى أوربية أخرى فى المنطقة أدى ذلك إلى سخونة الموقف (السعودى اليمنى) فى إطار تشبث بريطانيا بوجهة النظر السعودية نكاية فى إيطاليا تلك القوى التى تشبثت هى الأخرى بوجهة النظراليمنية، الأمر الذى عمل على تدويل المعضلة الحدودية بين الدولتين العربيتين، وتدخل دول أخرى بدأت تنظر إلى مصالحها فى المنطقة، فتاهت مفاهيم السيادة والشرعية فى ظل هذا التسابق الاستعمارى ناهيك عن الوضع القبلى المعقد الذى تركته السياسة البريطانية بين اليمن والسعودية، وحمل الموقف البريطانى العديد من المتناقضات لتترك بريطانيا مجال نفوذها فى المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى يؤرخ لدورها السياسى فى المنطقة بانتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م والتى ينتظر أن تلعب دوراً محورياً فى السياسة الدولية للعالم بعد هذه الحرب.

أما على المستوى الإقليمى، فقد برزت مسألة الزعامة والتوازن الإقليمى والتنافس من أجل الرغبة فى الهيمنة، أو الخوف من التهميش والابتلاع لدى الدولتين السعودية واليمنية، لذلك فقد كانت جامعة الدول العربية هى أصدق تعبير عن السلوك الإقليمى للدولتين السعودية واليمنية.

أولاً : مظاهر التنافس الأنجلو-إيطالى وتأثيره على العلاقات السعودية – اليمنية :

نشأ العامل الخارجى فى سير أحداث الجزيرة العربية نتيجة بحث بريطانيا القوى العظمى فى ذلك الوقت عن محطات ومراكز لها فى طريقها إلى الهند لتأمين مستعمراتها هناك ثم لتأمين هذا الطريق نفسه ، حيث أسرعت إنجلترا بالسيطرة على الممر العربى وخاصة هوامشه الساحلية فى عدن والسواحل الجنوبية والشرقية وذلك بسبب الأهمية الكامنة فى استراتيجية الجزيرة العربية فهى كقوة بحرية تسعى أساساً إلى الاستعمار الساحلى ، وخاصة عندما شقت قناة السويس إزدادت هذه الأهمية وأصبح دافعها الاستعمارى أقوى من ذى قبل حتى تأمن طريق مستعمراتها الأسيوية.[١]

وقد أدى هذا الدافع الاستعمارى إلى تأكيد التفتيت السياسى الموجود فعلاً فى الجزيرة العربية أو بمعنى آخر كان الاستعمار هو العامل الثانى إلى جانب الأوضاع الخاصة بالجزيرة العربية ، وخاصة بعد تنامى دور الشخصيات العربية وخاصة "عبد العزيز آل سعود" ، و "يحيى بن حميد الدين" وتكوينهما المملكتين السعودية والزيدية المتوكلية.

وبعد احتلال بريطانيا لعدن فى عام ١٨٣٩م[٢] ، بدأت بريطانيا فى تنفيذ سياسة التهدئة فى المنطقة حتى تضمن استقرار الأمور فى عدن بما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والتجارية والبحرية ، حيث كان موقع "عدن" الاستراتيجى الهام كان يحتم وجود هدوء نسبى كى تستفيد بريطانيا فيها بفائدة محققة ، وعلاوة على ذلك فإن "عدن" كانت فى غاية الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، فالطريق التجارى الذى تعبر خلاله منتجات إنجلترا والهند سيحقق التبادل التجارى مع اليمن وحضرموت ، هذا بالإضافة إلى أن التجارة مع الشاطئ الإفريقى الشرقى سوف تتركز فى "عدن" لكل ذلك كان لا بد من هدوء الأحوال فى "عدن"[*] ، ولن يتحقق ذلك الاستقرار بوجود القوات العسكرية البريطانية فقط ، ومن ثم بدت واضحة أهمية تكوين العلاقات الودية مع الحكام العرب فى المنطقة ضماناً لولائهم ، كما كان الأمر يهم هؤلاء الحكام العرب بالتأكيد نظراً لأهمية "ميناء عدن"[٣] فى تجارتهم وكانت السلطات البريطانية فى "عدن" قد حاولت جذب الإمام "يحيى بن حميد الدين" إليها معتقدة فى مرونته وفى سهولة إغرائه أو

---

(١) سيد مصطفى سالم : "تكوين اليمن الحديث، الطبعة الرابعة"، معهد الدراسات العربية، القاهرة،١٩٩٣ ، ص ٥١.

(٢) جاد طه : "سياسة بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية"، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ٣٥١.

(*) كانت العمليات التجارية بين عدن والسعودية واليمن تعتمد وبصفة رئيسية على ميناء "عدن" فى تسويق منتجاتهم خاصة اليمن ، حيث لم يكن لديها ميناء معد لاستقبال السفن التجارية الضخمة ، وعندما تم إصلاح ميناء الحديدة على البحر الأحمر قام بالتجارة المباشرة دون وساطة مع عدن .. راجع :

– المرجع السابق ، ص ٣٥٤.

(3) Wenner, M. W : Modern Yemen (1918-1966), Hsopkins University, 1967, pp 147-148.

الضغط عليه ، فكانت قد أرسلت له سيارة فاخرة باسم الملك "جورج الخامس" عام ١٩١٩م ، وعادت فى عام ١٩٢١م وأرسلت مساعد المقيم السياسى فى عدن يحمل الهدايا ، ويبغى الوصول على تسوية للمشكلات المعلقة بشان الحدود مع المحميات فى الجنوب ، وبهدف الوصول إلى الاتفاق والصداقة بين القوتين المتعارضتين ، ولكن هذه البعثة لقيت الصعاب فى الطريق بين الحديدة وصنعاء واحتجزها الأهالى فى الأسر مدة ثلاثة أسابيع ، وبعد استيلاء اليمن على "الحديدة" اعتقد الجانب الريطانى أن ذلك يقضى على الخلاف القائم ويمهد الطريق للوصول إلى اتفاق مع الإمام "يحيى" ، فأرسلوا السير "جلبرت كلايتون" إلى "صنعاء" لمحاولة إقناعه بضرورة التفاهم مع بريطانيا والوثوق بها مثلما فعل معظم الأمراء العرب ، ولكن هذه البعثة ظلت ٢٦ يوماً فى صنعاء وتأكد فشل جميع مجهوداتها.(١)

وعندما ثارت مشكلة "عسير" ولجوء الأدارسة إلى "نجد" وطلب الحماية من "عبد العزيز آل سعود" ، كان من الطبيعى أن يحاول الإمام يحيى الربط بين الأطماع البريطانية فى الجنوب وبين حماية السعوديين للأدارسة فى عسير خاصة وأن "السير جلبرت كلايتون" هو من سوى مشكلات السعوديين مع كل من العراق وشرق الأردن وهى مناطق نفوذ بريطانية ، لذلك أصبحت العلاقة عكسية بين بريطانيا وكل من "السعودية واليمن" ، فأى تحسين فى العلاقة بين بريطانيا وأياً منهما تثير مخاوف الأخرى ، وخاصة بعد التقارب البريطانى السعودى ، فاتجه الإمام "يحيى بن حميد الدين" إلى دولة أوربية أخرى ازداد نفوذها قرب بلاده فى السنوات الأخيرة ، وظهر أنها تنافس بريطانيا منافسة لا غبار عليها ، وكانت هذه الدولة هى "إيطاليا" التى غيرت من سياستها نتيجة لوصول "موسولينى" على رأس الحزب الفاشستى إلى الحكم. وقد وجدت إيطاليا أن بريطانيا قد مهدت لها الطريق فى اليمن، وذلك بموقفها فى مسألة "عسير" ، ورأت إمكانية مد نفوذها على السواحل الشرقية لجنوب البحر الأحمر فى نفس الوقت الذى تحكم فيه إرتيريا على الساحل الإفريقى ، وبشكل يساعدها على التحكم فى خطوط المواصلات الدولية بين الشرق والغرب عند باب المندب.(٢)

وعند ازدياد التدخل البريطانى فى هذه المنطقة ، سعت الحكومة الإيطالية خلال مؤتمر السلام فى "باريس" عام ١٩١٩م إلى الحصول على "جزر فرسان" كجزء من حصصها فى آسيا وأفريقيا ضمن تعويضات الحرب العالمية الأولى ، والذى اعترض على ذلك المندوب البريطانى على أساس الاحتياج

---

(١) جلال يحيى: "العالم العربى الحديث والمعاصر"، الجزء الثانى، المكتب الجامعى، الاسكندرية، ١٩٩٨م ، ص ص ٩٣ : ٩٥.

(2) Macro, E., “Yemen and Western World, London, 1968, pp 131-132.

الاستراتيجى لبريطانيا لتلك الجزر وعلى أساس أنها قد منحت سلفاً إلى الإدريسى[١] ، ورأت إيطاليا أن تبحث لها عن حليف فى هذه المنطقة وسعت إلى ذلك ، وقد ذكر "جاكوب" مساعد المقيم السياسى البريطانى فى "عدن" أن كاتباً المانياً قد عبر عن رغبات الإيطاليين بقوله "منذ قرن مضى استطاع الإنجليز أن يجعلوا أنفسهم سادة فى "عدن" .. والآن ترمى إيطاليا نظراتها المتطلعة إلى سواحل اليمن والتى كانت رغبة قديمة ، وقد رأت أن الظروف قد سنحت لتحقيقها بظهور "الإدريسى" فى عسير ، فحاولت التقرب إليه للاستفادة من موانيه ، ومن منتجات بلاده لتحافظ على تجارتها من الضياع".[٢]

وخابت آمال إيطاليا عندما بدأ الإدريسى فى اللجوء إلى "ابن سعود" وطلبه الحماية وبدت بريطانيا مهتمة بهذه المنطقة ، فرأت إيطاليا أن طموحاتها لن تتحقق إلا بإقامة علاقات مع أحد زعماء عرب جنوب شبه الجزيرة العربية ، وعندما اتجه ابن سعود ومن بعده الإدريسى على بريطانيا ، أيقنت أن الإمام يحيى هو من سيحقق لها هذا الطموح ، ومنذ بدايات عام ١٩٢٦م لاحظت المخابرات البريطانية تدفق إمدادات أسلحة إيطالية على اليمن ، حيث بدأت إيطالية فى تنفيذ مخططها باستمالة الإمام يحيى لتحقق توازن القوى الذى كانت تسعى إليه ، وفى المقابل رفعت بريطانيا عن نفسها حظر توريد الأسلحة للمنطقة وبدأت فى إمداد كميات كبيرة من الأسلحة لمقابلة احتياجات ابن سعود ، كما أعطت كميات ضئيلة للإدريسى لعدم إغضابه ، ومن هنا بدأ سباق التسلح بين الزعماء الثلاث وازداد توتر الوضع فى جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ، وأخذت الحكومتان البريطانية والإيطالية تتأمل فى مصير "عسير" ومن سيؤول إليه مصيرها ، وبالتأكيد كانت كل منهما يهمها مصير "جزر فرسان" الاستراتيجية التابعة لعسير.[٣]

وكان حاكم إرتيريا "السنيور جاسبرينى" فى زيارة إلى اليمن فى أواخر أغسطس عام ١٩٢٦م ووقع مع الإمام "يحيى بن حميد الدين" الاتفاقية اليمنية الإيطالية ، والتى كانت من أولى المعاهدات

---

(١) فتحى العفيفى : "مشكلات الحدود السياسية فى شبه الجزيرة العربية" ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، منشورات المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٦١.

(٢) أمين الريحانى : "ملوك العرب" ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، المطبعة العلمية ، بيروت ، ١٩٥٤م ، ص ص ٢٧٣ : ٢٧٤.

– فاروق عثمان أباظة : "عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر (١٨٣٩م – ١٩١٨م)"، منشورات فى الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص ص ٥٤٧ : ٥٤٩.

(3) Troeller, G., British Policy towards Ibn Saud “1910-1926”, Cambridge University, 1972, pp 120-125.

الدولية التى اعترفت بمملكة اليمن واستغلالها وكمال سيادتها وتعهدت فيها إيطاليا بعدم التدخل فى شئون اليمن ، وجعلت هذه المعاهدة من اليمن منطقة نفوذ اقتصادى للإيطاليين ، وكذلك صرحت فيها الحكومة اليمنية برغبتها فى استيراد البضائع والآلات والفنيين من إيطاليا ، وتعهدت فيها الحكومة الإيطالية بإرضاء رغبات الحكومة اليمنية فى أقرب وقت وبأنسب ثمن ، وربطت هذه المعاهدة بين الدولتين لمدة عشر سنوات.[١]

وفضل الإيطاليون فى البداية أن يحققوا نجاحاً فى المجالات التى باءت فيها السياسة البريطانية بالفشل ومن ذلك محاولة إيطاليا كسب ود الإمام "يحيى" وفتح طريق جديد للتجارة مع اليمن ، وبالتالى تنجح فى تطويق "عدن" ومنافسة بريطانيا فى تكوين الإمبراطورية الإيطالية التى كانت تحلم بها فى الجنوب العربى المواجه لإريتريا وأثمر هذا كسب ود اليمن فضلاً عن إحراز أهمية استراتيجية واقتصادية.

وكانت المعاهدة الإيطالية اليمنية مثار قلق من السلطات البريطانية ، وسعت بالاعتراف بوجود مصالح لإيطاليا فى الجزيرة العربية ، وذلك حينما أشارت بريطانيا إلى ضرورة سعى الحكومتين للتفاهم بصراحة من أجل مصالحها فى شبه الجزيرة العربية خصوصاً بالنسبة إلى علاقاتهما مع الحكام العرب.[٢]

والحق يقال كان الإمام "يحيى" بارعاً فى سياسته مع إيطاليا حيث عرف كيف يستفيد من العروض الإيطالية دون أن يمكنها من التدخل فى خططه ، لذلك فلم يرتم الإمام "يحيى" فى أحضان إيطاليا كما قيل ، بل حاول أن يستفيد منها ومن إمداداتها العسكرية ، وقد حاول البعض أن يرى فى بقاء العلاقات اليمنية الإيطالية فى مستوى التعاون الاقتصادى دليلاً على ميل الإمام إلى زعماء الفاشستين وعلى وضعه لبلاده داخل منطقة نفوذهم الاقتصادى ، وساد هذا الاعتقاد وأصبح وسيلة لمهاجمة إيطاليا بأنها تحقق أطماعها الاستعمارية فى المناطق القريبة من البلاد العربية[٣] ، حتى جاءت صيحات التحذير للإمام يحيى وبشكل خاص من البلاد العربية التى يتفوق فيها النفوذ البريطانى والولاء والإخلاص للصداقة البريطانية.[٤]

وقد ثبت أن اليمن لم يصل إلى مرحلة الوقوع بين براثن الإستغلال الإيطالى ، كما أن نظرة ثانية لعدد الإيطاليين فى اليمن والمشاركة فى الأحداث الدولية تثبت أن اليمن لم يكن نفوذ سياسى إيطالى ،

(١) سنت جون فيلبى : "تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (السلفية)" ، تعريب عمر الديسراوى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ٤٦٩.

(2) F.O. 371/11448 : Memorandum by Mr. Field to foreign office about Italian War Aims and Claims in Regard to Arabia and the Red Sea, 17, July, 1926.

نقلاً عن :

– عصام ضياء الدين : "عسير فى العلاقات السياسية السعودية اليمنية (١٩١٩م – ١٩٣٤م) ، دار الزهراء للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٣٥.

(٣) جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ص ١٠٢ : ١٠٣.

(٤) محمد كمال يحيى : انقلاب عام ١٩٤٨م فى اليمن ، دار الطباعى للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٤٨.

فعلى أقل تقدير لم تقم إيطاليا بمحاولة إخراج البريطانيين من الجنوب العربى ، ويبدو أنه كان مضطراً لذلك أمام تهديد الاستعمار البريطانى ، إلا أن ذلك لا ينفى الدور الإيطالى المؤثر فى ذلك التنافس الاستعمارى على منطقة شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر وأثر ذلك كله على العلاقات السعودية اليمنية فى النهاية.[١]

وقد كان النزاع الاستعمارى الأنجلو إيطالى بخصوص "جزر فرسان" والسيادة عليها حيث أكدت بريطانيا أنها لا تخص الإمام يحيى وأنه لا يحق له تهديدها لا سيما وأنها مكفولة بحمايتها بمقتضى اتفاقيتها مع الإدريسى والذى كان قد طلب منها الحماية ، لكن وإزاء هذا التدخل الإيطالى فى شؤون المنطقة والذى بات واضحاً بعد التوقيع على المعاهدة الإيطالية اليمنية عام ١٩٢٦م ، سعت بريطانيا بالاعتراف بوجود مصالح لإيطاليا فى الجزيرة العربية ، وذلك حينما أشارت الأولى إلى ضرورة سعى الحكومتين للتفاهم بصراحة من أجل مصالحها فى شبه الجزيرة العربية خصوصاً بالنسبة إلى علاقاتها مع الحكام العرب ، وبدأت بريطانيا تعيد النظر فى الموقف برمته مع إيطاليا وقررت رفع التعاون السياسى العام بين الدولتين عن طريق إبداء وجهات النظر وتبادل صريح من التفاهم بشأن مصالح الدولتين فى منطقة البحر الأحمر ، وتوجه السير "كلايتون" كمفوض بريطانى إلى "روما" ليعرض وجهة نظر بلاده على الحكومة الإيطالية ، حيث أرادت الحكومة البريطانية توضيح المبادئ والظروف التى تحكم سياستها فى الجزيرة العربية والبحر الأحمر مؤكدة على المبدأ القائل بتأمين طرق الإمبراطورية مع الهند والشرق مع عدم السماح لأى دولة أوربية بأن توطد أقدامها على ساحل البحر الأحمر خاصة فى "كمران وفرسان" كما أنها تحافظ على هذه الجزر من أن تقع تحت يد أى حاكم عربى معاد لها ، وأكدت على إيطاليا بأن الموقف فى جنوب غربى الجزيرة العربية يضطلع به ثلاثة من حكام العرب هم "الملك عبد العزيز – الإمام يحيى – "الإدريسى" ، وأنه فى حالة نشوب صراع بين الأخيرين فإنه من المحتمل أن يشترك فيه الملك عبد العزيز مما يترتب على ذلك مصاعب بين حكومتى "إيطاليا وبريطانيا" لارتباط الأولى واليمن بمعاهدة ، ولما بين الثانية والأدارسة معاهدة حماية.[٢]

وكانت وجهة النظر الإيطالية فى محادثات الجانبين أنها اعتبرت مصالحها ذات طابع تجارى ، بينما المصالح البريطانية يغلب عليها الطابع السياسى ، واقترحت أن يتم تقسيم الإقليم فى عسير بين الإمام "يحيى" والملك عبد العزيز على أن تكون الحصة الكبرى من نصيب "يحيى" بما فى ذلك "جزر

---

(١) جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٠٣.

(2) F.O. 371/12235 : Notes of Meeting Held in the palazochigi by sir. G clayton, 17, Jan, 1927.

نقلاً عن :

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ١٥١.

فرسان" ، لكن بريطانيا اعترضت على هذا الاقتراح الإيطالى ، فقدم الإيطاليون اقتراح آخر مؤداه أن تكون بلاد الإدريسى دويلة حاجزة بين اليمن من جهة والحجاز ونجد من جهة أخرى ، ولكن هذا الاقتراح قد انهار بدوره بإعلان الملك عبد العزيز والإدريسى معاهدة "مكة المكرمة" وبها فرضت الحماية على عسير[*] ، والتى كانت كرد فعل للمعاهدة اليمنية الإيطالية الموقعة عام ١٩٢٦م.

وأخرجت الدولتان البريطانية والإيطالية بياناً مشتركاً للتعاون السياسى فيما بينهما لرأب الصدع بين الأطراف المتنازعة (الملك عبد العزيز والإدريسى والإمام يحيى) ، والتأكيد على مراعاة مصالح الجانبين البريطانى والإيطالى فى البحر الأحمر وجنوبى الجزيرة العربية وتضمن هذا البيان المشترك ما يلى :

١- يجب أن تنتهج الحكومتان نهجاً قوياً لتهدئة الصراعات بين الرؤساء العرب كلما أمكن ذلك.

٢- يجب إنهاء الصراع بين القوى العربية المتنازعة وتخفيف الصراع بينهم حيث أن للحكومتين اليد الطولى على كل من الملك عبد العزيز والإدريسى والإمام يحيى ، ويجب التوصل إلى تسوية ودية وبطرق سلمية ترضى جميع الأطراف.

٣- على الدولتين ألا يتدخلا فى هذا الصراع إذا فشلت المساعى الحميدة من اجل السلام.

٤- أن المصالح الهامة الحيوية لكل من بريطانيا وإيطاليا تقتضى بألا يسمحا بأن تقيم دولة أوربية لنفسها وجوداً على شاطئ البحر الأحمر فى الجزيرة العربية وعلى الأخص فى جزر "كمران وفرسان" ، كما لا يسمحا بوجود هذه الجزر فى قبضة حكم عربى معاد.

٥- ضمان الحرية التجارية والاقتصادية على ساحل الجزيرة العربية وجزر البحر الأحمر لكل من مواطنى ورعايا الدولتين الكبيرتين ، وحمايتهم على ألا يمنح للحكومتين أى مميزات سياسية أو عسكرية.

٦- حيث أنه لا يوجد من الشخصيات الرسمية إلا من البريطانيين فى "كمران" لتأمين الخدمات الصحية والإدارية للحجاج فى "مكة" ، فإن حكومة صاحب الجلالة ترجئ النظر فى الطلب الإيطالى بإشراك طبيب إيطالى فى خدمة "الكرانتينا" إلى أن يبدأ عدد الحجاج فى المستعمرات أو الممتلكات الإيطالية فى التزايد إلى الحد الذى يبرر تواجد طبيب إيطالى.

٧- إن الحفاظ على المصلحة العامة المشتركة للدولتين يدعو على ممارسة نفوذهما على رؤساء العرب بقدر الإمكان والاحتفاظ بالصلات الودية الوثيقة بينهما فى كافة المصالح المتعلقة بالبحر

(*) راجع هذه المعاهدة فى مجموعة المعاهدات ملحق رقم (١).

الأحمر وجنوبى الجزيرة العربية ، وتجنب الخلافات السياسية فيما بينهما أو سوء الفهم من جنب الرؤساء العرب بالنسبة للأمور السياسية التى دعت الحكومتين لاتباعها حيال المناطق المذكورة.[١]

وبدت الأحداث فى الجزيرة العربية تسير ويحكمها الإتفاق الأنجلو إيطالى بشأن المنطقة ثم تحكمت فى سير الأحداث كذلك معاهدة مكة المكرمة عام ١٩٢٦م والتى خولت لعبد العزيز سيطرة كاملة على "جزر فرسان" ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى.[٢]

وقد نظر الإيطاليون لمعاهدة مكة المكرمة على أنها إنتصار للسياسات البريطانية فى المنطقة على الرغم من بريطانيا ليس لها يد فى عقدها، وأحبطت المعاهدة آمال إيطاليا للوصول إلى "جزر فرسان" ، أما الجانب البريطانى على الرغم من استيائه من عقد هذه المعاهدة فى البداية إلا أنه قبل بها لأنها أنهت أى التزامات عسكرية من جانبه إلى الإدريسى الذى كان دائم المطالبة بها ، ورأت بريطانيا كذلك أن ابن سعود حليف قوي وأكثر قدرة من الإدريسى المحتضر فى الدفاع عن جزر فرسان" من أطماع إيطاليا ثم حاولت تهدئة الأوضاع بينها وبين إيطاليا فمنحتها مشاركة فى الامتياز النفطى فى الجزر ، واتفقا فى النهاية على أن تكون هناك اتصالات مستمرة بين الطرفين للتشاور فى كل ما يستجد من قضايا قد تؤثر على الوضع السياسى فى البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية.

ورغم اتفاقية "روما" بين الدولتين الأوربيتين ، إلا أنهما لم يتهاونا عن المنافسة الاستعمارية والتى تخفى وراءها أغراضاً متناقضة ، فمن المعروف أن انجلترا وإيطاليا حاولتا اتخاذ مواقف عملية مشابهة أثناء النزاع السعودى اليمنى ، وإن كانت كل منها حاولت ألا تنفرد الأخرى بعمل ما ، فإيطاليا كان لها معاهدة مع الإمام عام ١٩٢٦م ، حيث رفعت من شأنها ، وعملت على تقوية نفوذها فى اليمن، ولكنها لم يكن لها إلا قنصلية عادية فى "جدة" كباقى الدول المختلفة[٣] ، أما إنجلترا فعلى الرغم من سعيها الدائم إقامة معاهدة مع الإمام يحيى بن حميد الدين ، إلا أنها كانت ترى أن الملك ابن سعود أسلس قيادة وأقل عناداً من الإمام "يحيى" كما أن الأول ليس له مطالب بعكس الثانى الذى كان دائم المطالبة بمنطقة عدن ، وهنا نستطيع أن نقول أن كلاً من الدولتين رأت مصلحتها فى طرف من الطرفين المتنازعين ، ففى حين

---

(١) عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ص ١٥٧ : ١٥٩.

(2) F.O. 371/12236 : Acting British agent and consul mayors Jeddah to his Britannic majesty's principal secretary of state for foreign affaris No, 17, 23 feb. 1927.

نقلاً عن :

– فتحى العفيفى : المرجع السابق ، ص ٢٦٦.

(٣) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤١٥.

كانت إنجلترا قد بدأت تنحاز أو تميل إلى جانب السعودية ، مالت إيطاليا إلى جانب اليمن ، وكان كل من الملكين العربيين يمثل قناعاً للمنافسة لوجهة النظر الأنجلو إيطالية بين هاتين الدولتين فى حقيقة الأمر ، وكانت هذه هى القاعدة التى سارت عليها الأحداث بعد ذلك ، وإن كان الحياد وعدم الانحياز هو الموقف الرسمى العلنى للدولتين الاستعماريتين لأن ميل الدولتين لم يترتب عليه أية مواقف عملية تدل عليه.

وقد تجلت اهتمامات كل من إنجلترا وإيطاليا بالنزاع السعودى – اليمنى فى عدة مظاهر أهمها :

١- إثارة مسألة الوضع الشرعى والحق التاريخى للسيادة على عسير.

٢- إتصالات البلدين بالملكين السعودى واليمنى.

٣- إرسال السفن الحربية إلى ميناء "الحديدة".

٤- التصريحات والتعليقات التى ظهرت أثناء النزاع.

إزاء المنافسة واحتدام الصراع بين الحين والآخر بين الملكين العربيين "ابن سعود ويحيى" حاولت كلتا الدولتين إثارة مسألة الوضع الشرعى فى "عسير" والدفاع عن حليف كل منهما ، ففى حين كانت بريطانيا قد قررت اعتبار عسير عام ١٩٣١م جزءاً لا يتجزأ من المملكة العربية السعودية[١] ، وكانت إيطاليا تشكك دائماً فى شرعية حكم المملكة السعودية لعسير واعتبارها تابعة للإمام "يحيى" واستندت فى ذلك على أنها كانت صنجقية فى ولاية اليمن إبان الحكم العثمانى وردت الحكومة البريطانية على ذلك بأن الإمام يحيى بعد أن صار حاكماً على اليمن ، توصل الأدارسة إلى حكم مستقل ومنفصل عن اليمن ولم يعد للإمام أى حقوق شرعية على عسير.[٢]

وعندما تفجرت الأوضاع بين البلدين عند تمكن القوات اليمنية من دخول "نجران" اقترحت الحكومة الإيطالية بوجوب إعادة النظر فى قرار الحكومة البريطانية بشان سيادة "الملك عبد العزيز" على منطقة عسير ، وكانت وجهة نظر إيطاليا "أن نجران وهى من المناطق المتنازع عليها ليست جزءاً من عسير على أساس أن الأخيرة هى "الحزام الساحلى الممتد قرب جيزان ولا تمتد للداخل قرب "نجران" ، فى حين

---

(2) F.O. 371/14483 : "The Under Secretary of state, foreign office to the under secretary of state, colonial office, 14. Feb., 1931.

أنظر :

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ١٩٥.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٦٤ : ٢٦٥.

كانت بريطانيا قد رأت أن الإمام يحيى ليس له اى حقوق فى عسير وأن الإدريسى هو الذى لجأ إلى الملك عبد العزيز كى يحتمى به لذلك فقد رأت دعم بريطانيا للملك السعودى والذى جاء بمقتضى وضعه القانونى فى عسير ، حتى عندما طلب الجانب الإيطالى مناقشة الموقف برمته مع المسئولين البريطانيين، عندئذ أوضح سير "جون سيمون" وزير الخارجية الموقف البريطانى بقوله .. "مما لا شك فيه أن السيادة على المنطقة التى يحكمها الإدريسى قد انتقلت بحكم القانون الدولى إلى الملك "ابن سعود .. وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبارها مسألة قابلة للتفاوض ..".[١]

وقد تطور سباق التنافس الاستعمارى بين الدولتين الأوربيتين إلى سباق لتسليح حليف كل منهما، حيث بدأت السعودية فى طلب قروض من الحكومة البريطانية فضلاً عن طلب مساعدة بالأسلحة والذخيرة مقابل أن يعامل برعاية أكبر المصالح البريطانية فى السعودية أو فى اليمن إذا قام بالهجوم عليها ، بعدما تأكد الملك السعودى أن الإمام يحيى ومصادر إيطالية يمدون الإدريسى بالأسلحة والذخيرة للهجوم على عسير بدعم من قوات يمنية ، فى حين كانت الإمدادات الإيطالية لليمن بالسلاح كانت تشكل المصدر الرئيسى لإمدادات الجيش اليمنى.[٢]

وعلى الرغم من هذه الأحداث ، إلا أنه ظلت هناك عوامل تحول دون نشوب حرب فى مقدمتها دور الدول الكبرى فى المنطقة فى منع وقوع هذه الحرب من منطلق أن الصدام المسلح بين الحاكمين العربيين "ابن سعود ويحيى" قد يؤدى إلى احتدام أكثر للصراع الأنجلو إيطالى.

وبناءاً على ذلك جاءت اتصالات الدولتين الأوربيتين بالأطراف المعنية فى هذا النزاع ، وكذلك كان على الملكيين "ابن سعود ويحيى" أن يتلمسا موقف بريطانيا وإيطاليا فى حالة نشوب القتال بينهما ، وما إذا كانتا قد تمسكتا بروح اتفاق "روما" عام ١٩٢٧م بعدم التدخل فى الصراع الداخلى فى شبه الجزيرة العربية ، وعلى الرغم من أن لكل من بريطانيا وإيطاليا وجهة النظر الخاصة بها فى هذا النزاع إلا أنهما انتهجتا سياسة التهدئة بين الحكام العرب المنافسين.

---

(١) جوزيف كوستنر : "العربية السعودية من القبلية إلى الملكية (١٩١٦ – ١٩٣٦م)"، ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٢٦٤.

(٢) راجع حالة الجيش اليمنى أثناء الحرب السعودية اليمنية والإمدادات الإيطالية له بالذخيرة فى :

– سلطان ناجى: "التاريخ العسكرى لليمن" ، الطبعة الثانية ، دار العودة، بيروت ، ١٩٨٥م، ص ص١٠١: ١٢٩.

وقبل نشوب الحرب استفسر "حافظ وهبة" رئيس المفوضية السعودية فى لندن وأحد مستشارى الملك عبد العزيز آل سعود ، عما إذا كانت بريطانيا ستؤيد العربية السعودية فى حالة نشوب حرب نظير حماية السعودية للمصالح البريطانية فى اليمن إذا ما كتب النصر للسعوديين ، وعلى الرغم من أن البريطانيين اعترفوا بالسيطرة السعودية على عسير كأمر واقع ، إلا أنهم لم يكونوا على استعداد لتأييد الغزو السعودى لليمن حيث انهم لم يرغبوا فى استفزاز الإيطاليين ودفعهم إلى تأييد الإمام يحيى بلا مبرر ، حيث أن وفداً بريطانياً من عدن برئاسة الكولونيل "وايلى" كان من المقرر أن يجرى مفاوضات مع الإمام حول حدود اليمن مع المحميات الخاضعة للسيطرة البريطانية ، كما رفض البريطانيون فى مفاوضاتهم مع الإيطاليين الضغط على ابن سعود لتجنب الاشتباكات السافرة ، وفى نفس الوقت رفضوا الاعتراف بأى حق "ليحيى" فى عسير ، وفى يوليو عام ١٩٣١م ، صرح "سيرجون سيمون" وزير الشئون الخارجية البريطانية بأن "بريطانيا لا تستطيع الموافقة على المطلب السعودى" ، ومن ثم لم يرد البريطانيون تشجيع نشوب حرب فى اليمن فى ذلك الوقت بالرغم من عدم اعتراضهم على السيطرة السعودية على عسير ولقد أدى هذا الموقف البريطانى من التخفيف من حدة العداء السعودى لهم. [١]

وقد بذل الإيطاليون قصارى جهدهم لمنع الإمام من البدء بحملة عسكرية متهورة ، فعلى الرغم من تأييدهم لمطالب الإمام فى عسير ، كان الأمل يحدوهم فى منع السعوديين من السيطرة على المنطقة من خلال التعاون مع البريطانيين ، وسعى الإيطاليون إلى تجنب كل من الاشتباك مع البريطانيين والقطيعة التامة مع العربية السعودية ، إذ رغم اهتمامهم بحماية الطرق البحرية فى البحر الأحمر ، لم يرغب الإيطاليون فى المخاطرة بحدوث قطيعة مع "ابن سعود" ، وفى نوفمبر من عام ١٩٣٣م ، اجتمع مع ابن سعود مبعوث إيطالى مع "ابن سعود" ، وفى نوفمبر من عام ١٩٣٣م ، اجتمع مع ابن سعود مبعوث إيطالى فى "جدة" أبلغه أن إيطاليا تهدف إلى الحفاظ على علاقات ودية مع كل من ابن سعود[*] والإمام.

وأثناء الحرب خشى كل جانب من الدولتين البريطانية والإيطالية إثارة الوضع أكثر من ذلك حتى لا تقودهما إلى المواجهة الصريحة بينهما.

ففى أوائل شهر مايو عام ١٩٣٤م وأثناء احتدام الصراع ، أبلغ البريطانيون الجانب الإيطالى أنهم سيلتزمون بدورهم بالحياد التام فى الصراع ، وكانت "لندن" تخشى إثارة التدخل الإيطالى[٢] ، وعلى الرغم

---

(١) جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ٢٥٩.

(*) كانت المملكة العربية السعودية قد وقعت مع إيطاليا اتفاقية فى ١٠ فبراير ١٩٣٢م / ٣ شوال ١٣٥٠ هـ . راجع نصوص هذه الاتفاقية فى :

– أمين سعيد : ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم ، مطبعة عيسى الحلبى، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ص ١٥٨– ١٦٠.

(1) F.O. 371/1/1928 : Record of conversation sir Andrew Ryan and Sheykh Yasin N. 163.25/5/1934.

من أن السياسة البريطانية كانت تكفى لمثل هذا التدخل فإنه من المؤكد أنها لم تقصد تأييد الاحتلال السعودى لأجزاء من اليمن ، وأوضح السير "ريان" لفؤاد حمزة ، أن التغلغل السعودى فى اليمن يعنى الحرب وكان يقصد بالحرب هنا هو خطر الرد الإيطالى ، وأعقب كلماته تأكيد قوى للمطلب الإيطالى الذى أعلن بعد احتلال "الحديدة" وهو أن يوقف البريطانيون "ابن سعود" ، وأبلغ الإيطاليين للمرة الثانية أن تدخلهم لن يكون مقبولاً ، وفى أعقاب ذلك مباشرة أوصى "ريان" بانسحاب السعوديين للحيلولة دون احتمال الدخول فى اشتباك مع إيطاليا ، وبدأت بريطانيا تشك فى أن القوات السعودية تنوى البقاء فى "الحديدة" وقوى هذا عرض السعوديين على البريطانيين امتيازات خاصة فى الحديدة ، وكان المسؤولون البريطانيون يخشون من أن تصبح "لندن" حامية لتوسع سعودى[١] مستمر فتجد نفسها متورطة فى مشكلات سياسية وحدودية لا تمت بصلة لمصالحها فى المنطقة وسوف تجلب عليها المزيد من التوتر مع الجانب الإيطالى ، وقد أوضحوا لابن سعود أنه فى حالة احتفاظه "بالحديدة" سوف يخاطر بصراعات مع كل من القوى المحلية والأوربية وأن بريطانيا لن تسانده.

أما بالنسبة لعلاقة بريطانيا مع اليمن فلا شك أن الإمام "يحيى بن حميد الدين" كان يتطلع إلى حدود اليمن التاريخية والتى تعنى امتداد اليمن شمالاً حتى جنوب "مكة" وتشمل من الناحية الأخرى عدن والمحميات، ولكن كان الإمام يعلم جيداً استحالة تحقيق هذه الأمانى فابن سعود متفوق عليه عسكرياً فى الشمال ، وفى الجنوب يقف عاجزاً أمام الإنجليز ، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لم يتنازل عن زعامته للجنوب ، وقد كان زعماء الجنوب يتمسكون بالكيانات الجديدة ويرفضون الاندماج فى اليمن الشمالى ويتخذون من الخلاف المذهبى مبرراً أحياناً ، وكان الانجليز يشيعون أن الإمام يجب أن يقصر حكمه على الزيديين فقط.[٢]

وكان اليمن نفسه من وجهة النظر البريطانية إقليماً لا يثير طمعها فيه حيث انعدمت القيمة والوزن الاقتصادى والاستراتيجى لليمن بالنسبة للبريطانيين سوى من حيث صلتها بمحميات عدن من ناحية ، وعسير التى تضم قاعدتين استراتيجتين بريطانيتين فى البحر الأحمر فى "خليج كمران" والثانية فى "جزر فرسان".[*]

نقلاً عن :
- عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٧٢.

(١) جوزيف كوستنر : المرجع السابق ، ص ص ٥٦٤ : ٥٦٥.

(٢) أمين الريحانى : ملوك العرب ، الجزء الأول ، المطبعة العلمية ، بيروت ، ١٩٥٤ ، ص ٩٧.

(*) حذر رجال الاقتصاد بوجوب عدم اندفاع المؤسسات التجارية الإنجليزية للحصول على امتيازات فى اليمن أو عسير ، وذلك لأن موارد هذين الإقليمين محدودة ولا تستحق المجازفة من أجل جعلهما سوقاً للبضائع الانجليزية حيث

ولهذا فقد كان كل ما يهم بريطانيا هو ألا تثير اليمن أية متاعب لها فى المحميات ، كما يهمها فى نفس الوقت أن تحتفظ بالمحميات تحت سيطرتها باعتبارها منطقة خلفية تحمى ظهر مستعمرة عدن.[**]

وكل ما كانت تريده من الإمام يحيى هو أن يتخلى عن مطالبه فى هذه المحميات ، وقد كان الإمام "يحيى" من ناحيته يتمنى لو تقبل إنجلترا عقد معاهدة لتسوية هذه المشكلات على نحو يرضى الطرفين ، وكان يدفعه إلى هذا إمكانياته المحدودة التى لا تقوى على مواجهة جميع مشكلاته مع الجهات المختلفة ، وحتى يتفرغ لحل مشكلاته مع جاره الملك السعودى فى الشمال، وكانت إنجلترا ترى هذا أيضاً بالنسبة لوضعها فى المحميات حتى تقوى قبضتها ونفوذها هناك.

وحاولت إنجلترا أن تمارس الضغوط على الإمام يحيى لحمله على الانسحاب من الاراضى المحيطة بعدن ، فكان الأسلوب الأول استخدام القوة العسكرية لردع الخارجين ، حيث كانت تعمل دائماً على تقوية السلاح الجوى البريطانى فى عدن[١] ، وكان الأسلوب الثانى ، هو حل المشاكل القائمة فى تلك المناطق أو إثارتها وحلها ، أو خلقها وحلها إما ودياً أو بالقوة أو بمجرد التلويح بها ، والأسلوب الثالث كان بالتهديد بعدم إجراء إتفاقية مع الإمام.[٢]

ذكر "جاكوب" المعاون الأول لحكومة عدن وجهة نظر المصالح البريطانية فى اليمن بقوله .. أن مصالح بريطانيا فى هذا الإقليم يمكن أن تتركز فى تدعيم الموقف البريطانى فى عدن ، وترك الداخل يتطور فى خط عربى ، وأن بريطانيا يمكنها أن تنجح فى بسط نفوذها بوساطة إنجاح تجارتها فى المنطقة ، فهى لم تستطع استغلال كل طاقتها التجارية بعد فيها .. راجع:

- فتحى العفيفى : المرجع السابق ، ص ٢٨٧.

(**) كانت العلاقات بين اليمن وبريطانيا قد وصلت إلى حالة توتر شديد ، بعد أن أعادت الأخيرة حدود محمياتها إلى ما كانت عليه أيام الحكم العثمانى لليمن ، وذلك بقوة طائراتها ، لكن هذا الوضع لم يرضى الإمام وأثار لها المتاعب على الحدود بينه وبين المحميات وقد أثر ذلك على النشاط التجارى البريطانى مع "الحديدة" ، ومع الداخل سواء فى المحميات أو فى اليمن مما أعطى الفرصة لإزدهار نشاط قوى أخرى مثل النشاط الإيطالى والأمريكى ، وكانت هذه المنافسات تضايقها كثيراً فهى دولة تجارية أساساً ، كما كانت تعتبر هذه الجهات مجالاً لنفوذها الخاص، لذلك كانت تطمع فى إقرار الأوضاع بما لا يتعارض مع مصالحها ونفوذها .. راجع :

- سيد مصطفى سالم : مرجع سابق ، ص ٣٨٦.

(١) فتحى العفيفى : المرجع السابق ، ص ٢٨٨.

- Dresch, Paul : "A History of Modern Yemen", Cambridge University, New York, 2000, pp : 28-35.

(٢) محمود محمد جمال الدين : "بريطانيا واستراتيجية شرق السويس ، أزمات خليجية ويمنية ومحصلة خلفتها الاستراتيجية" ، دار دهب للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ٦١.

وكانت الطائرات البريطانية تقوم بإظهار قوتها أمام القبائل القاطنة جنوب اليمن ، وتلقى بالمنشورات التى تثبت النعرة الطائفية[١] ، وكان استخدام القوة أمراً واضحاً لتنفيذ المخططات البريطانية قسراً وعلى غير رغبة الوطنيين هناك وكذلك لتذمر مواطنى الشمال اليمنى بسبب الأوضاع السارية فى الجنوب.[*]

كما كانت تسعى بريطانيا لتكوين هيئة حكم من أمراء ومشايخ القبائل فى الجنوب لتكون قوة محلية ضد إدعاءات الإمام الدائمة بالجنوب ، ولا شك أن تجمع الحكام تحت رعاية الإنجليز كان من أقوى العوامل التى جعلت الإمام يشعر بضعف موقفه فى الجنوب ، ولعل هذا هو ما دفعه إلى عقد إتفاقية مع بريطانيا حيث تلاقت رغبتا الدولتين فى السلم.[٢]

وعقدت اتفاقية صداقة وتعاون بين اليمن وبريطانيا فى فبراير ١٩٣٤م[**] ، ولعل أهم ما اشتملت عليه هذه المعاهدة هو الأخذ بمبدأ الوضع الراهن فيما يتعلق بمشكلة الحدود ، والتى كان لا يؤمل فى معالجتها بسهولة أو فى وقت قريب ، لذلك نرى الطرفين يميلان إلى عقد معاهدة تعلق فيها مشكلة الحدود إلى حين يمكن حلها بطريقة مرضية دون أن يعطل ذلك إقامة علاقات ودية سياسية واقتصادية بين البلدين على أساس وجود معاهدة تنظيم هذه العلاقات ، وقد حققت معاهدة "صنعاء" فى فبراير ١٩٣٤م هذه الرغبة.[*]

وترجع أهمية هذه المعاهدة "الأنجلو يمنية" إلى توقيتها الهام والذى جاء أثناء اشتداد الصراع بين الجانبين السعودى واليمنى حول مناطق الحدود بينهما ، وبعد أن بات الحل العسكرى لا بديل عنه.

---

(١) صلاح العقاد : "جزيرة العرب فى القرن العشرين (السعودية – اليمن)" ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٦٠م ، ص ٥٨٣.

(*) استمرت بريطانيا فى سياستها هذه فى جنوب اليمن حتى بعد إتفاقية "صنعاء" اليمنية البريطانية .. راجع :

– محمود محمد جمال الدين : المرجع السابق ، ص ٦٢.

(٤) راجع أهمية هذه الإتفاقية فى :

– سيد مصطفى سالم : االمرجع السابق ، ص ص ٣٨٧ : ٣٩٣.

And see :

- Ingrams, H. : The Yemen “Imams Rulers & Revolutions", London, 1963, pp 68-70.

(**) راجع هذه الإتفاقية فى ملحق المعاهدات (ملحق رقم ٣).

(*) ولكن المثير للجدل فى هذه المعاهدة هو أن مدة سريانها هى أربعون عاماً ، وعلى الرغم من أن الإمام لم يتنازل عن مطالبه فى الجنوب ، إلا أنه تبين أن موقفه هذا ليس مؤقتاً لا سيما وأن المعاهدات الأخرى التى عقدها الإمام مع إيطاليا والاتحاد السوفيتى فى عامى (١٩٢٧ ، ١٩٢٨م) لم تزد مدة كل منهما عن عشر سنوات.. راجع:

– سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٣٨٧.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات السعودية اليمنية قد تأثرت تأثراً مباشراً بعلاقة كل منهما بإنجلترا ، حيث كانت للأخيرة علاقات خاصة بكل من "صنعاء والرياض" كل على حدة ، وقد لعبت هذه العلاقات دوراً هاماً فى سير علاقات اليمن مع السعودية والعكس صحيح ، ولم يكن هذا الأمر غريباً فلإنجلترا مصالح فى كل من جنوب اليمن وشمال السعودية ، كما كان يهمها أن تحافظ على علاقاتها ومصالحها لدى هذين العاهلين "ابن سعود والإمام يحيى" ، فكانت قد عقدت معاهدة مع ابن سعود فى مايو من عام ١٩٢٧م حيث قضت هذه المعاهدة على المنازعات المحلية ، وأدت إلى اعتراف إنجلترا باستقلال الدولة السعودية الحديثة ، كما عملت على تسوية جميع الأمور المعلقة بين البلدين ، وكانت إنجلترا قد اهتمت اهتماماً واضحاً بعقد هذه المعاهدة لوجود مصالح عديدة لها فى الجزيرة العربية ، وكان لا بد من الاطمئنان عليها بعد التوسع السعودى العريض الذى وصل إلى مناطق النفوذ البريطانى فى الجزيرة وخارجها ، والآن جاء دور اليمن ليعقد معها اتفاقية لتخفيف حدة الوضع فى منطقة "عدن" وتأمينها ، وأصبحت علاقة الإمام بإنجلترا ستحدد وترسم سياسته تجاه ابن سعود ، فقد كانت إنجلترا العامل المشترك المؤثر فى رسم سياسة الإمام بالملك والعكس ، حتى أن إنجلترا نفسها شعرت بهذه الحقيقة ، واعتقدت فى هذه الفترة أن نتيجة مفاوضات الإمام مع ابن سعود سيكون العامل الهام فى رسم السياسة المستقبلية لكل منهما تجاه بريطانيا.[١]

وقد استفادت إنجلترا من علاقاتها بكل من الملك عبد العزيز والإمام يحيى إيما استفادة ، وبدلاً من أن تتجه البلدان العربية فى هذه الفترة إلى درء الأخطار الاستعمارية التى تمثلها القوتان الأوربيتان بريطانيا وإيطاليا فى المنطقة ، اتجهت إلى إراقة دمائهم العربية من خلال حرب أراها فى النهاية لا تخدم إلا مصلحة العدو الخارجى عن هذه المنطقة ، حتى بالرغم من الجهود المبذولة من الدولتين الأوربيتين لمنع وقوع الحرب ثم لوقف القتال ، فلم تكن هذه الجهود تسير إلا من أجل مصلحتهما الشخصية الاستراتيجية والاستعمارية البحتة.

وأثناء الحرب السعودية اليمنية ، والتى تابعها العالم الخارجى ترقب شديد وخاصة العالم الأوربى، حرصت الدول الاستعمارية الكبرى المتمثلة فى "إنجلترا وإيطاليا وفرنسا"[٢] على إرسال السفن الحربية إلى ميناء "الحديدة" لتكون بالقرب من مسرح الأحداث إذا ما شعرت هذه الدول بأية تطورات فى الأوضاع السياسية فى شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر ، وكانت الدولتان المعنيتان أكثر بالأمر هما إنجلترا

---

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٣٤٧ : ٣٤٩.

(٢) جريجورى جويس : "العلاقات اليمنية السعودية بين الماضى والحاضر (١٩٦١ – ١٩٨١م)" ، ترجمة سامية الشامى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص ٩٥.

وإيطاليا حيث أصبحت الحرب السعودية اليمنية محكاً لتوضيح التنافس الدولى التقليدى بينهما ، ولعل تواجد سفن فرنسية عند نشوب أية اضطرابات فى المنطقة إنما رجع لاهتمام فرنسا بهذه المنطقة لخوفها على مصالحها فى "جيبوتى" ، وعلى مصالح رعاياها المسلمين فى المدينتين المقدستين "مكة المكرمة" و"المدينة المنورة" ، وبالتأكيد كانت هذه الذرائع تخفى وراءها حرصها الشديد على مراقبة نشاط كل من إنجلترا وإيطاليا ، وما سيسفر عنه هذا التنافس الاستعمارى، والخوف من تحقيقهما لمكاسب استعمارية جديدة.(١)

وقامت الدولتان البريطانية والإيطالية بمراقبة تطورات الحرب السعودية اليمنية وما ستسفر عنه هذه الحرب، وبعد احتلال "الحديدة"(*) أرسلت بريطانيا السفينة الحربية "H.M.S. Panzance" إلى الحديدة(٢)، وكذلك بعث الإيطاليون بدورهم بسفينة حربية إلى الميناء ، ولم تكتفيا بذلك بل أرسلت كل منهما ببعض قواتها الرمزية على ميناء "الحديدة" حيث تذرعت الأولى بأنها جاءت بناء على رغبة رئيس بلدية "الحديدة"، وكذلك عدد من سكان المدينة الذين طلبوا المساندة ، ولحماية الرعايا البريطانيين، وبعثت إيطاليا بدورها هى الأخرى بقوة قادمة من "مصوع" بدعوى تأمين الرعايا الأوربيين ، وعندما وقعت المدينة فى يد القوات السعودية ، تذرع الجانبان الإيطالى والبريطانى بإنهما قد جاءا لتهنئة القائد السعودى "الأمير فيصل" بالانتصار وتسهيل أعماله فى المدينة ، وأن دخول الأمير فيصل إلى المدينة كفل حياة الأجانب وأملاكهم وبالتالى إلى تحسن الحالة فى المنطقة على حد لا يبعث على القلق ، ولذلك فقد قامت الدولتان بإرجاع قواتهما.(٣)

---

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٠٧ ، وأيضاً فاروق عثمان أباظة : "عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر (١٨٣٩م – ١٩١٨م) ، المرجع السابق ، ص ٤٣٠.

- Mcloughlin, Leslie : Ibn Saud Founder of a king dom, London, 1994, p. 131.

(*) كانت الدولتان البريطانية والإيطالية دائماً ما تبعث كلاً منهما بسفنهما الحربية فى فترات التوتر فى المنطقة ، فأثناء ثورة عسير التى اندلعت عام ١٩٣٣م ، أرسلت بريطانيا سفينتها الحربية "Hastings" لمياه عسير فى جيزان ، ثم أرسلت إيطاليا هى الأخرى سفينتها الحربية "Azio" إلى جيزان حيث دخلت المياه الإقليمية فى "جزر فرسان" بمرفأ "المضايا" بالقرب من جيزان .. راجع :

– عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٨٥.

(3) F.O. 371/17928 : Report of Events in connection with the occupation of Hodeideh by Saudi forces, 21. June, 1934.

نقلاً عن : المرجع السابق ، ص ٢٨٣.

(٣) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤١٤.

وكانت الحكومة السعودية قد أعربت عن قلقها إزاء تواجد السفن البريطانية والإيطالية والفرنسية فى ميناء "الحديدة"[١] ، واحتمال التدخل الإيطالى ، الأمر الذى دل على أن "احتلال "الحديدة" سوف يتطور ليصبح صراعاً دولياً بين دول أوربية كبرى لا قبل للملكة السعودية بها[٢] ، الأمر الذى نتج عنه إعادة الملك "ابن سعود" إلى الإمام يحيى "الحديدة" ، وغيرها من المناطق اليمنية المحتلة والموافقة على إبرام معاهدة صلح بينه وبين الإمام اليمنى.

وكان هناك سباق للتنافس من نوع آخر بين الدولتين الأوربيتين ، وهو سباق التصريحات والتعليقات التى صدرت عن حكومتى الدولتين البريطانية والإيطالية عن طريق الصحف والمجلات وكذلك عبر وسائل الإعلام المسموعة.

وكانت أهم الدعايا العدائية من الجانب الإيطالى والتى كانت تبث دعايتها المضادة لبريطانيا هى المحطة الإذاعية الإيطالية "Bari" والتى كانت تذيع برامجها باللغة العربية ، وكانت محطة "بارى" هذه تمثل خطراً كبيراً على نفوذها فى المشرق العربى ، والذى كان مهيأ للتأثر بأى دعاية مضادة لإنجلترا بمقتضى تاريخه التقليدى فى العداء معها وكرهه لها.[٣] وعلى الرغم من خطة الحياد التى أعلنتها الدولتان ، إلا أن صحف الجانبين البريطانية والإيطالية بدأت تنحاز إلى جانب أحد الملكين المتحاربين وكانت تتطرق إلى كيل التهم والشتائم إلى الملك الذى تنحاز إليه منافستها ، وبدأت حرب التصريحات والتى أخذت فيها كل دولة تتهم الأخرى بمحاولة امتلاك الجزيرة العربية والطمع فى خيراتها ، وكانت أشهر الصحف البريطانية التى اشتركت فى حرب التصريحات هذه هى "المانشستر جارديان – التايمز – الديلى جراف – الأوبزرفر – المورننج بوست" أما أشهر الصحف الإيطالية فكانت صحيفة "رستودل

كارلينو" ، وقد وجدت الصحف البريطانية والإيطالية نفسها مضطرة لأن تبعث بمراسليها فى منطقة النزاع السعودى – اليمنى لموافاتها بآخر تطورات الموقف أثناء الحرب المعلنة بينهما ، حيث أن أحداث الجزيرة العربية قد شغلت بال المقامات السياسية والرأى العام الإيطالى والبريطانى.[*]

---

(3) Bremond, G.E : Yemen et Soudia, Paris, 1937, pp 113-114.
(4) Almana, M., Arabia Unified “Asportrait of Ibn Saud, London, 1982, pp 221-212.
(5) Lenczoweski, G.: Op. Cit, P 458.

(*) كانت جريدة الأهرام المصرية قد حرصت فى تلك الفترة على رصد هذه التصريحات التى كانت تحمل وجهة نظر كل دولة من الدولتين المتافستين بخصوص الخلاف السعودى – اليمنى ، راجع أعداد الأهرام الصادرة من ٥ مايو ١٩٣٤م إلى ٢٥ مايو ١٩٣٤م.

وذهبت هذه الصحف إلى عقد مقارنة بين الملكين العربيين حيث تكررت مقارنة قوة البلدين أكثر من مرة فى الجرائد الإنجليزية حتى بعد أن بدأت الحرب فعلاً ، ولم تكتف بذلك بل أشعلت نيران الفتنة بين الشعبين العربيين بوصفها للشعبين اليمنى والسعودى وقولها "أن اليمانيين والوهابيين أشبه شئ بالزيت والماء .. وهما مختلفان"(١) ، وإذا وضعنا اعتباراً للاختلافات الجغرافية والبشرية فى مجتمعى اليمن والسعودية فهذا ليس معناه الدعوة للتطاحن والحرب بينهما ، فعوامل الخلاف بين الدول العربية لا بد وأن تصطدم بعوامل التآخى والتآزر وتتغلب هذه العوامل عن الأخرى وخاصة بين شعبين إسلاميين متجاورين ، ولكنها عادة المستعمر الأجنبى الذى دائماً ما يحاول بث روح العداء والفرقة والدعوة إلى الجفاء والتشرزم كى يكون هو المستفيد الوحيد انطلاقاً من الحكمة الشهيرة "فرق تسد".

وقد كان لموقف العالم الغربى من الحرب خاصة "إنجلترا وإيطاليا وفرنسا" دور فى قيام الحرب بطريق غير مباشر وكذلك فى سير أحداثها وتوقفها أيضاً حيث كان قرار إرسال السفن الحربية إلى موانئ البحر الأحمر بالقرب من مسرح الأحداث سبباً فى وقف هذه الحرب ، وقد ذهبت بعض الدوائر السياسية فى أوربا إلى تصوير حرب بلاد العرب بأنها فى أساسها فوز لبريطانيا على إيطاليا وذلك لأن المنتصر فى هذه الحرب كان حليف القوى البريطانية ، وأن الحرب السعودية اليمنية لم تكن إلا صراعاً خفياً بين قوتين كبيرتين حاولت كل منهما تكوين إمبراطورية مترامية الأطراف وكان الصراع العربى محكاً حقيقياً لتصوير هذا التنافس.

وعلى الرغم من أن الحرب والسلم فى ارض العرب هى شأن من شئونهم الداخلية إلا أن تعارض ذلك مع مصالح الدول الغربية يؤدى بالتأكيد إلى تدخل هذه الدول وفق ما تراه فى مصلحتها الاستراتيجية الاستعمارية ، فالعالم الغربى ترك فعلاً أجزاء الجزيرة العربية الداخلية تتطاحن كما تشاء، ولكنه لم يسمح لهذا التطاحن أن يمتد إلى الأجزاء التى تحت نفوذه.

ولقد كانت نتيجة الحرب السعودية اليمنية التى جاءت فى مصلحة الأولى تثير مخاوف الدول الأوربية الكبرى ، والتى رأت أن انتصار الملك عبد العزيز آل سعود سيترتب عليه ما يلى(٢) :

١- سيكون "ابن سعود" سيداً على الجزء الأكبر من شبه الجزيرة ، ومن المحتمل أن يشتعل شعبه حماسة بفكرة الجامعة العربية ، ومعنى ذلك إيجاد اتحاد من جميع البلاد العربية الحالية ما عدا مصر ستكون تحت زعامته الأدبية على الأقل ، وبذلك سيصل إلى سوريا وشرق الأردن والعراق ،

---

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٣٨٣.

(٢) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٤٠٨ : ٤١٠.

فعلى الدول الأوربية التى لها علاقات بالعرب مثل فرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى إيطاليا والتى لها أطماع فى اليمن ، أن تنظر لهذا الأمر جدياً وجيداً.

٢- ستقوم دولة عربية جديدة يحكمها ملك يتسلط على جميع الطرق المؤدية إلى مكة مع طرق القوافل العظيمة للحجاج ، والذى سيمكنه من جباية الضرائب فى نقط كثيرة منها ، وسيتحكم كذلك فى الخطوط الحديدية الموجودة ، وهذا بدوره سيهدد منابع النفط العراقية فى الشمال التى ربما يطمع فى الاستيلاء عليها.

٣- من مصلحة "إنجلترا وفرنسا وإيطاليا" أن يرقبوا تطور النزاع بين الوهابيين واليمانيين عن كثب ، والتى يتضح أنها ستكون على أعظم جانب من الخطورة فى السياسة الإسلامية لأن السيطرة على "مكة المكرمة والمدينة المنورة" لا تهم الدول العربية وحدها (من وجهة النظر الغربية) بل تهم دول أوربا الاستعمارية أيضاً.

٤- ما قد يترتب على انتصار القوات السعودية من أثر على مصالح فرنسا[١] فى سوريا إضافة إلى تأثر المصالح البريطانية وخاصة صلاتها بشرق الأردن وفلسطين والعراق والمحميات البريطانية فى عدن.

٥- إزدياد هيبة الملك "ابن سعود" ونفوذه من شأنه أن يشجع عرب فلسطين على التطلع إليه لمعاونتهم فى موقفهم ضد اليهود ، أما أمارة شرق الأردن الضعيفة فلا تعد سداً قوياً فى وجه امتداد نفوذ الملك "ابن سعود" ، بل تعد على كل حال بمثابة وسيلة اتصال صالحة بين الزعماء السعوديين والوطنيين العرب فى فلسطين الذين قد تعززت آمالهم بهذه الزيادة فى هيبة العرب.

٦- خوف بريطانيا من قيام وحدة عربية تحت لواء سعودى لأن ذلك يهدد مصالحها ومصالح باقى الدول الاستعمارية المتمثلة فى طرق المواصلات، مصادر النفط ، المراكز العسكرية المختلفة ، بالإضافة على زيادة تعقيد المشكلة الفلسطينية.

٧- يمكن أن تكون منابع الزيت الغنية فى العراق من العوامل التى تغرى الجامعة العربية وتحملها على البحث عن موارد جديدة لملء خزانتها.

وبعد انتهاء الحرب السعودية اليمنية لم ينته الصراع التقليدى التنافسى بين إنجلترا وإيطاليا ، بل زادت حدته مع ازدياد الضغط الدولى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وظلت منطقة جنوب غرب شبه الجزيرة العربية محل صراع بين القوى الاستعمارية الكبرى.

---

(2) Bremond, G.E. ; Yemens et Soudia, Paris, 1937, p 106

وازدادت خطورة المنافسة الأنجلو إيطالية خاصة بعد حرب الحبشة عام ١٩٣٥م[1] حيث ظهرت إيطاليا متحدية كل القوى الدولية وعصبة الأمم ، وبات من الواضح أن اليمن سيكون الهدف التالى لإيطاليا فى إطار مخططها الاستعمارى ، ولا شك فى ان التقارب الإيطالى اليمنى دائماً ما كان يبعث القلق والتوتر فى العلاقات الأنجلو-إيطالية حيث كان تحسن العلاقات الإيطالية البريطانية يؤدى مباشرة إلى تقليل التدخل الإيطالى فى شئون اليمن والعكس صحيح، لذلك فقد كان تجديد المعاهدة اليمنية الإيطالية فى أكتوبر عام ١٩٣٧م[*] مثاراً لقلق العالم العربى والغربى على حد سواء.

وكانت المملكة السعودية من أكثر المعارضين للنفوذ الإيطالى فى اليمن ، وكثيراً ما كان الملك ابن سعود يحذر الإمام من أطماع إيطاليا فى بلاده ، لذلك فقد سارعت إيطاليا لتؤكد لابن سعود أنها ليس لديها أية أغراض عدوانية تجاه الجزيرة العربية وعلى الرغم من كل هذه المخاوف من أن تصبح اليمن مجالاً للنفوذ الإيطالى إلا أن من الخطأ الظن بأن اليمن تحول إلى منطقة نفوذ سياسى للإيطال ، وذلك لأن سياسة الحذر من الأجانب ظلت هى السائدة وكان الهدف الأساسى من عقد هذه الاتفاقية هو إيجاد توازن مع الوجود البريطانى فى الجنوب ، حيث اعتبرت كثير من الأوساط السياسية العالمية أن اليمن منطقة نفوذ لإيطاليا الفاشستية تقابل النفوذ البريطانى فى السعودية ، أو بعبارة أخرى اعتبر البحر الأحمر منطقة تنافس بين الدولتين الاستعماريتين فى نهاية الثلاثينات.[2]

وقد كانت الاتفاقات الأنجلو إيطالية وتنسيق المواقف فيما بينهما بشأن التنافس الاستعمارى حول اليمن ومنطقة جنوب غرب شبه الجزيرة العربية جزءاً من مظاهر الإهتمام الواضح بهذه المنطقة وفى إطار هذا التنافس الاستعمارى فكانت فى الماضى اتفاقية روما عام ١٩٢٧م والتى حددت العلاقة التنافسية بين الجانبين ، وبعدما يزيد عن عقد كامل ، رأت إنجلترا كما كان فى السابق أن تغير سياستها وتعمل على تقريب وجهات النظر مع إيطاليا ، فبدأت مفاوضات البلدين لتسوية الخلافات بينهما ، وقد نجحت فى ذلك وعقدت اتفاقية معها فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨م[3] حيث اختص الملحق الثالث من هذه الاتفاقية باليمن والمملكة السعودية ، والذى جاء فيه الآتى :

---

(1) Ingrams, H. : Op. Cit, P 71.

(*) كان السنيور "جاسبرينى" حاكم إرتيريا السابق ويطل المعاهدة الإيطالية الأولى مع اليمن عام ١٩٢٦م ، هو نفسه من قام بتجديدها بعد عشر سنوات ، وأصبحت مدة هذه المعاهدة الجديدة ٢٥ عاماً ، وبالطبع أجزلت إيطاليا العطاء لليمن من إمدادات حربية وفنية ، ومشاريع اقتصادية .. راجع :

– أمين سعيد : اليمن تاريخه السياسى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤.

(٢) صلاح العقاد : "المشرق العربى المعاصر" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٥٨٦.

(٣) راجع نص الإتفاقية فى :

١- أن الحكومتين البريطانية والإيطالية توافق على ألا تعقد أى اتفاق كما لا تقومان بأى عمل من شأنه أن يمس بأى شكل من الأشكال استقلال أو سلامة كل من المملكة السعودية أو اليمن.

٢- ألا تسعى أى منهما للحصول على مركز ممتاز ذى صفة سياسية فى هاتين الدولتين.

٣- أن من مصلحتهما ألا تبسط أى دولة أخرى أى نفوذ خاص أو فرض مركز ممتاز لها فى هاتين الدولتين.

٤- أن من مصلحة الدولتين أن يسود السلام بين المملكة العربية السعودية واليمن ، وألا تتدخل أى دولة فى حالة وقوع نزاع بين الدولتين المذكورتين.

٥- اتفقت الدولتان على مصالحهما فى جنوب الجزيرة العربية ، حيث تعهدت بريطانيا بألا تقوم بإنشاء تحصينات أو أعمال عسكرية ذات صبغة هجومية فى المحميات وحضرموت وألا تجند الأهالى إلا للمحافظة على النظام والدفاع المحلى ، وتتعهد أيضا بأن تحتفظ بالاستقلال الذاتى للزعماء العرب الذين تحت حمايتها ، وقد صرحت الحكومة الإيطالية من جهتها بأنها لن تحاول الحصول على نفوذ سياسى فى هذه المنطقة ، وقد تعهدت بريطانيا بأن تضمن للمواطنين الإيطاليين والرعايا القاطنين فى هذه الجهات حرية الإقامة والتجارة وفقاً للأحكام المرعية.

وقد كانت بريطانيا هى المستفيدة وكعادتها من هذه الاتفاقية حيث قننت النفوذ الإيطالى فى المنطقة دون المساس بنفوذها أو التعرض لسياستها فى الجزيرة وبشكل لا ينتقص من نفوذها شيئاً ، حيث لم تؤثر هذه الإتفاقية على سياسة بريطانيا فى الجزيرة العربية والبحر الأحمر ، بل على عكس ذلك فقد كسبت منها الكثير كان أهم هذه المكاسب هو توقف المحطة الإذاعية الإيطالية "Bari"[١] ، والتى كانت تبث الدعاية العدائية ضدها ، وكذلك عملت على تهدئة الطموحات الإيطالية عن طريق هذه المسكنات والمتمثلة فى بنود الإتفاقية ، واستطاعت الدولتان الأوربيتان تسوية نزاعهما الطويل الخاص بالجزيرة العربية.

واعتبرت إتفاقية ١٦ أبريل ١٩٣٨م تسوية عامة للخلافات المعلقة بين إيطاليا وبريطانيا ، وقد جاءت بملحقها الخاص بالسعودية واليمن رداً على تجديد المعاهدة اليمنية الإيطالية عام ١٩٣٧م[٢] ، حيث خشيت بريطانيا من إزدياد نفوذ إيطاليا فى المنطقة خاصة أثناء اشتداد الصراع فى ذلك الوقت بين معسكرى الحلفاء والمحور ، وبداية إرهاصات الحرب العالمية الثانية.

- Hurewiltz, J.C : Diplomacy in the Near and Middle East, "A Documentary records (1914 – 1956), New Jersey, Vol. 2, p. 216.

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٥٥.
(٢) المرجع نفسه.

وبمقتضى الإتفاقية الثنائية بين بريطانيا وإيطاليا وقفت الأخيرة إلى جانب بريطانيا أثناء نزاعها مع اليمن بخصوص أحداث الحدود اليمنية العدنية (أحداث شبوة)(*) وكأنها اعترفت بالوضع البريطانى فى عدن وأنه نشاط مشروع ، وبأن بريطانيا لا يمكن أن تعتدى على إتفاق عام ١٩٣٨م بينهما.

وقد ظلت "إيطاليا" صاحبة المقام الأول فى اليمن على الرغم من معاهدتيها مع بريطانيا ، وأصبحت اليمن معقلاً للدعاية الفاشية التى انتشرت فى المدن الهامة ذات المراكز الاستراتيجية وعلى رأسها "الحديدة" ، "وصنعاء"(١) العاصمة نفسها ، وقد كان هذا النفوذ الإيطالى يثير غضب إنجلترا ، خاصة بعد إعلان الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر عام ١٩٣٩م.

وقد كان الإمام يحرص على ألا ينجرف فى تيار الصراع العالمى بين القوى الكبرى لذلك فقد أعلن الحياد منذ بداية الحرب ، على الرغم من ميله الخفى إلى معسكر المحور ، وعندما أعلنت إيطاليا دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا عام ١٩٤٠م لم يبادر الإمام "يحيى" بقطع علاقاته معها بناءً على نداءات العالم العربى التى كانت تحذره من أن تكون اليمن ضمن الأهداف الاستعمارية الفاشية فى الحرب ولكن عندما حدثت هزيمة قوات "رومل" أمام قوات التحالف فى معركة العلمين" وبضغوط من الجانب البريطانى ، أعلن الإمام "يحيى" قطع علاقاته الدبيلوماسية مع إيطاليا عام ١٩٤٣م(٢) ، ونظراً لموقفه السابق الرافض لإعلان الحرب على قوات "المحور" ، لم يدع الإمام يحيى إلى مؤتمر "سان فرانسيسكو".(*)

ثانياً : التنافس "الأمريكى – الروسى" فى شبه الجزيرة العربية وإرهاصات الحرب الباردة :

يتضح أن الظروف الدولية التى أحاطت بريطانيا كانت آخذة فى التغير لغير صالحها وذلك مع الثلث الأول للقرن العشرين ، وخاصة بعد أن أصبحت "ألمانيا" قوة عسكرية لا يستهان بها ، وفقدان بريطانيا القدرة كلية على القيام بدور اضطلعت به طويلاً ، فمسألة تحقيق التوازن الأوربى الذى كان يحققه ثقل بريطانيا من جانب أوربى إلى آخر لم يعد أمراً متاح التنفيذ ، ومع تغير أوضاع القوى بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع تغير فكر صانعى القرار البريطانيين الذين طوروا أساليبهم السياسية سواء بتطوير المعاهدات من صداقة إلى حماية فاستشارة إلى حد أدى إلى تدخلهم المطلق ، وكان استخدام القوة لتنفيذ المخططات البريطانية قسراً أصبح أمراً واضحاً ، ولعل أبرز أمثلة ذلك فى المنطقة ما كان يحدث فى

(*) راجع هذه الأحداث فى :

- Ingrams, H.,: Op. Cit, P 71.

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٦٠.
(٢) صلاح العقاد : "المشرق العربى المعاصر" ، المرجع السابق ، ص ٥٨٧.

(*) Foreign Relations; 1945: "For documentation regarding the united Nations conference on International organization held at sanfrancisco", see : vol, 1, pp. 1 ff.

جنوب اليمن وآثار حفيظة سكان شمال اليمن ، وكذلك "مشكلة البوريمى"[*] ، والتى توترت بشأنها العلاقات السعودية – البريطانية كثيراً.

وأصبح تحقيق التوازن الأوربى فى المنطقة ، وخاصة مع تزايد النفوذ السوفيتى فى حاجة إلى وجود الولايات المتحدة الأمريكية كند قوى للاتحاد السوفيتى فى المنطقة ، وبهذا تخلت بريطانيا عن هدف رئيسى من أهداف سياستها الخارجية وهو الهيمنة الدولية وذلك الدور العالمى الذى كانت تلعبه فى الماضى.[١]

وكان الخوف الدائم لصانعى القرار البريطانيين من احتمال مواجهة بريطانيا من جانب الاتحاد السوفيتى دافعاً أقوى لجدها فى طلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية واعتمادها عليها ، ومن ثم التخلى عن دورها التقليدى ، ذلك الدور الذى كانت تتمسك به دائماً ، وقد ساعد على مزيد من التداعيات ومنها غلغلة الشيوعية فى الشرق الأقصى أكثر مما كان عليه الوجود الأوربى هناك ، وكانت الولايات المتحدة قد وصلت إلى طور تقنى هائل التطور ، وذلك من واقع رغبتها فى كسر التكافؤ العسكرى بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، فهى لم تكن تسعى لمجرد الاستقرار الاستراتيجى وإنما كان يعنيها الحصول على التفوق العسكرى ، أغرى ذلك بريطانيا بقوة إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة، وضاعف من اعتمادها عليها.[٢]

ومع تطور الصراع بين القوتين، ومع انعكاسات ذلك الصراع على القوى الدولية ، تأثرت بريطانيا بشدة باعتبار أنها كانت القوى الأساسية القائمة بالدور الذى تسعى إليه كل من القوتين الجديدتين ، خاصة وأن أى منهما لن يسمح لها ثانية بالقيام بذلك الدور ولم تكن علاقة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بمنطقة شبه الجزيرة العربية حديثة ، فقد بدأت هذه العلاقات منذ الربع الأول من القرن العشرين.

لقد كانت العلاقات المبكرة بين حكومة "موسكو" من جهة والسعودية واليمن من جهة أخرى ذات مغزى سياسى أكثر منه اقتصادى، رغم أن المعاهدات وصفت بأنها تجارية وهذا المغزى يتمثل فى رغبة السوفيت أن ينشئوا علاقات دبلوماسية مع دول الشرق العربى ، والذى كان حقلاً مغلقاً أمام السوفيت حيث كانت الدول الأكثر تطوراً المتمثلة فى مصر والعراق وسوريا خاضعة للنفوذ الاستعمارى فلم يبق

(*) راجع مشكلة البوريمى فى :
– صلاح العقاد : "استخدام الوثائق فى منازعات الحدود فى منطقة الخليج ، مشكلة جزر البوريمى" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٣ ، السنة ١١ ، يوليو ١٩٨٥م.
- Kelly, J.B : Eastern Arabian Frontiers, London, 1964, pp 150-163.

(١) محمود محمد جمال الدين : المرجع السابق ، ص ٦٣.

(2) Rotbalt, C.J, : British Foreign policy in the 20th centurey, Londons, 1989, p 106.

سوى شبه جزيرة العرب أمامهم ، وقد انتهزوا الفرصة فأسرعوا إلى الاتصال بالملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى ، لأنهما كانا الحاكمين العربيين المستقلين ، فقد كان الاتحاد السوفيتى من أوائل الدول التى اعترفت بابن سعود فى ١٦ فبراير ١٩٢٦م[١] ، وفى أول نوفمبر ١٩٢٧م[*] عقدت معاهدة مع اليمن حيث كانت تقيم بعثة سوفيتية ظل عضوها الطبى وكانت إمرأة فى صنعاء حتى عام ١٩٣٨م.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت سلبية بالنسبة للشرق الأوسط تطبيقاً لنظريتها التقليدية وقتئذ فى عدم التورط فى مشاكل العالم القديم ، وليس معنى ذلك أنه لم يكن لها مصالح فى الشرق الأوسط ، ولكن معناه أن "مبدأ مونرو" "Monroe Doctrine" كان يتمتع حينذاك بقدر من التقدير ، وأن مصالحها الثلاث فى الشرق الأوسط وهى "البترول – فلسطين – خطوط الدفاع الأمامية" لم تكن قد تبلورت بعد ، وإن كان عطف الأجهزة الحكومية الأمريكية على الحركة الصهيونية قد بدأ يفصح عن نفسه ، وبعد ذلك مباركة "ويلسون" الرئيس الأمريكى لوعد بلفور ، وموافقة الكونجرس على توصية مشتركة لصالح إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، ولم تفكر الولايات المتحدة وقتئذ فى الدخول فى أية أحلاف مع دول الشرق الأوسط ، فقد كانت مطمئنة على صداقتها مع بريطانيا وفرنسا، وهما الدولتان صاحبتا النفوذ الأكبر ، وكان فى وسع الدولتين حماية المصالح الأمريكية.[٢]

ولكن مع تطور الأحداث الدولية بدأت الولايات المتحدة تسعى إلى التأكيد على عدم وقوع المنطقة تحت سيطرة أية قوة أخرى معادية لسياستها ، ولتطويق الاتحاد السوفيتى والحد من تأثيره ونفوذه فى المنطقة العربية[٣] ، وأثناء فترة ما بين الحربين العالميتين استطاعت الولايات المتحدة أن تأخذ طريقها إلى المجال الدولى بعد خروجها من عزلتها التقليدية وأقامت علاقات سياسية واقتصادية مع باقى بلدان المشرق العربى ، ومنها علاقاتها التى أقامتها مع كل من اليمن والمملكة السعودية ، فكانت أولى علاقات الأمريكيين بالإمام "يحيى بن حميد الدين" ترجع إلى عام ١٩٣٠م عندما زاره "المليونير الأمريكى" "شارلس كرين" والذى طاف بكثير من دول الشرق العربى ، ومهندس المناجم المستر "كارل تويتشل" الذى طاف

---

(1) Tomiche, F.T. : L'Arabie seoudite, presses universit Aires, Paris, 1969, pp 55 : 56.

(*) حملت هذه المعاهدة طابع التودد والتعاطف ، وكانت من أولى المعاهدات التى اعترفت باستقلال اليمن وباستقلال ملكها الإمام يحيى ، راجع نصوص هذه المعاهدة فى :

– نزيه مؤيد العظيم : رحلة فى بلاد العربية السعيدة ، مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٥٣م ، ص ص ١٨٧ : ١٨٩.

(٢) محمود محمد جمال الدين : المرجع السابق ، ص ١٦٨.

(٣) خديجة الهيصمى : "سياسة اليمن فى البحر الأحمر" ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ١١٢.

باليمن بحثاً عن الموارد المعدنية وخاصة البترول[*] وبعدها لم تقم أية علاقات بين الإمام والولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

اما المملكة العربية السعودية فكانت من أوائل دول الخليج وشبه الجزيرة العربية التى اهتمت بإنشاء علاقات لها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان الملك ابن سعود مهتماً بالتنقيب عن البترول فى بلاده ، وعهد إلى شركات بريطانية بهذا العمل ، لكنها فشلت فانصرف إلى الشركات الأمريكية ، وتم ذلك فى عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م[١] حين وقع وزير المالية السعودى مع ممثل شركة "إستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" إتفاقية للتنقيب عن البترول فى المملكة ، وظلت الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت تتمتع بعلاقات طيبة مع المملكة السعودية نظراً لمكانة الأخيرة فى تمتعها بثروة نفطية هائلة وهو أمر اتسم بأهمية متزايدة فى سياق السياسة الأمريكية فى المنطقة بأسرها ، حيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوطن العربى فى محاولة لإحكام السيطرة عليه وهو ما سمى فى السياسة الأمريكية "استراتيجية بلاد الهامش"[٢] ، والتى تركزت أهم مبرراتها فى السيطرة على بلاد الهامش البعيدة بحكم موقعها الجغرافى عن الولايات المتحدة الأمريكية والملاصقة لشبه الجزيرة العربية ، حيث تحتاج إلى استهلاك بترولى كبير وشبه الجزيرة موطن بكر لهذه الثروة التى يفتقر إليها غرب أوربا ، فضلاً عن أنها لا تستهلك من إنتاجها إلا النذر اليسير ما يجعلها أكبر منطقة مصدرة للبترول فى العالم.

وكانت الأوضاع العالمية والإقليمية التى صاحبت معارك الحرب العالمية الثانية قد دفعت بالأمور نحو المزيد من التداخل والتشابك لدرجة بلغت حد التعقيد ، فمع اشتراك الولايات المتحدة فى معارك هذه الحرب ، وعزمها على الإنخراط فى السياسة الدولية ، بدأ اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط مواكباً لاحتمالات تهديد دول المحور لمناطق إنتاج البترول ، وذلك عندما تغير ميزان القوى فى منتصف سنة ١٩٤٠م ، وقد عبرت عن اهتمامها ببقاء أوضاع القوى الاستعمارية القديمة على ما هى ، خاصة القوى البريطانية فى تلك المنطقة مع دعمها قدر الإمكان للتصدى لتلك التهديدات. [٣]

(*) وقد بنى هذا المهندس عدة جسور فى اليمن لربط "صنعاء" بموانئ البحر الأحمر اليمنية ، وانتقل "تويتشل" إلى المملكة السعودية للبحث عن البترول أيضاً .. راجع :

– سيد مصطفى سالم : مرجع سابق ، ص ٤٦٢.

(١) داراة الملك عبد العزيز : "عدد خاص بمناسبة مرور مائة عام على تكوين المملكة" ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٢م ، ص ٥٧.

(٢) راجع استراتيجية بلاد الهامش والوطن العربى فى :

– محمود حافظ : "استراتيجية الغرب فى الوطن العربى" ، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ص ٨١ : ٨٤.

(٣) محمود محمد جمال الدين : المرجع السابق ، ص ٧٨.

وفى ذلك الوقت كان الاقتصاد السعودى يعانى أزمة حادة بسبب عدم التوافد إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج ، وانخفاض إنتاج النفط لدرجة التوقف ، الأمر الذى اضطر الملك ابن سعود لطلب المساعدة ، ولم تكن تلك المساعدة البريطانية السنوية تكفى فى معالجة هذه الأزمة ، لذلك تقدمت شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) ، باقتراح إلى الخارجية الأمريكية عام ١٩٤١م[١] بضرورة تقديم مساعدات أمريكية ضخمة لابن سعود عن طريق القروض والمنح من بنك الاستيراد والتصدير وفقاً لقانون "الإعارة والتأجير" ، ولكن مساعيها فشلت إذ لا زالت المملكة السعودية بعيدة عن الاهتمامات السياسية الأمريكية ، وكانت ابرز عوامل رفض هذا الاقتراح هو عدم وجود تمثيل للسعودية فى الولايات المتحدة.

ولكنها بدأت تفكر جدياً فى التدخل المباشر فى شئون الشرق الأوسط[*] ومع تزايد حدة الأوضاع الدولية وبداية من عام ١٩٤٢ شهدت الأوساط السياسية فى الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع تغيراً جذرياً فى آرائها ، ومع تزايد استهلاك البترول وحدوث نقص فى تدفق النفط فى القارتين الأمريكيتين هو احتياطى استراتيجى محلى ، فقررت الاستغلال المكثف للدول الغنية بالبترول فى الخليج[٢] ، حيث بدأ القطاع الأمريكى فى تجميع العمليات البترولية لصالحه ، وظلت حكومة الولايات المتحدة من وراء هذه المصالح البترولية ترسم سياستها فى الشرق الأوسط فى ضوء هذه المصالح.

وأصبحت الجزيرة العربية خط الدفاع الثانى عن قناة السويس ومصر إثر تعمق الزحف الألمانى على قلب الاتحاد السوفيتى[٣] ، وأصبح للتطور الاقتصادى فى علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط أثره من الناحية السياسية ، فلم تعد الولايات المتحدة (طرفاً منظماً) فى شئون الشرق الأوسط ، حريصة على أن تترك مسئولياته العسكرية كإنشاء القواعد العسكرية لبريطانيا ، حيث استطاعت الأخيرة ذلك ، بل أصبحت الولايات المتحدة (طرفاً أصلياً) فى شئون المنطقة ، ومن ثم ومن منطلق الدور الهام للنفط فى التأثير على الأمن القومى ، اتفق العسكريون والنفطيون على ضرورة تقديم حكومتهم معونة مباشرة إلى الحكومة السعودية ، وأعلن الرئيس الأمريكى "روزفلت" عام ١٩٤٣م[٤] أن المملكة العربية السعودية أصبحت ذات أهمية استراتيجية واقتصادية وحيوية كبرى للأمن القومى للبلاد.

---

(١) فتحى العفيفى : المرجع السابق ، ص ١٤٦.

(*) أنظر خريطة رقم (٥) بملحق الخرائط ، ص ٢٢٠.

(٢) جمال زكريا قاسم : الخليج العربى (١٩١٤ – ١٩٤٥م) ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٦.

(1) Hopwood, D. : The Arabian peninsula, London, 1972, p 152.

(٤) محمود محمد جمال الدين : المرجع السابق ، نفس الصفحة.

وفى خطوات متتالية رفعت الولايات المتحدة درجة التمثيل الدبلوماسى بالمملكة السعودية حيث احتفل فى مايو ١٩٤٢م بافتتاح أول مفوضية أمريكية فى جدة وتم تعيين "جيمس موس" سكرتيراً ثانياً وقنصلاً فى جدة[١] ، وتوسعت الحكومة الأمريكية فى مد السعودية بالمعونات الاقتصادية فى إطار قانون "الإعارة والتأجير" وأوفدت البعثات التجارية إلى المنطقة[*] ، وكذا اهتمت بعقد الاتفاقات على إنشاء القواعد العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية ، كإتفاقها مع السعودية على إنشاء مطار "الظهران"[٢] لخدمة المجهودين المدنى والعسكرى الأمريكيين ، وكان انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح دول الحلفاء ، ثم بداية الحرب الباردة ١٩٤٧م بداية التحولات الأمريكية الكبرى نحو الانخراط فى سياسات منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية حيث لم يعد فى مقدور السياسة البريطانية أن تفرض على المنطقة الاستقرار الدليل الذى كانت تعيش فيه ، ولا أن تصمد للتيارات الداخلية والخارجية التى هبت عليها ، فاضطرت أن تسلم لغيرها كثيراً مما كانت تعتبره مسئولياتها فى المنطقة ، ومنذ ذلك الحين وتحديداً فى عام ١٩٤٧م[٣] سلمت المسئولية إلى الولايات المتحدة ، وبعد ذلك اعتبرت تدعيم الكيان الإسرائيلى مسئولية أمريكية بالدرجة الأولى ، وانتهى الأمر بإيجاد نوع من المشاركة الأنجلو-أمريكية ساهمت فيها بريطانيا بنفوذها التاريخى وبحقوقها التعاقدية مع دول مثل (مصر والعراق – الأردن وغيرها) ، وساهمت فيها الولايات المتحدة بقوتها العسكرية ورؤوس أموالها ، وفى المشاركة فى مشروعات الغرب العسكرية بالنسبة للمنطقة وفى اقتراحاته بشأن الدفاع المشترك عنه.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد بذلت محاولات لإقامة علاقات مع اليمن[٤]، لكنها صادفت صعوبات من جراء المنع من قبل الإمام لدخول الأجانب إلى البلاد، والرقابة الصارمة على الأشخاص الذين تسلموا تصريحات بزيارة اليمن ، والغياب الكامل للشركات الأمريكية التى يمكن أن تقدم دعماً معيناً فى ذلك ، يضاف إلى ذلك أن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة قد زاد الصراع اليمنى – الإنجليزى آنذاك تعقيداً ، فقد حاول القنصل الأمريكى فى عدن

---

(٣) فتحى العفيفى : المرجع السابق ، ص ١٤٨.

- Foreign relations Vol. IV. : “Secretary of state to minister resident in Saudi Arabia (Moose)”, Aug. 19, 1943, p 833.

(*) Foreign relations, Vol. IV. : “Secretary of state to president Roosevelt, March 30, 1934, pp 830-831.

(٢) محمود محمد جمال الدين : المرجع السابق ، ص ٧٩.

(٣) محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١٤٣.

- Foreign Relations, 1947, Vol. V, pp 1340 – 1342.

(2) Sanger, R.H : The Arabian Peninsula, Cornell University press, New York, 1954, p 248.

"كلارك" القيام بدور الوسيط فى تسوية الصراعات اليمنية – الإنجليزية ، ووصل إلى صنعاء فى عام ١٩٤٤م بهدف تعيين الحدود بين اليمن والمحميات.[١]

ثم بدأت فى العام التالى فى أبريل من عام ١٩٤٥م مباحثات الخارجية الأمريكية[٢] بشأن إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية ولعقد معاهدة صداقة وتعاون بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة اليمن المتمثلة فى الإمام يحيى بن حميد الدين.[*]

ووصل السفير الأمريكى فى المملكة السعودية إلى "صنعاء" على رأس وفد هدفه عقد إتفاقية حول الاعتراف بالصداقة والتبادل التجارى بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية.

وزارت اليمن أول بعثة أمريكية رسمية برئاسة "الكولونيل وليم إيدى" "Eddy" [٣] ، وعقدت المعاهدة الأمريكية – اليمنية ، وقد تبع هذه الزيارة إقامة علاقات دبلوماسية منظمة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية[٤] ، حيث تم افتتاح مقر البعثة الأمريكية فى "صنعاء".[٥]

وفى يوليو من عام ١٩٤٧م[٦] توجه سيف الإسلام "عبد الله بن يحيى" لافتتاح أول مفوضية يمنية فى "واشنطن" ، كما وقع هناك إتفاقية ، تعطى الولايات المتحدة الأمريكية اليمن بموجبها قرضاً يبلغ "مليون دولار" ، ثم أجرى "عبد الله" محادثات مطولة مع الدوائر المالية والاقتصادية الأمريكية بهدف التعاون بين اليمن وأمريكا ، وتقدمت من خلالها الولايات المتحدة إلى اليمن بمساعدات للتنقيب عن المعادن فى البلاد ، والقيام بمشاريع بناء الطرق والمستشفيات والرى والموانئ والمطارات.[*]

---

(١) محمد كمال يحيى : المرجع السابق ، ص ٦٧.

(4)Initiation of negotiations for this establishment of formal diplomatic and treaty relations between the united state and Yemen, see : foreign Relations, 1945, Vol. III, pp 1312: 1318.

(*)Foreign Relations, 711. 90J, "Documentation on the negotiation of the agreement between U.S.A and Yemen is found in the files of the Department of state".

(1)Minister Eddy concluded a prorisional agreement with the Government of Yemen on May 4, 1946 : for text, see : Department of state treaties and other International Acts Series, No. 1535.

(2)Foreign Relation : 1945, vol. VIII, p 1318.

(3)Lenczoweski, G. : Op. Cit., P 459 and see, Sanger, R.H the Arabian peninsula, op. Cit., p 248.

(4)Foreign Relation, 1947, vol. V : Visit of prince Saif-al-Islam "Abdullah" to the United States, pp : 1344 : 1345.

(*) وهذا التقارب (اليمنى الأمريكى) وإن جاء متأخراً ، إلا أن الإمام كان يقصد من ورائه البحث عن معضد ومساند جديد ، ويبحث عن علاقات اقتصادية وسياسية أخرى تحل محل علاقاته السابقة مع دول المحور ، تلك الدول التى

أما الاتحاد السوفيتى ، فمع هزيمة "المحور" فى الحرب العالمية الثانية عاود محاولاته الوصول إلى الشرق الأوسط ، ولكنه لم يستطع أن يحقق فى بداية الأمر كسباً فى الشرق الأوسط بالذات ، وفى نهاية الأربعينات من القرن الماضى كاد اسم الاتحاد السوفيتى أن يختفى من سجل أحداث العالم العربى، فقد كان العرب مشغولين يومئذ بمشكلتين ليس للاتحاد السوفيتى جهد يذكر فيها وهما[١] :

الأولى : مشكلة الوجود الاستعمارى البريطانى الذى كان العرب أضعف من أن يقاوموه بغير الوسائل السلبية وهى وسائل لا تحتاج للعون السوفيتى ، فضلاً عن تخوف الرأسمالية المستغلة فى العالم العربى من أى تقارب بينها وبين الاتحاد السوفيتى.

الثانية : مشكلة الوجود الصهيونى ، وهى مشكلة قصر دور الاتحاد السوفيتى فيها على التصويت فى تشكيلات هيئة الأمم المتحدة.

ونجح الغرب فى إضعاف العلاقات السوفيتية ببلدان شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربى ، وذلك منذ منتصف الثلاثينات ، وكان أقصى ما توصل إليه الأمر أن لجأت دول الحزام الجنوبى ، وأغلبها من دول العالم الثالث إلى الوقوف على الحياد من المعسكريين الذين تم تكوينهما.[٢]

ولكن الاتحاد السوفيتى فى تقدير الولايات المتحدة الأمريكية لم يتحول قط عن الاعتقاد بإمكان انتصار الشيوعية فى الشرق الأوسط[*] ، ولعل هذا هو ما دعا الرئيس الأمريكى "هارى ترومان" إلى أن يحذر فى يناير ١٩٤٦م بقوله "ما لم يواجه الاتحاد السوفيتى بقبضة حديدية وبلغة قوية ، فإننا سنشهد

اختفت مؤقتاً من المسرح الدولى نتيجة انهزامها فى الحرب .. راجع : سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٦٢ ، وأيضاً : محمد كمال يحيى : المرجع السابق ، ص ٦٨.

(١) محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١٧٤.

(٢) محمود محمد جمال الدين : المرجع السابق ، ص ص ٨٠ : ٨١.

(*) على الرغم من انتهاء كل نشاط سوفيتى فى اليمن بنهاية مدة معاهدة الصداقة والتجارة بين اليمن والاتحاد السوفيتى الموقعة عام ١٩٢٨م ، إلا أن السوفيت قد بدأوا بعد وفاة الرئيس "ستالين" يراجعون سياستهم تجاه دول العالم الثالث ، وتأكد هذا الاتجاه لديهم بموقف الدول العربية الرافض لسياسة الأحلاف العربية ، وفى هذا الإطار وقعت معاهدة صداقة بين الاتحاد السوفيتى واليمن فى عام ١٩٥٥م ، وزار "البدر" الاتحاد السوفيتى فى ١٩٥٦م ، وتحدثت الصحف السوفيتية عن العلاقات والروابط التقليدية بين البلدين ، وتلى ذلك وصول أسلحة سوفيتية لليمن فى أكتوبر ١٩٥٦م كان للرئيس المصرى "عبد الناصر" دوراً فى إقناع السوفيت بتصدير الأسلحة إلى اليمن ، وتلا صفقة السلاح هذه نشاط سوفيتى مكثف داخل اليمن ، وإن لم يأخذ فى الغالب شكل التدخل فى شئونها الداخلية .. راجع

- وليد الشريف : "الاتحاد السوفيتى ومنطقة الخليج العربى" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤ ، يناير ١٩٧٦ ، ص ص ٩١ : ٩٤.

- Ingrams, H. : Op. Cit., p 99.

حرباً أخرى"[١] ، وكان الغرب قد قدم إلى الاتحاد السوفيتى فرصة الاقتراب من مشاكل الشرق الأوسط عندما بدأ فى محاولات إبقاء العالم العربى ضمن مناطق نفوذه ، عن طريق سياسة الأحلاف فكانت فرصة الاتحاد السوفيتى للدعاية المضادة ، وللالتقاء مع إيديولوجيات التعايش السلمى والحياد الإيجابى والقومية العربية التى آمن بها أحرار العرب.

ووقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسألة صد المد الشيوعى إلى منطقة الشرق الأوسط ، وبدأت فى تطويق الشيوعية السوفيتية عن طريق "عقيدة ترومان" عام ١٩٤٧م[**] ، حيث سجلت "عقيدة ترومان" وما صاحبها من أحداث معاصرة نهاية بريطانيا كقوة عالمية.

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية توالى اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج وشبه الجزيرة العربية بعد أن استطاعت تطويق الحزام الشمالى له، حيث بدأت تتجه بأنظارها نحو الانخراط فى سياسات هذه المنطقة بشكل أزعج حلفائها البريطانيين حيث استمرت تحقق أهدافها السياسية التى حددتها خلال الحرب الأخيرة، وكانت أساليبها ذات خطوات أسرع وأجدى من ذى قبل فى تحقيق هذه الأهداف.

فمن ناحية المملكة السعودية غدا ابن سعود أكثر إعتماداً على الأمريكيين فى توفير الخبرات الفنية فى المجالات الزراعية والعسكرية وغيرها من المجالات السياسية والاقتصادية، وأصبح يثق بالأمريكان للتخلص من الضغوط التى ظلت بريطانيا تمارسها طويلاً ، ومن جانبها قامت الحكومة السعودية بتكليف خبراء "أرامكو" بالقيام بمجموعة شاملة من الدراسات التاريخية والسياسية والقانونية على الحدود السياسية السعودية مع جيرانها البرية والبحرية منها، حيث كان شركة "أرامكو" قد ألحت لدى الإدارات الأمريكية المختلفة فى طلب تزويد السعودية بالخبرات اللازمة لترسيم الحدود السياسية مع جيرانها حتى تتمكن من تطوير امتيازها النفطى فى السعودية داخل حدودها الكاملة[٢]، وكذلك كانت الاتفاقات العسكرية بين الجانبين السعودى – الأمريكى، مثل اتفاق فبراير ١٩٤٦م على إعداد مطار "الظهران" لاستقبال المقاتلات والطائرات الضخمة، واتفاق يونيو ١٩٥١م الذى نص على أن "مطار الظهران" ملك للسعودية

---

(١) محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١٧٤.

(**) ما يهم الوطن العربى فى "عقيدة ترومان" أنها لم تعرض بشكل مباشر لمسؤلية بريطانيا عن حفظ الأمن به ، فقد ظلت الأخيرة تدعى لنفسها أنها حامية هذا الوطن، وإن كانت حراسة الولايات المتحدة للباب الشمالى للوطن العربى (تركيا – اليونان) قد منحتها أيضاً مسئولية المشاركة فى هذه الحراسة، لكن قد يكون من الأصح أن يقال أن خطبة ترومان كانت بمثابة شهادة الوفاة للإمبراطورية البريطانية التى كانت تحتضر فى السنوات الأخيرة، وبدأت الشمس تغيب عنها بالفعل، وهى نهاية عاصرت زوال القناع عن السياسة الأمريكية وظهورها بمظهر الدولة الاستعمارية ... راجع :
– محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) فتحى العفيفى : المرجع السابق، ص ١٤٨.

مفتوح لطائرات جميع الدول مع تأكيد الحقوق الخاصة للولايات المتحدة فيها كحقها فى خدمة الطيران الأمريكى بواسطة رجال أمريكيين[(١)].

وبدأت الولايات المتحدة كذلك فى تنمية علاقاتها السياسية مع الإمامة اليمنية، حيث رفعت من درجة اهتمامها بهذا القطر وذلك خوفاً من أخطار المد الشيوعى على جنوب الجزيرة العربية ومدخل البحر الأحمر، فبدأت فى تكثيف اتصالاتها السياسية والدبلوماسية، حيث أشارت الوثائق الأمريكية[(*)] لهذه الاهتمامات السياسية والاقتصادية باليمن وذلك بتنمية المصالح الاقتصادية الأمريكية فى اليمن وكذلك المساعدات الأمريكية لتنمية النواحى الاقتصادية بها مما يدل على أن اليمن ذات مغزى سياسى واقتصادى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد خلف هذا التورط الأمريكى فى شئون الشرق الأوسط نوعاً من التضارب فى المصالح مع بريطانيا، ولكن سرعان ما ضاع هذا كله فى خضم التحدى السوفيتى لأطماع الدولتين الغربيتين فى المنطقة، وفى ضوء الرغبة فى مواجهة موحدة للعدو، ومساعدة الولايات المتحدة لها مالياً وعسكرياً وسياسياً حتى تصمد لمقاومة العرب لها[(*)].

وقد أضافت أربعينات القرن الماضى وحتى منتصف الخمسينات منه كسباً جديداً تحققه سيطرة الغرب على الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة العربية، ورغبة الغرب فى التشبث بالسيطرة على جنوب البحر الأحمر تعويضاً عن تقلص سيطرته على شماله بعد أن تم الجلاء عن مصر ثم عن السودان وكسباً لما تؤدى إليه السيطرة على جنوب البحر الأحمر من سيطرة غير مباشرة على مدخل قناة السويس واستخدمت لتحقيق هذا الهدف وسائل عديدة منها :

---

(١) محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١٧٢.

(*) Foreign Service Despatch : 611. 86H/, “Secret security information” from Am consulate, Aden, Arabia to the Department of state, Washington, observations on united states policy re yemen, Nov.23. 1953.pp 1-5.

– أنظر ملحق الوثائق ، ص ص ٣٢١ : ٣٢٥.

(*) تكاتفت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا معاً للعمل ضد أهداف الاتحاد السوفيتى فى المنطقة وانضمت إليهما فرنسا، حيث عقد مؤتمر لندن لدول الغرب فى فبراير عام ١٩٤٨م وجاءت قراراته التى أجيزت به لتنسيق الأدوار بين الدول الثلاث للعمل المضاد لأهداف الاتحاد السوفيتى وكانت النتيجة الأولى لهذا التنسيق هو أول تحالف بينهم وهو "الناتو" أو حلف شمال الأطلنطى ...... راجع :–

– خديجة الهيصمى : "سياسة اليمن فى البحر الأحمر"، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ص ١١٤، ١١٥.

١- تدعيم المشروعات الاقتصادية واحتواء الشركات النفطية الأمريكية لعمليات التنقيب والبحث عن البترول ، فى هذه المنطقة والإسهاب فى منح القروض الاستثمارية للتنمية فى دول شبه الجزيرة العربية (تم الإشارة إلى تعاملها مع السعودية واليمن الشمالى).

٢- سلسلة القواعد العسكرية التى قامت بإنشائها الولايات المتحدة (ممثلة الغرب) فى مناطق الخليج والجنوب العربى مثل قواعد "الظهران" بالسعودية – "ريان" بمنطقة محمية عدن الشرقية – "صلالة وجزيرة مسيرة" بمسقط – "الشارقة" فى الخليج العربى ، هذا بالإضافة إلى مهابط الطائرات فى الجنوب العربى ومحميات عدن الشرقية.(١)

٣- تدعيم الحكم الرجعى (الملكى) فى المنطقة وقد تجلى ذلك فى "استراتيجية شرق السويس"(٢) ، والتى تحدثت بها حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ، وكان الهدف الواضح من هذه الاستراتيجية هو إبقاء الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة العربية تحت سيطرة الاستعمار الغربى (وقد ظهر ذلك واضحاً بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م فى مصر ومحاولات الغرب القضاء على ما سماه "بأيديولوجية ناصر" لما تدعو إليه من تحرر الوطن العربى وما خلفت عنها من نزاع بين الحكومات العربية التقدمية والحكومات العربية الرجعية).

٤- تدعيم الكيان الصهيونى فى المنطقة ، حيث استطاعت دول الاستعمار القديمة والحديثة المتمثلة فى (بريطانيا – الولايات المتحدة) ، أن تخلق المشكلة التى أصبحت فيما بعد معضلة الشرق الأوسط لتفتح بها منفذاً تبث فيه روحها ودعمها لأهدافها السياسية الاستراتيجية ، والتى سوف تتحقق من التدخل فى شئون الشرق الأوسط تحت إدعاء محاولة الوصول إلى حلول سلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، وكانت الولايات المتحدة تهدف من وراء ذلك إلى خلق حليف لها فى المنطقة يعلم أنه لا بقاء له إذا تنكر لسلطان خالقه ، ومن ثم فإن ولاءه لها أمر أكيد.(٣)

وبالتأكيد كانت كل هذه الوسائل التى مارسها الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة ممثلة الكتلة الغربية أثناء الحرب الباردة، كانت بهدف تدعيم عملية تطويق النشاط السوفيتى فى المنطقة وخاصة هذا الحزام الجنوبى للوطن العربى ، وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى قد نجح منذ الخمسينات فى إقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر ، إلا أنه لم يحقق ذلك النجاح مع المملكة

---

(١) محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١٧٢ : ١٨٥.
(٢) محمود محمد جمال : المرجع السابق ، ص ٦٦ : ٧٩.
(٣) محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١٧٣.

العربية السعودية ، وكانت الأخيرة تخشى من أن يصل هذا المد الشيوعى إلى الدول المحيطة بها ، لذلك كانت دائماً تحذر اليمن الشمالى من محاولات الاتحاد السوفيتى للتغلغل بداخله وإقامة علاقات معه.[*]

ثالثاً : المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية فى النظام الإقليمى العربى :

كانت عملية التقارب العربى من أجل الوحدة العربية قد بدأت فى شكل مشاورات مع الدول العربية الواحدة بعد الأخرى لتقرير الطريق اللازم اتخاذه للوصول إلى خير العرب ، وخاصة فى تلك الفترة التى تلت الثورة العربية فى عام ١٩١٦م[١] ، وكانت هذه المرحلة ضرورية لمعرفة أهم العقبات "مسألة الزعامة" ، فقد كانت أهمية القيادة فى المجتمعات العربية ذات شأن كبير ، وكان تعدد القيادات العربية ووصولها إلى مرحلة رفضت فيها ترك الرئاسة لغيرها ، أو عملت على فرض نفسها على غيرها حتى نصل إلى مشكلة حاسمة ستؤثر فى فكرة الوحدة العربية ولمدة سنوات طويلة ، وهى تعدد القيادات وتحول معركة الوحدة إلى معارك مرتبطة بهذه القيادة أو تلك.

وقد أطلت عقبات وعوامل داخلية وخارجية أرجأت التفكير فى موضوع الوحدة العربية مؤقتاً ، ولكن كانت فكرة الوحدة العربية باقية ومشتعلة فى عقول القادة العرب وفى قلوبهم ورغم إضطرارهم لتأجيلها مؤقتاً للتفرغ لمشكلات أسرع ، وهى متعلقة ببعض العوامل الداخلية والخارجية ، فالأولى تتعلق بنمو القيادات العربية وتكوينها ومنافستها لبعضها ، ووجود بعض الاختلافات فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى لإقليم عن غيره ، وكذلك عوامل الفرقة العنصرية والنزعات القبلية ، إضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة فى مواجهة الاستعمار والصراع من أجل التحرر ، وكان من الطبيعى أن تؤجل فكرة الوحدة العربية حتى يتم الانتهاء من هذه العقبات أولاً.

وتعد المملكة العربية السعودية واليمن من أهم دول منطقة الخليج العربى وشبه الجزيرة مكاناً ومكانة داخل المنظومة العربية ، وإذا تحدثنا عن السلوك الإقليمى لكل منهما فيجب أن نشير إلى أنه قد تأثر بهاجسين متباينين أولهما هو الرغبة فى الهيمنة ، والثانى يتمثل فى هاجس التهميش والخوف من الابتلاع ، وكانت مسألة التوازن الإقليمى مسألة هامة تدور فى أذهان الدولتين.

(*) خاصة بعد أن قرر الاتحاد السوفيتى أنه ينشأ مثلثاً موالياً له سيتكون فيما بعد من "أفغانستان وجنوب اليمن وأثيوبيا" ويكون مركز وبؤرة هذا المثلث على البحر الأحمر نظراً لأهميته كطريق للمواصلات النفطية والبحرية .. راجع:
- Hopwood, D. : Op. Cit, p 152.
- خديجة الهيصمى : المرجع السابق ، ص ١١٥.

(١) جلال يحيى : "العالم العربى الحديث والمعاصر" ، الجزء الثالث (منذ الحرب العالمية الثانية) ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ١٦.

ولقد كانت لحكومة المملكة السعودية والمملكة اليمنية آراء اتفقت وتباينت فى بعض الأمور حول فكرة الوحدة العربية[١] ، فكان الملك عبد العزيز آل سعود من أنصار الوحدة العربية ، وصرح برأيه فى ذلك أكثر من مرة ، وبأنه يسعى لهذا الأمر ، وقد اتضحت فكرة الوحدة العربية بالنسبة للملك عبد العزيز على الأقل فى الجزيرة العربية ، ولكن على أساس أن يكون السعوديون هم رؤساء هذه الوحدة ، حيث رفضت الحكومة السعودية أن تتزعمها أى أسرة هاشمية لما بينهما من صراع طويل[٢] وهو ما أوضح العقبة الرئيسية فى مشروع الوحدة والمتمثلة فى المنافسات بين الأسر الحاكمة الملكية.

أما بالنسبة لليمن فقد استمر التفكير الدينى متغلباً على التفكير العربى عند الإمام "يحيى" حتى بعد استقلاله وخروج الترك من البلاد العربية كلها ، وكان الإمام يحيى يظهر دائماً ميله إلى الوحدة الإسلامية[٣] ، وترجع هذه الميول إلى نشأة الإمام وثقافته وتاريخ أسرته الدينى من ناحية ، وإلى عدم تبلور الأفكار القومية العربية عنده بلورة كاملة واضحة من ناحية ثانية ، وأثر هذا فى موقف الإمام من العالم العربى خلال حكمه الطويل ، فإذا أضفنا ظاهرة العزلة العامة التى غلف الإمام بها اليمن ، ثم قلة ثقته بالدول العربية وخوفه من العرب الذين يفدون إلى اليمن لاعتقاده أنهم جواسيس يعملون لحساب الدول الأجنبية أو حتى لا ينقلون إلى بلاده أفكاراً تقدمية ، أمكننا فهم سبب بعده عن البلدان العربية.[٤]

وأثناء الحرب العالمية الثانية بدأت خطوات رسمية لإجراء مشاورات مع الدول العربية كل منها على حدة ، لمعرفة أرائها فى توحيد جهودها وإنشاء تحالف أو تقارب بينهما ، وكانت فكرة الجامعة العربية كأداة للتوفيق بين المتناقضات التى وقفت فى طريق الوحدة العربية على التقليل من تعارض العوامل والأطماع من أكثر المشروعات العربية التى أخذت على عاتقها تولى الكثير من المشاكل التى تهم العالم العربى سواء من النواحى المعنوية أو الاستراتيجية أو السياسية أو المادية ، كما عملت الجامعة العربية على إيجاد حل لمشكلة فلسطين وخاصة فى السنوات الأولى من عمر هذه الجامعة ، ورفعت صوت عرب فلسطين ، وخاصة فى كل أنحاء العالم العربى لتوصله إلى مسامع القوى المستغلة الاستعمارية والصهيونية فى كل مكان ، ولقد كانت المتناقضات التى حاولت جامعة الدول العربية أن توفق بينها تتعلق بالقيادات العربية والأسر المالكة لها والحاكمة عليها أكثر مما تتعلق بشعوب هذه المنطقة ، وكان

---

(١) جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٠٠.

(٢) أمين الريحانى : "تاريخ نجد الحديث وملحقاته" ، ١٩٥٨م ، ص ١٩٦.

(٣) أمين الريحانى : "ملوك العرب ، الجزء الأول" ، المطبعة العلمية ، بيروت ، ١٩٥٤م ، ص ١٣٢.

(٤) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٦٥.

الأمر أعمق من تباين بين نظم الحكم الموجودة فى هذا الإقليم أو ذاك ، إذ كان يرتبط قبل كل شئ بالمصالح الفعلية والمصالح المادية لهذه القيادات.

كانت المشاورات مع الدول العربية لتوحيد جهودها وإنشاء الجامعة العربية قد بدأت عند دعوة رئيس الوزراء المصرى "مصطفى النحاس" فى خطبة له فى مجلس الشيوخ فى ٣٠ مارس ١٩٤٣م ، حيث بدأت بعدها المباحثات مع وفود الدول العربية ، وكان من بين هذه الوفود الوافدين السعودى واليمنى ، حيث بدأت المشاورات مع الوفد السعودى قد عقدت فى ١١ أكتوبر عام ١٩٤٣م[*] ، وكان ممثل الوفد السعودى الشيخ "يوسف ياسين" سكرتير الملك عبد العزيز آل سعود الخاص ، وكانت آراء الوفد السعودى بشأن ذلك الأمر تتلخص فى :

أولاً : تأييد العلاقات وتوثيق الصلات بين المملكة السعودية ومصر بصفة خاصة واتخاذ ذلك أساساً للبحث فى كل ما من شأنه أن يؤدى إلى خير الأمة كلها.

ثانياً : ضرورة العمل من أجل مصلحة الأمة العربية جمعاء ، ودون النظر لمغنم أو دون أن يكون العمل على حساب الغير.

ثالثاً : ضرورة إتقاء المخاطر والمشكلات التى تضر بالأمة العربية.

رابعاً : ضرورة توحيد الخطى حتى يسير الجموع فى توافق وانسجام ، والعمل على دراسة الأوضاع الخاصة لأقاليم الأمة العربية حتى يتم الابتعاد عن كل اصطدام قد يقع.

خامساً : اشتراك الأقطار العربية على قدم المساواة مع بعضها.

ولم تكن العربية السعودية من أنصار قيام تعاون سياسى بين البلاد العربية فى ذلك الوقت نظراً لاختلاف الأوضاع الدولية والارتباطات الخاصة بكل إقليم ، وإن كانت مستعدة للتعاون فى الميدانين الثقافى والاقتصادى.

أما المشاورات مع الوفد اليمنى فقد جاءت آخر هذه المشاورات مع الوفود العربية فى ٦ فبراير من عام ١٩٤٤م[١] ، واستغرقت جلستين ، ورأس الوفد اليمنى ممثلاً عن الإمام "يحيى بن حميد الدين" السيد

(*) استمرت هذه المشاورات فى خمس جلسات عقدها "مصطفى باشا النحاس" مع الشيخ "يوسف ياسين" راجع :
- جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٠٠.

(١) سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٤٦٨.

"حسين الكبسى" ، وقد بحث فى هذه المشاورات موضوع التعاون بين البلاد العربية من جميع نواحيه وجاءت نتيجة هذه المشاورات بالمبادئ التالية :

أولاً : حرص القطرين (مصر – اليمن) الشقيقين على التعاون مع باقى البلاد العربية ، والعمل على تقوية الروابط وتوثيق الصلات بينهما.

ثانياً : الترحيب بفكرة التعاون مع البلاد العربية الشقيقة وفى الميادين الثقافية والاقتصادية.

ثالثاً : احتفاظ كل دولة من الدول العربية بكامل حقوقها وسيادتها.

رابعاً : عدم تقيد أية دولة بأى قيد تكون دولة أخرى قد فرضته على نفسها تجاه الدول الأجنبية.

خامساً : الإصرار على مبدأ هام بالنسبة للوفد اليمنى وهو ضرورة أن يكون التعاون بين الدول العربية قائماً على أساس المساواة التامة بينهم.

وقد كان موقف اليمن مشابهاً لموقف المملكة العربية السعودية فى مسألة قيام تعاون سياسى بين الوحدات العربية الموجودة فى الميدان الدولى ، حيث لم تشارك اليمن فى المحادثات التالية المتعلقة بالوحدة حيث سيثبت أنها لا ترغب فى تغيير الأوضاع القائمة من الناحية السياسية ، وقد رجع ذلك إلى سياسة العزلة التى فرضها الإمام يحيى على اليمن خوفاً من الاحتكاك بالخارج ، وكذلك لشكوك الإمام من أن تكون الجامعة العربية مشروعاً بريطانياً لفرض السيطرة على الدول العربية والتدخل فى شئونها. [١]

وقد تفوق اليمن على السعودية فى مسألة الدفاع العربى أو التعاون العسكرى حيث أكد المندوب اليمنى على أن أى اعتداء يقع على أى بلد عربى مرتبط بهذا الاتفاق الاتحادى أو حتى تهديد بالإعتداء عليه ، فإنه ينبغى على الدول العربية جميعها أن يقوموا بتلبية هذا الطلب ، وتقديم كل ما يمكن من المساعدات المادية والمعنوية ، وقد اتفقت آراء الوفدين السعودى واليمنى فى بعض الأمور واختلفت فى أمور أخرى[٢] ، وخرجت هذه المشاورات مع الوفود العربية لتشكل مرحلة هامة فى تاريخ إنشاء الجامعة العربية ، وستكون أساساً للمفاوضات والمباحثات فى المراحل التالية وهى اللجنة التحضيرية والتى مهدت لوضع بروتوكول الإسكندرية واللجنة الفرعية السياسية والتى عملت على وضع ميثاق جامعة الدول العربية.[٣]

---

(١) جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٠٢.

(٢) المرجع السابق ، ص ١١.

(٣) أحمد طرابين: الوحدة العربية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ٣٨١.

وكانت اجتماعات اللجنة التحضيرية قد عقدت فى الاسكندرية فى ٢٥ سبتمبر من عام ١٩٤٤م[١] وحتى ذلك الوقت كان أمر تمثيل المملكة السعودية ، والمملكة اليمنية ما زال موضع البحث والمداولة ، وانعقدت الجلسة الأولى فى غياب الدولتين ، وعندما حضر المندوب اليمنى السيد "حسين الكبسى" حضر الجلسة الثانية وبصفته مستمعاً ، ولعل ذلك قد أظهر بوضوح مدى تردد وحذر الإمام "يحيى" بالنسبة للدخول فى مثل هذا الارتباط الكبير ، أما بالنسبة للممثل الوفد السعودى فقد حضر الجلسة الثالثة وأعلن أنه لن يتمكن من التقيد بأى شئ إلا بعد عرضه على الملك "عبد العزيز" ، وحتى عقد الجلسة الثامنة لم يتضح موقف الوفدين ، حيث أنهما آرجآ إبداء رأيهما إلى ما بعد عرض البروتوكول على ملكيهما ، وقد استبعدت حكومتا السعودية واليمن فى نقطة أثيرت أثناء الجلسات وهى إنشاء حكومة مركزية للبلاد العربية كلها نظراً لآرائهما التى رفضت فكرة الوحدة السياسية بين الحكومات العربية حرصاً على استقلال وسيادة كل قطر عربى.[٢]

وقد أعلن بروتوكول الإسكندرية فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤[*] بموافقة وفود الدول العربية ما عدا وفدى السعودية واليمن الذين انتظرا موافقة الملكين وتمت هذه الموافقة فى ٧ يناير عام ١٩٤٥م ، وبعد ذلك بدأت مباحثات اللجنة الفرعية السياسية التى بدأت اجتماعاتها فى شهر فبراير من نفس العام وقد تركزت آراء الوفدين السعودى واليمنى حول المبادئ التى أعلنتها كل حكومة خلال مشاورات عام ١٩٤٣م ، حيث اتضح ميل الوفدين إلى العمل على إرساء قواعد التعاون الثقافى والاقتصادى ، ثم قدمت المملكة العربية السعودية عدة مبادئ وطلبت ضرورة النظر إليها ووضعها فى الاعتبار أثناء المناقشات وكانت هذه المبادئ تتركز فى :

المبدأ الأول : العمل على عقد حلف بين الدول العربية يهدف تكافلها وتعاونها لسلامة كل منها ، ويتضمن حسن الجوار بينهم ، (وقد تجلى هذا المبدأ باتفاقات المملكة مع كل من العراق واليمن).

المبدأ الثانى : لكل دولة عربية الحق فى أن تعقد مباشرة مع أى دولة عربية أخرى اتفاقيات لسلامتها دون أن تكون هذه الاتفاقات ضارة بإحدى الدول العربية ويكون هدفها هو ضمان حسن الجوار والتعاون بين الجميع.

---

(١) الأهرام : العدد / ١٢٤٤٦ فى ١٩٤٤/٩/٢٥م ، ص ٣.

(٢) جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٠٤.

(*) محمود كامل : "الدولة العربية الكبرى" ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦١م ، ص ٥٥٦.

المبدأ الثالث : أن تكافل العرب وتحالفهم وتضامنهم ليس موجهاً إلى أية غاية عدائية نحو أية دولة أو أمة أو جماعة ، وإنما هو أداة للدفاع عن النفس ولإقرار السلام واستمراره ، ولتأييد مبادئ العدل والحرية للجميع.

المبدأ الرابع : أن الحرب محرمة بين الدول العربية ، وأن كل خلاف قد ينتج بين طرفين فى المجموعة العربية يجب أن ينظر إليه بطريق الإصلاح والتوسط وحل كل خلاف ينشأ ما بين الطرفين فإذا امتنع أحد الطرفين على الإذعان لصوت الحق والعدل فللدول العربية نصيحته ودعوته إلى التصالح فإن بقى على اعتدائه يحق للدول العربية بعد التشاور أن تقرر ما تراه لإيقاف اعتدائه وإقامة العدل فى ساحة الأمة العربية.

المبدأ الخامس : ضرورة الاتفاق منذ البداية على أن نظام سوريا ولبنان كجمهوريتين سيستمر فى نفس الوقت الذى يستمر فيه تمتع هاتين الدولتين بالاستقلال التام وذلك تجنباً للمشاكل بين الدول العربية (وكان هذا المبدأ يهدف إلى منع تطلعات الأمراء الهاشميين من الطمع فى سوريا أو تكوين مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب).[١]

وقد تقدمت المملكة السعودية كذلك بنقطة هامة خاصة بتوحيد الثقافة حيث ذكرت أن ظروف المملكة الخاصة ووضعها الثقافى الإسلامى الصميم نظراً لوجود البلاد المقدسة فيها يجعل لها طابعاً خاصاً ، فلذلك لا يمكنها مسايرة الأقاليم المتحررة ، إذ أنها ربطت نفسها بالمحافظة على بلاد الإسلام وعلى تطبيق المبادئ الإسلامية فيها.[٢]

أما الناحية الاقتصادية فقد أشارت المملكة إلى ضرورة أنه لا يحرم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية حرية كل إقليم عربى فى إدارته المالية والاقتصادية لبلاده وأن يتمتع بكامل سيطرته وسلطته على وضعه الاقتصادى حسب ما تقتضيه مصلحة دولته.[٣]

وبعد ذلك استمرت المناقشات حول الإجراءات الإدارية لتكوين مجلس الجامعة العربية ثم الاجتماع لإعلان ميثاق الجامعة العربية حيث اجتمعت اللجنة التحضيرية لتوقيع الميثاق رسمياً يوم ٢٢ مارس

---

(١) أحمد طرابين : المرجع السابق ، ص ٣٨٢.
(٢) جلال يحيى : المرجع لاسابق ، ص ١١٩.
(٣) المرجع السابق ، نفسه.

١٩٤٥م بحضور وفود جميع الدول العربية ما عدا الوفد اليمنى(*) ، والذى داوم على التغيب عن حضور اجتماعات مجلس الجامعة والاكتفاء بإرسال برقيات الشكر والتأييد ، وقد رجع ذلك بطبيعة الحال لموقف الإمام الانعزالى تجاه العالم العربى المشوب بالكثير من مظاهر الخوف والتردد.

وكانت القضية الفلسطينية من أبرز الموضوعات التى نوقشت خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية(*) وقبل إعلان بروتوكول الاسكندرية ، وقد ظهر تعاطف الحكومات العربية لهذه القضية وكان من بينها حكومة المملكة العربية السعودية(*) والتى أكدت أنها ستبذل كل ما فى وسعها من أجل خلاص هذا الإقليم وإن كانت ترى ضرورة وصول أبناء هذا الإقليم أنفسهم إلى قرار معين يحدد مستقبلهم ورأت الدول الموقعة على ميثاق الجامعة ومن بينهم المملكة السعودية ، والمملكة المتوكلية اليمنية أنه "منذ نهاية الحرب العظمى الماضية "الحرب العالمية الثانية" سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها "فلسطين" ولاية تلك الدول ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة "لوزان" أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم يكن قد تمكنت من تولى أمورها ، فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩م ، لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها

(*) تقرر إرسال صورة من الميثاق إلى إمام اليمن لتوقيعها وإعادتها إلى مصر لحفظها فى وزارة الخارجية المصرية ، وقد جاءت برقية من الحكومة اليمنية تتضمن موافقتها على ميثاق الجامعة ، وكذلك تأييدها للقرارات الصادرة عن المؤتمر .. راجع :
- سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ١٤٥.

(*) كان آخر قرارات اللجنة التحضيرية هو القرار الخاص بفلسطين حيث جاز فيه "ترى اللجنة أن فلسطين ركن هام من أركان الدول العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى ، كما ترى أن التعهدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية ، والوصول إلى استقلال فلسطين ، هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار ، وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة ، وصون حقوقهم العادلة وتصرح بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود فى أوربا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوربية الدكتاتورية ، ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية ، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوربا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم .. راجع :
- جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١١٢.

(*) هناك مجموعة من الوثائق بشأن العلاقة لسعودية البريطانية فى فترة لحرب العالمية الثانية وتفيد هذه الوثائق فى دراسة الموقف السعودى من القضية الفلسطينية ، وزيارة "فؤاد حمزة" إلى لندن عام ١٩٣٩م لدراسة الموقف العام للقضية الفلسطينية وهى محفوظة فى المجلد رقم : F.O. 371 : Vol. 23268.
راجع : عبد الفتاح حسن أبو علية : "دراسة فى أهم مصادر التاريخ الحديث والمعاصر للجزيرة العربية – مصادر تاريخ البلاد العربية السعودية – دراسة وثائقية" ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٤٢.

الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك ، كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون إشراكها فى أعمال مجلس الجامعة ، ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمنع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للإشتراك فى أعماله.[**]

وعند اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨م شاركت المملكة السعودية ببعض الفصائل الرمزية التى انضمت إلى الجيش المصرى[١] ، ولم تشترك المملكة المتوكلية اليمنية بقوة حربية لها قيمتها ، حيث ظهرت المتناقضات التى حاولت جامعة الدول العربية أن توفق بينها والتى كانت موجودة بالفعل والتى تتعلق بالقيادات العربية والأسر المالكة ، واتضحت أكثر فى حرب عام ١٩٤٨م وفى الموقف الذى وقفته القيادات الهاشمية فى شرقى الأردن والعراق أثناء المعركة الحربية نفسها وتجاه القوات المصرية ، وكان هذا التناقض بين المصالح الفعلية للقيادات العربية فى معركة فلسطين سبباً من أسباب فشل العرب فى هذه الحرب.[٢]

وإذا كانت الجامعة العربية قد فشلت فى الوصول إلى حل حاسم فى مشكلة فلسطين إلا أنها نجحت فى ١٧ يونيو ١٩٥٠م فى عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين كل من (مصر والعربية السعودية واليمن ولبنان وسوريا) والتى نصت على : "تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها اعتداء عليهم جميعاً ، ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الفردى والجماعى على كيانها ، نلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليهم ، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها".[٣]

وبهذه المعاهدة تكون الجامعة العربية قد دخلت دوراً جديداً هو دور التنفيذ العملى وأصبح أداة للتلويح بالقوة فى وجه المعتدين ، خاصة بعد التصريح الثلاثى الذى أصدرته كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) لضمان عدم تغيير الأوضاع القائمة فى الشرق الأدنى العربى ، وكان يعتبر

(**) راجع محمود كامل المحامى : "الدولة العربية الكبرى" ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٥٦١.

(١) محمود حافظ : المرجع السابق ، ص ١٥١.

(٢) جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٢٨.

(٣) راجع : خديجة الهيصمى : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، أيضاً جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٣١.

إعتداءاً واضحاً على سيادة العرب وتثبيتاً لحكم الاستعمار الصهيونى فى فلسطين ، ولنفوذ الغرب الاستعمارى فى كل المنطقة.[١]

أما موقف الجامعة العربية من انقلاب عام ١٩٤٨م باليمن والذى راح ضحيته الإمام يحيى فقد فضلت إتخاذ خطوات تدريجية دون الإندفاع لاتخاذ موقف معين وقد تجلى موقف الجامعة العربية فى موقف الملك عبد العزيز آل سعود والذى عكس أيضاً موقف الحكومات العربية الرافضة لتغيير السلطة السياسية بالقوة ويعبر هذا الموقف عن خوفها من انتشار عدواها إلى باقى أجزاء الوطن العربى ، واعتبرت الجامعة العربية انقلاب عام ١٩٤٨م صراع بين أسرتين أى صراع داخلى على السلطة لم يرق إلى رغبة شعبية فى التغيير فى اليمن.[٢]

---

(١) جلال يحيى : المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(٢) محمد كمال يحيى : المرجع السابق، ص ص ٩٢ : ٩٩.

– سيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ص ٥٠٤ : ٥٠٥.

الخاتـمة

مثلت العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية علامة هامة عبر تاريخ الوطن العربى باعتبار اليمن بتاريخها الحضارى القديم ونشاط شعبها الدءوب عبر الأزمان وباعتبار السعودية تستعيد وجودها على يد "عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود".

وكان أبرز ما فى العلاقات السعودية اليمنية بين عامى ١٩٣٢م وحتى عام ١٩٥٣م هى المشكلة الحدودية بين الطرفين ، فكانت مشكلة الحدود هى التعبير عن بروز المتغيرات السياسية الدولية وعن إرهاصات حقبة التأسيس وما واكبها من صعوبات وتحديات.

وكان الملك "عبد العزيز آل سعود" مؤسس المملكة العربية السعودية من أشد الزعماء حرصاً على سلامة حدود بلاده ، ولقد وضع قضية الحدود الدولية فى صلب ملف السياسة الخارجية السعودية التى قامت على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول والحرص على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع كافة الدول المجاورة ، ولذلك كان أبرز ما يميز سياسة الملك عبد العزيز وخاصة بشأن قضايا حدود بلاده هو رفضه تعليق أو تأجيل البت فى مسائل الحدود التى كان يعتبرها من القنابل الموقوتة التى لو تركت فإنها ستنفجر فى وقت لاحق ، لذلك كان الملك عبد العزيز يفضل مواجهة هذه المشاكل فى وقتها والسعى بإخلاص إلى وضع الحلول المناسبة لها حتى لا تكون عبئاً خطيراً يهدد فى المستقبل حدود الدولة.

وكانت الحرب السعودية – اليمنية واحدة من ثلاث حروب إقليمية عربية فى المنطقة شهدها القرن العشرين كان سببها التنازع حول الحدود فكانت هى الأولى عام ١٩٣٤م ، والثانية كانت الحرب بين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٩م والأخيرة كانت الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠ ، وقد أدت الحرب السعودية اليمنية إلى زعزعة الثقة بين الدولتين ، وجعلت العلاقات بينهما علاقات حذر وترقب ، لذلك لم يمر حدث ذا شأن فى اليمن إلا وتوجست منه السعودية خيفة على أمنها واستقرارها ، خاصة وإن ظلت مشكلة الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية واليمن تتحين الفرصة من وقت لآخر لتظهر متحدية أى تحسن فى العلاقات بين البلدين وخاصة مع كثرة المتغيرات السياسية فى اليمن وفترات اضطرابها.

وعلى الرغم من أن إتفاقية الطائف كانت بمثابة حجر الزاوية فى مسألة ترسيم الجزء الأكبر من خط الحدود بين الطرفين إلا أن بعض الآراء وخاصة من الجانب اليمنى قد شكك فى صلاحية هذه الاتفاقية ، وخاصة فى المادة الثانية والحدود المذكورة فى المادة الرابعة حيث شكك فى مشروعية الضم

السعودى لعسير لأنهما جاءتا نتيجة إكراه الدولة اليمنية باستخدام القوة ضدها والتهديد بمواصلة استخدامها واعتبروا ذلك خرقاً للمواقف الدولية ، واعتبروا الملابسات المحيطة بتوقيع الإتفاقية والاعتبارات السياسية والاستراتيجية الخاصة بالشأن السعودى – اليمنى فضلاً عن عدم وضوح عملية تجديدها فى عام ١٩٧٤م سنداً على هذا التشكيك ، إلا أن كثرة هذه التفسيرات الرسمية وغير الرسمية حول قانونية المعاهدة ذاتها وفيما يتعلق بالحقوق التاريخية وآراء البلدين فيهما ، كل هذه العوامل قد جعلت من مشكلة الحدود قضية شائكة إلى حد بعيد وإثارة هذه المشكلة من جديد ستكون محفوفة بالمخاطر.

إضافة إلى ما شكله العامل الخارجى من دور مؤثر على علاقات البلدين فقد كانت المنافسة السياسية والعسكرية للدول الاستعمارية الكبرى دليلاً على التدخل واضح المعالم والتكوين فى المنطقة ، فقد ظهر التنافس الأنجلو–إيطالى واضحاً أمام النزاع السياسى الحدودى السعودى اليمنى ، ليتحول هذا التنافس إلى إقطاب أخرى بعد أن أقنعت بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح الشريك الأمثل لسياستها الاستعمارية فى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية وخاصة فى ظل التنافس الذى ظهر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، ولتأخذ نظم الهيمنة والسيطرة الشكل الاقتصادى فى المنطقة وباتت هذه المبادئ أساساً للاستراتيجية الغربية وكذلك أساساً للتفاهم الذى ربط بين الاستعمار التقليدى البريطانى وبين الهيمنة الأمريكية التى أصبحت متصاعدة فى منطقة الشرق الأوسط.

أما الواقع العربى والإقليمى للدولتين السعودية واليمنية فظهر عندما تأسست الجامعة العربية وانضمت إليها السعودية واليمن على أنها صورة مصغرة لجامعة إسلامية وأبدت السعودية تحفظات كثيرة لتحد من فاعليتها وتؤكد على عدم تدخلها فى شئون الأعضاء ، ولطبيعة النشأة الأسرية للملك عبد العزيز أخذ يفكر فى الصراع الأسرى ، فهو يشترط ألا تكون الجامعة أداة للهاشميين كى ينفذوا منها إلى تحقيق مشروع الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى ، لذلك لم يفصل ابن سعود بين فكرة الجامعة العربية والرابطة الإسلامية فكانت المعاهدات التى عقدها بين بلاده وبين اليمن والعراق فى عام ١٩٣٤م ، ١٩٣٦م على التوالى تشير إلى الرابطتين العربية والإسلامية.

أما اليمن فلم يلتفت الإمام يحيى بن حميد الدين باهتمام إلى هذه المشروعات العربية وجاءت مشاركته ضعيفة فى النظام العربى حيث كانت الرابطة الإسلامية لديه أقوى من تلك الرابطة العربية نظراً لطبيعة دولته القائمة على أسس دينية ومذهبية ، وإن ظلت اليمن تقبع فى ظل حكم الإمامة المتوكلية تحت مظلة العزلة التى فرضت عليها على يد الأئمة الزيديين ، فلم يختلف عهد الإمام يحيى عن عهد ولده الإمام أحمد.

فى النهاية فقد شغلت اليمن اهتمام السعودية وعلى وجه الخصوص منذ الحرب التى نشبت بين الدولتين عام ١٩٣٤م بسبب الخلاف على حدود إقليم "عسير" ولم تشأ السعودية أن تفيد من انتصاراتها العسكرية بتعديل إقليمى هام إدراكاً منها بشخصية اليمن التاريخية والجغرافية المتميزة ودرجت السياسة السعودية بعد ذلك على احترام مبدأ الشرعية فهى تقف دائماً مواقف عدائية من أى تغيير يحدث نتيجة انقلاب عسكرى ، وبناءاً عليه ساندت الإمام أحمد عام ١٩٤٨م حتى تمكن من التغلب على حركة "ابن الوزير" التى أودت بحياة الإمام يحيى فاعتبر الملك "عبد العزيز" الإمام "أحمد" الوريث الشرعى لحكم الإمام.

وعلى الرغم من أن منطقة "عسير" كانت تمثل معضلة الخلاف الحدودى السعودى – اليمنى إلا أن هذه المنطقة على المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى كانت ملتقى التفاعل بين الشخصية اليمنية والشخصية السعودية فى المجتمعين العربيين – وإن كانت المشكلة الحدودية السياسية بين السعودية واليمن لم تنتهى بنهاية عهد الملك عبد العزيز آل سعود إلا أنها كانت صفحة من صفحات العلاقات بين البلدين فى التاريخ الحديث والمعاصر لتبدأ صفحة جديدة من هذه العلاقات فى ظل تغير النظام السياسى اليمنى وفى ظل ظهور مناطق أخرى للنزاع الحدودى السعودى اليمنى ، وفى ظل انضمام القطر اليمنى الجنوبى إلى شماله فأصبحت المشكلة ذات رأسين ، إلا أنه تم تجاوز أزمة النزاع الحدودى بينهما فى ظل صدور مذكرات للتفاهم بين البلدين بين الحين والآخر الأمر الذى يعد انتصاراً كبيراً فى العلاقات الممتدة بينهما ، إلا أن الانتصار الحقيقى فى رأيى هو العمل على تقريب الشعوب العربية بطريقة أكثر بين البلدين وتغليب مصلحة أبناء الجزيرة والعمل على تداخل اجتماعى واقتصادى أكثر بين الشعبين وكذلك العمل على تعزيز الأمن والاستقرار فيما بينهما ، وذلك بما يتناسب مع مكانة منطقة شبه الجزيرة العربية فى نفوس العرب والمسلمين لما تتمتع به من مركز روحى ودينى مقدس ، وموقع استراتيجى هام وحيوى ، وتاريخ حضارى ممتد عبر الأزمنة ، ومخزون نفطى هائل يبشر بمزيد من الخير لجميع أبناء الجزيرة العربية ، ولذلك فأبناء الجزيرة العربية مهبط الوحى ومبوأ الفصحى ومنطلق العروبة مدعوون أكثر من غيرهم لحل خلافاتهم عبر الحوار الأخوى المباشر والعمل المشترك على التلاحم ليكونا عضداً واحداً أمام الملمات المفاجئة وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية.

ثبت المراجـع

الوثائق العربية :

- وزارة الخارجية السعودية : الكتاب الأخضر ، بيان عن العلاقات بين المملكة السعودية والإمام يحيى بن حميد الدين ، مطبعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤م.
- وثائق وزارة الخارجية السعودية : مكة المكرمة ، بيان أول عن العلاقات السعودية – اليمنية.
- وثائق منشورة عن مركز الدراسات والبحوث اليمنى : ثورة ١٩٤٨م ، الميلاد والمسيرة والمؤثرات، الطبعة الأولى ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨٢م.

الرسائل العلمية :

(١) حسين محمد عبد الله الهنيدى : "عبد العزيز آل سعود وتكوين المملكة العربية السعودية" رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٢م.

(٢) عبد العزيز عبد الرحمن الشعيل: "ميناء العقير فى عهد الملك عبد العزيز آل سعود"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٨م.

(٣) عبد العليم عبد الوهاب أو هيكل: "العلاقات بين عبد العزيز آل سعود وجماعة الإخوان (١٩١٢م – ١٩٣٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٦م.

(٤) محمد عبد الحكيم محمد السيد ثريا ك العلاقات الحجازية النجدية فى الفترة من (١٩١٠-١٩٢٦م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق،١٩٩٧م.

المراجع العربية :

١- إحسان النص : "العصبية القبلية وأثرها" ، الطبعة الثانية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٥م.

٢- أحمد حسين شرف الدين: "اليمن عبر التاريخ"، الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٦٣م.

٣- أحمد شلبى: "موسوعة التاريخ الإسلامى"، الطبعة الخامسة، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٩٢م.

٤- أحمد طرابين: "الوحدة العربية"، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٩م.

٥- أحمد عسه: "معجزة فوق الرمال"، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت، ١٩٧١م.

٦- أحمد فخرى: "اليمن ماضيها وحاضرها"، القاهرة، ١٩٥٩م.

٧- أحمد يوسف أحمد: "الدور المصرى فى اليمن ١٩٦٢ – ١٩٦٧م"، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.

٨- إدجار أوبلانس: "اليمن والثورة حتى الحرب عام ١٩٧٠م"، ترجمة : عبد الخالق لاشين، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٩٠م.

٩- أمين الريحانى: "تاريخ نجد الحديث وملحقاته"، ١٩٥٨م.

١٠- ـــ: "ملوك العرب"، الجزء الأول والثانى، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٥٤م.

١١- أمين ساعاتى: "الحدود الدولية للملكة العربية السعودية (التسويات العادلة)"، المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩١م.

١٢- أمين سعيد : "اليمن تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث"، دار الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٩م.

١٣- ـ : "ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم"، مطبعة الحلبى، القاهرة، ١٩٦٣.

١٤- ـ : "تاريخ الدولة السعودية"، المجلد الأول والثانى ، بيروت، دار الكتاب، ١٩٦٤م.

١٥- أيمن الياسينى: "الدين والدولة فى المملكة العربية السعودية"، ترجمة: كمال اليازجى، الطبعة الثانية، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٠م.

١٦- جاد طه: "سياسة بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية"، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٦٩م.

١٧-جريجورى جويس : "العلاقات اليمنية السعودية بين الماضى والحاضر ١٩٦١ – ١٩٨١م"، الأبنية الداخلية والمؤتمرات الخارجية، ترجمة سامية الشامى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٨-جلال يحيى: "العالم العربى الحديث والمعاصر"، الجزء الثالث (منذ الحرب العالمية الثانية)، المكتب الجامعى، الاسكندرية، ١٩٩٨م.

١٩-ـ : "العالم العربى الحديث والمعاصر"، الجزء الثانى (الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين)، المكتب الجامعى، الاسكندرية، ١٩٩٨م.

٢٠-جمال زكريا قاسم: "الخليج العربى (١٩١٥ – ١٩٤٥م)"، معهد الدراسات والبحوث العربية القاهرة، ١٩٩٨م.

٢١-جواد على: "المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام"، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٦٨م.

٢٢-جودة حسين جودة: "شبه الجزيرة العربية (دراسة فى الجغرافية الإقليمية)"، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

٢٣-جون. س. ويلكنسون: "حدود الجزيرة العربية (قصية الورد البريطانى فى رسم الحدود عبر الصحراء)" ، ترجمة مجدى عبد الكريم.

٢٤-حافظ وهبه : "خمسون عام فى الجزيرة العربية"، "جزيرة العرب فى القرن العشرين" ، الطبعة الخامسة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

٢٥-حامد سلطان: "القانون الدولى العام فى وقت السلم، الطبعة الأولى"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢٦-حسن إبراهيم حسن: "اليمن البلاد السعيدة"، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨م.

٢٧-ـــ: "تاريخ الإسلام السياسى والدينى الثقافى والإجتماعى"، الجزء الثالث، الطبعة السابعة، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م.

٢٨-حسن سليمان محمود: "تاريخ اليمن السياسى فى العصر الإسلامى"، القاهرة، ١٩٦٩م.

٢٩-حسين أبو أحمد العرشى: "بلوغ المرام فى شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام"، مطبعة البرنترى، القاهرة، ١٩٣٩م.

٣٠-حسين الحاج حسن: "حضارة العرب فى عصر الجاهلية"، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤م.

٣١-حسين بن غنام: "تاريخ نجد، حرره وحققه ناصر الدين الأسد"، الطبعة الرابعة، دار الشروق، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣٢-حسين حمزة بندقجى : "جغرافية المملكة العربية السعودية" ، الطبعة الثالثة ، دار نشر بندقجى ، جدة ، ١٩٨١م.

٣٣-حمد الجاسر: "معظم قبائل المملكة العربية السعودية"، القسم الأول والثانى، الرياض، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٤-خديجة الهيصمى: "سياسة اليمن فى البحر الأحمر"، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٥-خير الدين الزركلى: "شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز"، الجزء الثانى، الرياض، ١٩٦٩م.

٣٦-رأفت غنيمى الشيخ: "تاريخ العرب الحديث"، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٣٧-راشد البرادى: "العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى"، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م.

٣٨-ـــ: "اليمن والانقلاب الأخير"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م.

٣٩-رضوان السيد: "الأمة والجماعة والسلطة"، "دراسات فى الفكر السياسى العربى الإسلامى"، الطبعة الأولى، دار اقرأ، بيروت، ١٩٨٤م.

٤٠-سعيد بن سلمان العبرى : "تسوية منازعات الحدود والقانون الدولى"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤١-سلطان ناجى : "التاريخ العسكرى لليمن (١٨٣٩ – ١٩٦٧م)" ، الطبعة الثانية ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨٥م.

٤٢-سنت جون فيلبى: "تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية"، تعريب عمر الديسراوى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٣-السيد رجب حراز: "التوسع الإيطالى فى شئون أفريقيا وتأسيس مستعمرتى إرتيريا والصومال"، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٦٠م.

٤٤-ـــ: "الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب"، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٤٥- سيد مصطفى سالم: "تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام من ١٩٠٤- ١٩٤٨م)"، الطبعة الرابعة؛ معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٤٦-شاكر محمود: "شبه جزيرة العرب"، "عسير"، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامى، بيروت، ١٩٨١م.

٤٧-شرف الدين عبد المحسن البركاتى: "الرحلة اليمانية"، قدمته، أميمة الصواف، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤٨-صلاح أحمد هريدى على: "دراسات فى تاريخ العرب الحديث"، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

٤٩-ـــ: "عسير تحت الحكم العثمانى (١٩٧٢ – ١٩١٤م)"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩٤م.

٥٠-صلاح الدين الشامى، فؤاد عمر الصقار: "جغرافية الوطن العربى الكبير"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

٥١-صلاح الدين المختار: "تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها"، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٧م.

٥٢-صلاح العقاد: "جزيرة العرب فى العصر الحديث (السعودية – اليمن)"، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ١٩٦٠.

٥٣-ـ : المشرق العربى المعاصر : "دراسة تاريخية سياسية" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

٥٤- عبد الرحمن محمود الوجيه: "عسير فى النزاع السعودى اليمنى"، تحليل أسانيد السيادة فى ضوء قواعد القانون الدولى وتقييم الدور البريطانى من خلال الوثائق البريطانية المنشورة، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٥٥- عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: "أمراء وغزاه "قضية الحدود والسيادة الإقليمية فى الجزيرة العربية"، دراسة وثائقية، منشورات ذات الطليعة، بيروت، ١٩٦٨م.

٥٦- عبد العزيز سليمان نوار : "تاريخ العرب الحديث" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦م.

٥٧- عبد الفتاح حسن أبو عليه: "دراسة فى أهم مصادر التاريخ الحديث والمعاصر للجزيرة العربية"، "مصادر تاريخ البلاد العربية السعودية- دراسة وثائقية"، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٠م..

٥٨- عبد الكريم الخطيب: "الدعوة الوهابية"، "دعوة محمد بن عبد الوهاب السلفية"، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٤م.

٥٩- عبد الله عبد الكريم الجرافى: "المقتطف من تاريخ اليمن"، مطبعة الحلبى، القاهرة، ١٩٥١م.

٦٠- عبد الواسع بن يحيى الواسعى: "تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن"، الطبعة الثانية، مطبعة حجازى، القاهرة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

٦١- عزة النص: "الوطن العربى" "الاتجاه السياسى والملامح الاقتصادية"، دار اليقظة العربية للنشر والتأليف والترجمة، دمشق، ١٩٦٩م.

٦٢- ـ : "أحوال السكان فى العالم العربى" ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٦م.

٦٣- عصام ضياء الدين: "عسير فى العلاقات السياسية السعودية اليمنية (١٩١٩ – ١٩٣٤م)"، دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٨٩م.

٦٤- عيد مسعود الجهينى: "الحدود والعلاقات السعودية اليمنية"، دار المعارف السعودية، الرياض ، ١٩٩٤م.

٦٥- غيثان بن جريس: "بحوث فى تاريخ عسير الحديث والمعاصر"، جدة، ٢٠٠٢م.

٦٦- فؤاد اسحق الغورى: "السلطة لدى القبائل العربية"، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت، ١٩٩١م.

٦٧- فؤاد حمزة: "رحلة فى بلاد عسير"، الطبعة الثانية، الرياض، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٦٨- فاروق عثمان أباظة: "عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩م – ١٩١٨م"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٨٧م.

٦٩- ـــ: "الحكم العثمانى فى اليمن (١٩٧٢ – ١٩١٨م)" ، بيروت، ١٩٧٩م.

٧٠- فتحى العفيفى: "مشكلات الحدود السياسية فى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية"، الجزء الأول والثانى، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٧١-ـــ: "التوازن الاستراتيجى فى الخليج العربى"، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١م.

٧٢-فتحى محمد أبو عيانة: "دراسات فى جغرافية شبه جزيرة العرب"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

٧٣-فتوح عبد المحسن الخترش: "تاريخ العلاقات السعودية اليمنية من ١٩٢٦ – ١٩٣٤م"، الطبعة الثانية، منشورات ذات السلاسل ، الكويت، ١٩٨٧م.

٧٤-فضل على أحمد أبو غانم: "القبيلة والدولة فى اليمن"، الطبعة الأولى، دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م.

٧٥-فيليب رفلة، أحمد سامى مصطفى: "جغرافية الوطن العربى"، "دراسة طبيعية اقتصادية سياسية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٧٦-مجموعة من المؤلفين الروس: "تاريخ اليمن المعاصر إلى عام ١٩٨٢م"، ترجمة: محمد على البحر، مراجعة: محمد أحمد على، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠م.

٧٧-محمد أبو زهرة: الإمام زيد "حياته وعصره" أراءه وفقه"، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٩٥٩م.

٧٨-محمد أنعم غالب: "نظام الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن"، سلسلة أضواء على طريق اليمنن دار الهنا، القاهرة، ١٩٦٢م.

٧٩-محمد بن أحمد العقيلى: "تاريخ المخلاف السليمانى"، الجزء الأول والثانى، دار اليمامة للنشر، الرياض، ١٩٨٢م.

٨٠-محمد حسن العيدروس: "تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر"، القاهرة، ١٩٩٦م.

٨١-محمد خميس الزوكة: "جغرافية العامل العربى"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

٨٢-محمد سعيد العطار: "التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن"، المطبعة الوطنية الجزائرية، ١٩٦٥م.

٨٣-محمد سليم العوا: "النظام السياسى للدولة الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٨٤-محمد عمارة: "معالم المنهج الإسلامى"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٤١١هـ /١٩٩١م.

٨٥- محمد كمال عبد الحميد: "الاستعمار البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية"، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٨م.

٨٦- محمد كمال يحيى: "انقلاب ٤٨ وبداية التغيير فى اليمن"، الطبعة الأولى، دار الطباعى العربى، القاهرة، ١٩٨٩م.

٨٧- محمد محسن الظاهرى: "الدور السياسى للقبيلة فى اليمن من ١٩٦٢- ١٩٩٠م"، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٩٦م.

٨٨- محمد محمود أبو العلا: "عسير جنوب غرب المملكة العربية السعودية"، سلسلة الدراسات الخاصة بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٠م.

٨٩- محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسى، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار التنوير للطباعة النشر، بيروت، ١٩٨٦م.

٩٠- محمود توفيق محمود: "المدخل الجنوبى للبحر الأحمر" "دراسة فى الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس"، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٣م.

٩١- محمود حافظ: "استراتيجية الغرب فى الوطن العربى"، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧م.

٩٢- محمود طه أبو العلا: "جغرافية شبه جزيرة العرب"، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٧٧م.

٩٣- محمود محمد جمال الدين: "بريطانيا واستراتيجية شرق السويس"، دار دهب للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٩٤م.

٩٤- نازك زكى إبراهيم: "التكوين السياسى والاجتماعى للملكة العربية السعودية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦.

٩٥- نزيه مؤيد العظم: "رحلة فى بلاد العربية السعيدة"، مطبعة عيسى الحلبى، القاهرة، ١٩٥٣.

٩٦- نعمة السعيد: "النظم السياسية فى الشرق الأوسط"، بغداد، ١٩٦٨م.

٩٧- هاشم بن سعيد النعمى: "تاريخ عسير فى الرياض والحاضر"، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٩٩٩م.

٩٨- يسرى عبد الرازق الجوهرى: "العالم الإسلامى فى آسيا وأفريقيا"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

الدوريات :

(١) جريدة المنار: المجلد ٢٨، العدد الصادر فى ٣٠ ربيع الآخر ١٣٤٦هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ١٩٢٧م، الجزء ٨.

(٢) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية :

- وليد الشريف : الاتحاد السوفيتى ومنطقة الخليج العربى، العدد ٤، يناير ١٩٧٦م.

- صلاح العقاد : استخدام الوثائق فى منازعات الحدود فى منطقة الخليج "مشكلة جزر البوريمى"، العدد ٤٣، السنة ١١، يوليو ١٩٨٥م.

(٣) مجلة السياسة الدولية :

- صلاح العقاد : اليمن الجنوبية والتقدمية الراديكالية فى ظل القبيلية، العدد٣١، يناير١٩٧٣م.

- محمود توفيق محمود: البحر الأحمر فى الاستراتيجية الدولية، العدد ٥٧ يوليو ١٩٧٩م.

(٤) التقرير السياسى لجريدة الخليج: الخلاف بين اليمن الديمقراطية وعمان، العدد ٢١٢، يوليو ١٩٨١م.

(٥) دارة الملك عبد العزيز: إصدارات خاصة بمناسبة مرور مائة عام على إعلان المملكة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢م.

(٦) جريدة الأهرام المصرية، الأعداد التالية :

- العدد : ١٧٧١٧ الصادر فى ٦ أبريل ١٩٣٤ الموافق ٢١ ذو الحجة ١٣٥٢هـ.

- العدد : ١٧٧٥٦ الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٣٤.

- العدد : ١٢٤٤٦ الصادر فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤م.

- العدد : ٢٢٥٠٣ الصادر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٨م.

بحوث ومؤتمرات :

- تركى بن محمد بن سعود الكبير: "علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود من (١٩٠٢ – ١٩٢٥م)، من بحوث المؤتمر العالمى لتاريخ الملك عبد العزيز ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٥م.

1. Foreign Office: الوثائق الأجنبية

وثائق وزارة الخارجية البريطانية

- F.O. 686: E6289/9/44/1920 “His Ibn Saud Connection with Akwan Movement”. نقلاً عن : عبد الفتاح حسن أبو علية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧

- F.O. 371/11448: Memorandum by Mr.field to foreign office About Italian claim to farsan Islands, 17, July, 1926.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ١٣٥.

- F.O. 371/11448: Memoradum by Mr. Field to Foreign office About Italian war Aims and claims in Regard to Arabia and the Red sea, 17. July, 1926.

- F.O. 371/12236/ Acting British agent and consul mayors Jaddah to his Britannie majesty’s principal secretary of state for foreign affairs No, 17, 23, feb, 1927.

نقلاً عن : فتحى العفيفى : "مشكلات الحدود السياسية فى شبه الجزيرة العربية" ، جـ٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦

- F.O. 371/12235 : Notes of Meeting Held in the palazochigi by sir. G.Clayton, 17, Jan., 1927.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ١٥١.

- F.O. 371 : Vol. 1449. “Tribal revot against Ibn saud , 1929.

- F.O. 371: Activities or Rebel Akhwan in Iraqi Frontier, Vol. 14450, 1930.

نقلاً عن : عبد الفتاح حسن أبو علية : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٩ ، ٢٣١.

- F.O. 371/ 144830: The Under Secretary of state, Foreign Office to the under secretary of state, colonial office, 14., Feb., 1931.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ١٩٥.

- F.O. 371/16856: British leagtion, Jaddah to His Majestry's principal secretary of state for foreign Affairs (No. 5) 3, Jan, 1933.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٣٩.

- F.O. 371/16028: Sir A. Ryan, British legation jaddah to Plitical resident Aden, 2907, 30, July, 1932.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢١٥.

- F.O. 371/16856: British legation, Jaddah A. Ryan to the Right Honorable sir John Simon, N. 199, July, 1933.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٣٥.

- F.O. 371/16874: Memorandum By Sir A. Ryan about Yemni Situation, (3132), Nov., 1933.

نقلاً عن : فتحى العفيفى : المرجع السابق ، ص ٢٧٧.

- F.O. 371/1/1928: Record of Conversation sir Andrew Ryan and Sheykh Yasin No. 163. 25/5/1934.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٠٧.

- F.O. 371/17928: H.M.S. Panzance at Hodeidah, Event at Hodeidah, May. 1934.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٨٥.

- F.O. 371/17928: Record of Conversation Between sir A.Ryan and Sheikh Yusuf Yasin, 25, May, 1934.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٧٢.

- F.O. 371/17928: Report of Event sir Connection with the Occupation of Hodeideh by Saudl Forces, 21 June, 1934.

نقلاً عن : عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٨٣.

2. Foreign Relations, U.S.A :

- F.R, 1943. Vol. Iv: Secretary of State to minister residend in Saudi Arabia (Moose), Aug., 19, 1943, P. 833.
- F.R; 1945, Vol, 1: For do cummentation regarding the united Nations conference on International organization held at San Francisco, pp. IFF.
- F.R., 1945, Vol. III: Initiation of negotiations for this establishment of formal diplomatic and treaty relation between the united state and yemen, pp. 1312: 1318.
- F.R; 1947, Vol. V: Visit of prince saif. Al. Islam “Abdullah” to the united states, PP 1344: 1345.
- Foreign Service Despatch, 611. 86H/, “Secret security information” from Am consulate, Aden, Arabia to The Department of state, Washington, observations on United States policy re yemen” PP : 1-5.
- F.R.; 1945, “For documentation regarding the united Nations conference on International organization held at Sanfrancisco, see Vol. 1, PP. 1FF.
- Documentation of the negotiation of the agreement between U.S.A and yemen is found in the files of the Department of state under file No. 711. goj.
- Minister Eddy concluded a provisional agreement with the Government of yemen on May. 4, 1946: fot Text, See: Department of state. Treaties and other International Acts Series, No. 1535.

المراجع الأجنبية :

1. Almana, Mohamed, : Arabia United, “Aportrait of Ibn Saud”, London, 1982.
2. Bidwell, Robin : “The Two Yemen, Middelle East Centre”, Cambridge University, 1981.
3. Bremond, G.E., : “Yemen et Soudia”, Paris, 1937.
4. Brian, Austin, : “Saudi Yemni war 1934”, American University of Beirut, Beirut, 1971.
5. Busch, Briton Cooper, : “Asir, Najd, The rival chiefs (1914-1918) in Britain, India, and The Arabs”, University California press, 1971.
6. Carol, Oman, : “A South Western Arabian frontiers A study of Anglo-yemeni relations in The Twentieth Century”, American University of Beirut, 1969.
7. Dresch, Paul, : “A History of Modern Yemen”, New York, 2000.
8. Editior, Northedge, : “The foreign polices of the powers”, London, 1968.
9. Halliday, Fred, : “Arabia without Sultans”, New York, 1957.
10. Helfritz, Hans, : The Yemen, “A secret Journey”, London, 1958.
11. Heworth, Gamal Elddin : “Al Yemen”, Cairo, 1952.
12. Hopwood, Dreek, : “The Arabian peninsula, Society and politics”, London, 1972.
13. Howarth, David, : “The Desert King Alife of Ibn Saud”, London, 1964.
14. Hurewiltz, J.C., : “Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary records (1914-1956)”, New Jersey, vol. II, 1976.
15. Ingrams, Harold, : “The Yemen Imams Rulers & Revolutions”, London, 1963.
16. Iqbal, Sheikh, Mohammad, : “Saudi Arabia An Cpitome on History and progress srinagar”, Saudiyah, 1982.

17. Iqbal, Sheikh, Mohammed., : “The Arab Glory, The Arab Grief”, No. 8, New Delhi, 1977.
18. Jacob, G., : “Kings of Arabia”, London, 1973.
19. Katz, Mark, : “North Yemen Between East and West”, American Arab Affairs, No. 8, 1984.
20. Kelly, T.B., : “Eastern Arabian frontiers”, London, 1964.
21. Lenczoweski, George, : “The Middle East in World Affairs”, New York, 1953.
22. Lipsky, George, A., : “Saudi Arabia”, New York, 1959.
23. Macro, Eric, : “Yemen and Western World”, London, 1968.
24. Mcloughlin, Leslie. : “Ibn Saud founder of a kingdom”, London, 1994.
25. Philpy, H. St. John., : “Saudi Arabia”, London, 1955.
26. Rihani, Ameen, : “Arabian peak and Desert, Travels in Al Yemen”, London, 1930.
27. Rotbalt, G.J. : “British foreign policy in the 20th century”, London, 1989.
28. Sanger, Richard, H., : “The Arabian peninsula”, New York, 1954.
29. Tomich, Fernand, T., : “L’Arabie Seudite”, Paris, 1962.
30. Treoller, Gary, : “British Policy Towards Ibn Saud (1910-1926)”, Cambridge University, 1972.
31. ___________ : “The Birth of Saudi Arabia”, London, 1976.
32. Wenner, Manfred. W, : “Modern Yemen (1918-1966)”, Hopkins University, 1967.
33. Winder, R.H., : “Saudi Arabia in the Nineteenth Century”, New York, 1965.

ملحق المعاهدات

ملحق (١)

معاهدة "مكة المكرمة" بين الملك عبد العزيز آل سعود وبين الحسن الإدريسى فى ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦م)[١]

"رغبة فى توحيد الكلمة ، وحفظاً لكيان البلاد العربية ، وتقوية الروابط بين أمراء الجزيرة العربية ، قد اتفق صاحب جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن على الإدريسى على عقد الاتفاقية الآتية :

المادة الأولى : يعترف سيادة الإمام السيد الحسن بن على الإدريسى بأن الحدود القديمة الموضحة فى إتفاقية ١٠ صفر سنة ١٣٣٩هـ المنعقدة بين سلطان نجد وبين الإمام السيد محمد بن على الإدريسى ، والتى كانت خاضعة للأدارسة فى ذلك التاريخ ، تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه الإتفاقية.

المادة الثانية : لا يجوز لإمام عسير أن يدخل فى مفاوضات سياسية مع أى حكومة ، وكذلك لا يجوز أن يمنح أى امتياز اقتصادى إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها.

المادة الثالثة : لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضى عسير المبينة فى المادة الأولى.

المادة الرابعة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بحكم إمام عسير الحالى على الأراضى المبينة فى المادة الأولى مدى حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الأدارسة وأهل العقد والحل التابعين لإمامته.

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر فى شئون عشائرها ، من نصب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية ، من حقوق إمام عسير ، على أن تكون الأحكام وفق الشرع والعدل كما هى فى الحكومتين.

---

(١) راجع :

– سيد مصطفى سالم : "تكوين اليمن الحديث (١٩٠٤–١٩٤٨م)" ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢٩ : ٥٣١.

المادة السادسة : يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بدفع كل تعد داخلى أو خارجى يقع على أراضى عسير المبينة فى المادة الأولى وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الأحوال ودواعى المصلحة.

المادة السابعة : يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها.

المادة الثامنة : تكون هذه المعاهدة معمولاً بها بعد التصديق عليها من الطرفين السامبين.

المادة التاسعة : دونت هذه الإتفاقية باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين.

المادة العاشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة مكة المكرمة.

وقعت هذه المعاهدة فى ١٤ ربيع الآخر ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٢٦م.

ملحق (٢)

معاهدة (العرو)

بين المملكة المتوكلية والمملكة العربية السعودية

(وقعت فى ١٥ ديسمبر ١٩٣١ ، ووفق عليها فى يناير ١٩٣٢)[1]

حسب الأمر من سيادة الإمام الأعظم يحيى بن محمد حميد الدين ، وجلالة الملك المعظم عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، قد اجتمعنا من طرف الملكين لعقدة اتفاقية بين الحكومتين بموجب المواد المبينة أدناه.

المادة الأولى : أن يكون على الدولتين المحافظة على الصداقة وحسن الجوار وتوثيق عرى المحبة وعدم إدخال الضرر ببلاد كل منهما على الآخر.

المادة الثانية : يكون على كل من الدولتين تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين المحدثين بعد هذه الاتفاقية ، كل حكومة عند طلب حكومته لهز

المادة الثالثة : يكون على كل من الدولتين معاملة رعايا الدولة الأخرى فى بلادها فى جميع الحقوق طبق الأحكام الشرعية.

المادة الرابعة : يكون على كل من الدولتين الضبط والتسليم لرعايا الدولة الأخرى فى كل الحقوق الشرعية فيما أشكل ولم ينهه الأمراء ولا العمال فمرجعه إلى الملك والإمام.

المادة الخامسة : على كل من الدولتين عدم قبول من يفر من طاعة دولته كبيراً أو صغيراً مستخدماً أو غير مستخدم وإرجاعه إلى دولته حالاً.

المادة السادسة : إذا حدث حادث من أحد رعايا الحكومتين فى بلاد الأخرى فعلى المحدث أن يحاكم فى المحاكم التى وقع فيها الحادث.

المادة السابعة : منع الأمراء والعمال عن التداخل بالرعايا مما يحدث القلق ويوقع سوء التفاهم بين الدولتين.

---

(١) راجع :

- وزارة الخارجية السعودية : "بيان عن العلاقات السعودية – اليمنية (الكتاب الأخضر)" ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢-٢٣.

المادة الثامنة : أن كل من يسكن من رعايا الطرفين فى بلاد الآخر بعد هذه الاتفاقية وتطلبه حكومته فإنه يساق إلى حكومته حالاً.

هذا ما حصل به التراضى بين المندوبين على أن يكون العمل بهذه الثمان مواد بعد مصادقة وموافقة الملكين المعظمين عليها (وتحرر ما ذكر أعلاه من صورتين بين كل فريق صورة بتاريخ اليوم الخامس من شهر شعبان سنة ١٣٥٠ هـ – ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١).

صدق على هذه المعاهدة وأصبحت سارية المفعول فى ١٥ رمضان ١٣٥٠ هـ (يناير سنة ١٩٣٢).

ملحق (٣)

معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين اليمن وبريطانيا ١١ فبراير ١٩٣٤[(١)]

المقدمة : بما أن لجلالة ملك اليمن حضرة الإمام من جهة ، وملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى ، رغبة فى الوصول إلى معاهدة على أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، قد قررا عقد هذه المعاهدة ، وعينا بصفة المندوبين الفوضين.

عن جلالة ملك اليمن حضرة الإمام حضرة صاحب السعادة القاضى محمد راغب بن رفيق.

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند وأيرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة اللفتيننت كولونيل برنارد راودون ريلى س . ى . أوب المحترم اللذين بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى : يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام ومملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً فى جميع الأمور مهما كان نوعها.

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق (العلاقات) بينهما من جميع الوجوه.

المادة الثالثة : يؤجل البت فى مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أى منازعة أو مخالفة.

وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها فى الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاقدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هى عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، وأن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أى تعد من قواتهما فى الحدود المذكورة ، وأى تدخل من أتباعهما أو من جانبهما فى شئون الأهالى القاطنين فى الجانب الآخر من الحدود المذكورة.

المادة الرابعة : سيعقد الفريقان المتعاهدان الساميان بعد أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول، وبناء على الموافقة المتبادلة ، ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور التجارية والاقتصادية على أساس المبادئ الدولية العامة.

المادة الخامسة :

---

(١) نزيه مؤيد العظم : "رحلة فى بلاد العربية السعيدة" ، جـ١ ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٢ : ٢١٤.

١- رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يرغبون فى التجارة فى أقاليم الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ، ويتمتعون بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية.

٢- كذلك سفن كل من الفريقين المتعاقدين الساميين وشحناتها تتمتع فى موانى الفريق الآخر بنفس المعاملة التى تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها ، وتعامل ركاب تلك السفن فى موانى بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان فى سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك.

٣- تنفيذا لأغراض هذه المادة فإن ما يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند.

(أ) كلمة (أقاليم) ينبغى أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وأيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته فى المملكة المتحدة.

(ب) كلمة (رعايا) ينبغى أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنوا وجميع أهالى البلاد التى تحت حماية جلالته ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة فى أى بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته.

(جـ) كلمة (سفن) ينبغى أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة فى أى بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية.

المادة السادسة : هذه المعاهدة تكون أساساً لكل الاتفاقيات التى ستعقد بعد ذلك بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالياً ومستقبلاً بقصد تقوية الود والصداقة ، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم تقديم المساعدة لأى عمل موجه ضد الود والصداقة المخلصة القائمة بينهما أو التستر عليه.

المادة السابعة : يصدق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع ، وتتبادل وثائق التصديق فى صنعاء ، ويعمل بها من تاريخ تبادل التصديق ، وتبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنة ، وتقريراً لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار إليهما إمضاءهما على المعاهدة الحاضرة ، وقد كتبت هذه المعاهدة من نسختين باللغتين الإنجليزية والعربية ، وإذا نشأت شكوك فى تفسير شئ من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربى.

حررت فى صنعاء اليمن فى يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ هـ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٣٤م.

ملحق (٤)

"معاهدة الطائف"

بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية

٦ صفر سنة ١٣٥٣ هـ (١٩ مايو سنة ١٩٣٤م)(١)

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية

بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة اليمنية المتوكلية

حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد بن حميد الدين ملك اليمن من جهة وحضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة أخرى رغبة منهما فى إنهاء حالة الحرب التى كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبهما ورغبة فى جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها.

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة وحباً فى تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الإسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما ورغبة فى أن يكونا عضداً واحداً أمام الملمات المفاجئة وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن :

حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير.

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب السمو الملكى الأمير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء ، وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفى الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق ، وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التى بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية :

المادة الأولى : تنتهى حالة الحرب القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة

---

(١) راجع :

- العقيلى :"تاريخ المخلاف السليمانى" ، جـ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ١١٤٢ : ١١٥٣.
- سيد مصطفى سالم : مرجع سابق ، ص ص ٥٤٤ : ٥٥٨.

وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التى قد تقع بينهما وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامى العربى فى سائر المواقف والحالات ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة فى الوفاق والاتفاق سراً وعلناً ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفائهما وورثائهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التى فيها رضا الخالق وعز قومهما ودينهما.

المادة الثانية : يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً بالملكية على المملكة العربية السعودية ويعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً وبالملكية على اليمن ويسقط كل منهما أى حق يدعيه فى قسم أو أقسام فى بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة فى صلب المعاهدة.

إن جلالة الإمام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أى حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها من البلاد التى بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التى كانت بيد الأدارسة أو آل عايض أو فى نجران وبلاد يام كما أن جلالة الإمام الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أى حق يدعين من حماية واحتلال أو غيرهما فى البلاد التى هى بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التى كانت بيد الأدارسة أو غيرها.

المادة الثالثة : يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التى تكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما على أن يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ولا يوجب هذا على أى الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله.

المادة الرابعة : خط الحدود الذى يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافى فيما يلى ويعتبر هذا الخط حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التى تخضع لكل منهما : يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدى والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة فى الجهة الشرقية ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهى إلى الحدود الغربية الشمالية التى بين بنى

جماعة ومن يقابلهم فى جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهى إلى ما بين حدود نقعة ووعار التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهى فى جهة الشرق إلى أطراف الحدود ما بين من عدا يام ، من همدان بن زيد وائلى وغيره وبين يام فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التى على ساحل البحر الأحمر إلى منتهى الحدود فى جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية فما هو فى جهة اليمين المذكورة هو ميدى وحرض وبعض قبيلة الحرث وجبال رازح ومنبه مع عر وآل مشيخ وجميع البلاد وجبال بنى جماعة وسحار الشام بباد وما يليها ومحل مريصعة من سحار الشام وعموم سحار ونقعة ووعار وعموم وائلة وكذا الفرع مع عقبة نهوقه وعموم من عدا يام ظهران من همدان بن زيد هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ كل ذلك هو فى جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية وما هو فى جهة اليسار المذكورة وهو الموسم ووعلان وأكثر الحرث والخوبة والجابرى وأكثر العبادل وجميع فيفا وبنى مالك وبنى حريص وآل تليد وقحطان وظهران وادعة ، وجميع وادعة ظهران مع مضيق مروان وعقبة رفادة وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو فى نجران من وائلة وكل ما هو تحت عقبة نهوقة إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢ كل ذلك هو فى جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية وما ذكر من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو فى نجران من وائلة فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز فى يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية وحيث أن الحضن وزور وادعة ومن هو من وائلة فى نجران هم من وائلة ولم يكن دخولهم فى المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخوانهم أهل وائلة عن التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به، ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا يام من همدان بن زيد وسائل قبائل اليمن ملك للمملكة اليمانية كل الأطرف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات وكل ما ذكر فى هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود فى اتجاه الجهات المذكورة وكثيراً ما يميل لتداخل ما إلى كل من

المملكتين أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساوى من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

المادة الخامسة : نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين فى دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أى شئ يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أى بناء محصن فى مسافة خمسة كيلو مترات فى كل جانب من جانبى الحدود فى كل المواقع والجهات على طول خط الحدود.

المادة السادسة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسحب جنده فوراً عن البلاد التى أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين والجند عن كل ضرر.

المادة السابعة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالى مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالى المملكة الأخرى فى كل جهة وطريق وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادى من الطرفين وبرد كل ما يثبت أخذت بالتحقيق الشرعى من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح بالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر.

المادة الثامنة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملا جهدهم لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف سواء كان سببه ومنشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها أم كان ناشئاً عن أى سبب آخر بالمراجعات الودية وفى حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذى توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله فى ملحق مرفق بهذه المعاهدة ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها أو بعضاً متمماً للكل فيها.

المادة التاسعة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركز لأى عمل عدوانى أو مشروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطى من حكومة الفريق الآخر وهى :

١- إن كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير فبعد التحقيق الشرعى وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذى يقضى على فعله ويمنع وقوع أمثاله.

٢- وإن كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير فإنه يلقى القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب وعليها اتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب وفى الأحوال التى تمكن الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التى فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى وإن تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته.

٣- وإن كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة فإن الحكومة المطلوب منها والتى يوجد الشخص على أراضيها تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها وعده شخصاً غير مرغوب فيه ويمنع من العودة إليها فى المستقبل.

المادة العاشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أو صغيراً موظفاً كان أم غير موظف فرداً كان أم جماعة ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول فى أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجئ وإلقاء القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التى لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التى يتبعها.

المادة الحادية عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأمراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأى وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التى تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة : يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر ويتعهد كل منهما بعدم قبول أى شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين فى بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية.

المادة الثالثة عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الإجرام والأعمال العدائية التى يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين فى بلاده أى فى بلاد الفريق الذى منه إصدار العفو كما أنه يتعهد بإصدار عفو شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأى شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر من كل جناية ومال أخذوا منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عودهم كائناً ما كان وبالغاً ما بلغ وبعدم السماح بإجراء أى نوع من الإيذاء أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء أو الانحياز أو الشكل الذى انضموا بموجبه وإذا حصل ريب عند أى الفريقين بوقوع شئ مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحى ممن كان له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر حتى لا يحصل أى حيف أو نزاع وما يقرره المندوبان يكون نافذاً.

المادة الرابعة عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أى شئ من الحقوق والأملاك التى تكون لرعايا الفريق الآخر فى بلاده ولا يعرقل استثمارها أو أى نوع من التصرفات الشرعية فيها.

المادة الخامسة عشرة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً أم هيئة أم حكومة أو الاتفاق معه على أى أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار.

المادة السادسة عشرة : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان الذين تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية والعنصرية العربية أن أمتهما أمة واحدة وأنهما لا يريدان بأحد شراً وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شئون أمتهما فى ظل الطمأنينة والسكون وأن يبذلا وسعهما فى سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة.

المادة السابعة عشرة : فى حالة حصول اعتداء خارجى على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية :

أولاً : الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً.

ثانياً : المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة.

ثالثاً: الشروع فى المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجح الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق الآخر ومنع الضرر عنها والوقوف فى موقف لا يمكن تأويله بأن تعضيد للمعتدى الخارجى.

المادة الثامنة عشرة : فى حالة حصول فتن واعتداءات داخلية فى بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتى :

أولاً : اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه.

ثانياً: منع التجاء اللاجئين إلى بلاده وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح **(فى المادة التاسعة والعاشرة).**

ثالثاً: مع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم.

رابعاً: منع الإمدادات والأرزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين أو الثائرين.

المادة التاسعة عشرة : يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما فى عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وزيادة الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما وفى إجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركى يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية فى عموم البلادين أو بنظام خاص بصورة كافلة لمصالح الطرفين وليس فى هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين المتعاقدين فى أى شئ حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه.

المادة العشرون : يعلن كل من الفريقين الساميين التعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه فى الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك فى أى شئ وفى أى وقت ومن المفهوم أنه حينما يوجد فى ذلك العمل شخص من كل من الطرفين فى مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما من كل من الطرفين فى مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلادين التى هى كلمة واحدة ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأى صورة كانت فى أى حق له، كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضطراره لسلوك هذه الطريقة.

المادة الحادية والعشرون : يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها فى شبعان سنة ١٣٥٠هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ هذه المعادة.

المادة الثانية والعشرون : تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبى الجلالة الملكين فى أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين فى ذلك وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه فى المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع وتظل سارية المفعول مدة

عشرين سنة قمرية تامة ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر الأولى التى تسبق تاريخ انتهاء مفعولها فإن لم تجدد أو تعدل فى ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته فى التعديل.

المادة الثالثة والعشرون : تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطايف وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة إشهاداً بالواقع وقد وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه وكتب فى مدينة جدة فى اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف ١٣٥٣.

التوقيع

عبد الله بن أحمد الوزير خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

عهد التحكيم

بين مملكة اليمن وبين المملكة العربية السعودية

بما أن حضرة صاحبى الجلالة الإمامين الملك يحيى ملك اليمن والملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف والموقع عليها فى السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف على أن يحيلا إلى التحكيم أى نزاع أو اختلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حل فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصور المبينة فى المواد الآتية :

المادة الأولى : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل إحالة القضية المتنازع عليها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم مع الفريق الآخر إليه.

المادة الثانية : يجرى التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساو من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً فإن قبل أحد الفريقين المشرح الذى يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعاً وإن لم يكن الاتفاق على ذلك تجرى القرعة على أيهما يكون وازعاً مع العلم بأن القرعة لا تجرى إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل فى القضية وإن لم يحصل الاتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين تجرى المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك.

المادة الثالثة : يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الآخر وتجتمع هيئة المحكمين فى المكان الذى يتم الاتفاق عليه فى مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين فى أول المادة وعلى هيئة المحكمين أن تعطى حكمها خلال مدة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التى عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ويكون الحكم ملزماً للفريقين ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجيج اللازمة لذلك.

المادة الرابعة : أجور محكمى كل فريق عليه وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما وكذلك الحكم فى نفقات المحاكمة الأخرى.

المـادة الخامسـة : يعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة الطائف الموقع عليها فى هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف، ويظل سارى المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة، وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وقراراً بذلك جرى توقيعه فى اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

التوقيع

خالد بن عبد العزيز سعود **عبد الله بن أحمد الوزير**

ملحق (٥)

(نص وثيقة انضمام الإمام يحيى إلى معاهدة "الاخوة العربية والتحالف بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية الموقعة فى ١٧ صفر ١٨٥٦هـ/ مايو ١٩٣٧م) [١]

(نحن ملك اليمن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين غفر الله له آمين)

نصرح بعد إنعام نظرنا فى معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية الموقع عليها فى بغداد فى اليوم العاشر من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية، وبناء على الروابط الإسلامية والوحدة القومية التى تربطنا بجلالتهما، وحيث إنا نشعر كما يشعر جلالتهما بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينهما، والتفاهم فى الشئون التى تتهم مصلحة مملكيتهما ومملكتنا، وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما، قد انضممنا إلى معاهدة "الاخوة العربية والتحاف" الآنفة الذكر مع درج المواد التى اشتركنا ووافقنا عليها نصاً ومعنى وتخطيطاً وتماماً ، والمواد المذكورة كما يلى :

المادة الأولى : يتعهد كل من الفرقاء الساميين المتعاهدين تعهداً متقابلاً بأن لا نقوم بأى تفاهم أو اتفاق مع فريق آخر على أمر ضد مصلحة أحد الفرقاء المتعاقدين الساميين أو مملكته أو مصالحها إذا كان من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار أو الأضرار، وسيتشاور الفرقاء السامون المتعاقدون فيما بينهم كلما اقتضى الحال لتنفيذ الأغراض المختصة بالروابط الإسلامية والقومية العربية التى رمت إليها مقدمة معاهدة الحلف.

المادة الثانية : يتعهد الفرقاء السامون المتعاقدون ما عساه يحدث من الاختلافات التى تقع بطرق المفاوضة إلى طريق التحكيم التى تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف المعقودة بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية فى السادس من شهر صفر الخير سنة الثلاث والخمسين بعد الثلاثمائة والألف.

المادة الثالثة : إذا أدى نزاع بين أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب، يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وبالمفاوضة الودية.

---

(١) راجع :

- سيد مصطفى سالم : مرجع سابق ، ص ص ٥٧٧ : ٥٨٠.

المادة الرابعة : فى حالة وقوع اعتداء على أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين من جانب دولة أخرى بالرغم من المساعى المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة، وكذلك فى حالة وقوع اعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة، حينئذ يتحتم على الفرقاء الساميين المتعاقدين أن يتشاوروا فى ماهية التدابير التى يجوز القيام بها بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمقيدة لرد الاعتداء المذكور، ويعتبر من أعمال التعدى :

١- إعلان الحرب

٢- استيلاء دولة على أحدى دول الحلف بقوة مسلمة ولو بدون إعلان الحرب

٣- هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد إحدى دول الحلف أو بواخره أو طياراته، ولو بدون إعلان حرب.

٤- إعلان أو إسعاف المعتدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المادة الخامسة : فى حالة حدوث اختلاف أو اضطراب أو فتنة فى بلاد أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهم تعهداً متقابلاً بما يلى :

١- اتخاذ كل ما يمكن من تدابير

أ – لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريقين المتعاقدين الساميين الآخرين.

ب- ولمنع رعاياها من الاشتراك فى الاحتلال أو الاضطراب أو الفتنة أو مساعدة المتمردين أو تجشيعهم.

جـ- ولمنع إيصال أى نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاديهما مباشرة أو بالواسطة.

٢- عند إلتجاء المتمردين لأراضى أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين على الفريق المذكور أن يجردهم من السلاح؟ ويبعدهم حالاً لمنطقة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأى ضرر لبلاد الفريق الآخر حتى يبت فى مصيرهم بين الفرقاء الساميين المتعاقدين.

٣- إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاحتلال أو الاضطراب أو الفتنة، يتشاور حينئذ الفرقاء الساميون فى طريق التعاون الموافق الواجب اتباعها لهذا الغرض.

المـادة السادسـة : يجـوز أن يقـوم الممثلـون السـامون الدبلوماسـيون والقنصـليون لكـل مـن الفرقـاء بتمثيل مصالح الفريق الآخر عندما يرغب ويطلب ذلك فى البلاد الأجنبية التى ليس فيها ممثلون لذلك الفريق، وليس فى هذا ما يمس أى صورة من الصور بحرية ذلك الفريق فى تعيين ممثلين مستقلين له إذا أراد ذلك.

المادة السابعة : من المتفق عليه لدى الفرقاء المتعاقدين الساميين أنه ليس فى هذا ما يمس أو يخل بحقوق وحرية وتعهدات حكومات الفرقاء الساميين المتعاقدين مع الدول والحكومات الأخرى والهيئات الدولية وبعلاقاتها معها.

المادة الثامنة : إذا قام أحد الفرقاء الساميين باعتداء منه على دولة أخرى فالفريقين الآخرين انهاء أحكام هذه المعاهدة معه بدون سبق إنذار، على أن هذا الانتهاء لو يؤثر على الصداقة والمحبة الاتفاقيات المعروفة والجارية بينهم.

المادة التاسعة : إذا أراد وطلب أحد الفرقاء الساميين بعثة فنية من الفريقين الآخرين لتقديم ثقافة إسلامية عربية أو عسكرية ، أو أراد إرسال بعثة إلى مملكة الفريقين الآخرين للتدريس والتعلم بعد المراجعة فى هذا فله ذلك.

المادة العاشرة : يعتبر هذا الإنضمام إلى معاهدة الحلف نافذاً من تاريخ إقراره من قبل حكومتى العراق والمملكة العربية السعودية ، ويبقى وعياً إلى أن تنتهى السنوات العشر التى اعتبرت من تاريخ تنفيذ المعاهدات الآنفة من قبل الحكومتين المشار إليها ، وتعتبر متجددة لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم يخبر أحد الفرقاء الساميين المتعاقدين الفريقين والآخرين برغبته فى إنهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها.

خاتمة : هذه المواد العشر المصرح بها التى أوحيناها ووقعنا ختمنا عليها ، طبق المقدمة المندرجة فى المعاهدة المشار إليها الأصلية ما عدا بعض موادها التى لا تتعلق بشئون مملكتنا الخاصة، وهذا التحالف قابل لمن أراد الدخول فيه من الدول المستقلة ، وبالله نستعين "فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين".

حاشية : وسيكون تقديم نسخة مختومة وممضاه طبق هذا التقرير إلى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لإلحاقها بنسخة معاهدة الحلف الأصلية الثانية الموجودة لدى جلالته.

ملحق الخـرائط

ملحق الوثائق

العلاقات السعودية – اليمنية فى الفترة من عام ١٩٣٢م وحتى عام ١٩٥٣م

تعد المملكة العربية السعودية واليمن من أهم دول منطقة شبه الجزيرة العربية مكاناً ومكانة حيث تعد المملكة العربية السعودية أكبر دول منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية مساحة وسكاناً ، كما تعد من أكبر الدول العربية والإسلامية مكانة لوجود الأماكن الإسلامية المقدسة بها ، أما اليمن فإنه ثانى دول شبه الجزيرة العربية مساحة ، ويعد بوابة شبه الجزيرة العربية والوطن العربى الجنوبية حيث أن اليمن يتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر.

وقد مرت العلاقات السعودية – اليمنية الحديثة والمعاصرة بمراحل تطور عديدة كانت المرحلة الهامة منها هى التى شكلت الفترة ما بين عامى ١٩٣٢م وحتى ١٩٥٣م فقد كانت مرحلة التحول من الأيدولوجية القديمة إلى الأيديولوجية الحديثة المتمثلة فى الاستناد إلى القوانين والشرعية الدولية ومحاولة الوصول إلى الشكل الأمثل للدولة الحديثة ، وعندما تم إعلان قيام المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م والتى تم بها توحيد كافة أرجاء القطاعات المختلفة على يد الملك "عبد العزيز آل سعود" أثيرت مشكلة الحدود بين الطرفين حول منطقة "عسير" وقامت الحرب بين البلدين عام ١٩٣٤م حول السيطرة على مناطق "نجران وجيزان" إلا أنه تم التوصل إلى اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م لترسيم الحدود بين البلدين ولتشهد العلاقات بينهما تطوراً ملحوظاً ، ولم تكن العلاقات بين السعودية واليمن سياسية فقط بل كان التداخل الاجتماعى والثقافى والاقتصادى بين الشعبين متواصلة عبر الأزمنة المختلفة.

وقد لعبت بعض الدول الكبرى ذات الأطماع الاستعمارية دوراً كبيراً مؤثراً على العلاقات السعودية اليمنية خاصة إنجلترا وإيطاليا حتى الحرب العالمية الثانية لتظهر دول أخرى خاصة أثناء الحرب الباردة متمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ومحاولتهم السيطرة على منطقة شبه الجزيرة العربية.

وقد كان للدولتين السعودية واليمنية دوراً هاماً فى النظام الإقليمى العربى حيث قاما بإرساء قواعد الجامعة العربية وكانا من الدول المشاركة فى التوقيع على ميثاق الجامعة عام ١٩٤٥م.

وفى هذا البحث أحاول أن أوضح أهم المعالم الرئيسية التى شكلت العلاقات السعودية – اليمنية بكافة أشكالها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية إضافة إلى تأثير الدول الاستعمارية

الكبرى فى المنطقة، وعلى هذا فقد قسمت فصول هذه الرسالة إلى فصل تمهيدى وثلاثة فصول على النحو الآتى :

الفصل التمهيدى : (الأوضاع الجيوسياسية وجذور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السعودية – اليمنية قبل عام ١٩٣٢م) : والذى تناولت فيه أهم المعالم الجغرافية والبشرية ثم النشأة السياسية الحديثة للسعودية واليمن ، وبعد ذلك تناولت جذور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ثم السياسية بين الدولتين.

الفصل الأول : (العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السعودية – اليمنية من عام ١٩٣٢ وحتى عام ١٩٥٣م) ، وتحدثت فيه عن المذاهب الدينية فى البلدين ثم تحدثت عن النظام الاجتماعى فى كلتا الدولتين المتمثل فى "القبيلة" وتأثيراتها على مجتمعى البلدين ن وكذلك أهم وأشهر القبائل اليمنية والسعودية والقبائل المشتركة والمؤثرة فى علاقات البلدين خاصة أثناء النزاع الحدودى ، ثم تناولت أهم العادات والتقاليد المشتركة ، وكذلك أوجه التشابه الثقافى فى المجتمعين ، ثم بعد ذلك تحدثت عن أوجه العلاقات الاقتصادية السعودية – اليمنية فى الفترة المحددة.

الفصل الثانى : (العلاقات السياسية السعودية – اليمنية فى الفترة من عام ١٩٣٢م – ١٩٥٣م) : حيث تناولت فيه أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين السياسيين السعودى واليمنى ثم قضية الحدود السياسية بين الدولتين حيث تناولت أهم الأحداث التى مرت بها هذه العلاقات والنزاع حول مناطق (عسير – نجران – جيزان) والتى كان بسببها الحرب السعودية – اليمنية عام ١٩٣٤م ثم اتفاقية الطائف والتى أنهت حالة الحرب بين الطرفين ووضعت الأسس القانونية لترسيم الحدود السعودية – اليمنية ، وكذلك حدد العلاقات بين الطرفين ، ثم بعد ذلك تحدثت عن العلاقات السعودية – اليمنية فى ظل اتفاقية الطائف وانضمام اليمن إلى معاهدة التحالف والصداقة الإسلامية مع العراق وذلك فى عام ١٩٣٧م ، ثم بعد ذلك تناولت موقف الملك "عبد العزيز آل سعود" من الإنقلاب الذى حدث فى اليمن عام ١٩٤٨م والذى أدى إلى مقتل الإمام "يحيى بن حميد الدين" ودور الملك "عبد العزيز" فى مساعدة ولى العهد اليمنى "أحمد بن يحيى" فى تولى الإمامة فى اليمن ، ومساندته له بالمال والسلاح لاستعادة عرش أبيه ، ثم تطور

العلاقـــات بـــين البلـــدين حتـــى وفـــاة الملـــك عبـــد العزيـــز آل ســـعود عام ١٩٥٣م.

الفصل الثالث : (التأثير الدولى على سير العلاقات السعودية – اليمنية فى الفترة من عام ١٩٣٢ – ١٩٥٣م) : حيث تناولت فيه النزاع الاستعمارى بين إنجلترا وإيطاليا حول منطقة شبه الجزيرة العربية وموقف الدولتان من الحرب السعودية – اليمنية ودورهما فيها ، ثم التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى بدايات الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومحاولات الاستقطاب التى قامت بها كل دولة لمد نفوذها فى منطقة شبه الجزيرة العربية ، وأخيراً تناولت وضع السعودية – واليمنية فى النظام الإقليمى العربى ودورهما فى إرساء قواعد جامعة الدول العربية وموقفهما من القضية الفلسطينية وحرب فلسطين عام ١٩٤٨م.

Saudi-Yemeni Relationship from 1932 to 1953

The Saudi Arabian kingdom and Yemen are considered the most important counties in the Arabian peninsula in area and position. The Saudi-Arabian kingdom is regarded the biggest in area and the most in population in the Arabian Gulf area and it contains the sacred Islamic places. Also, Yemen is the second country in the peninsula concerning the area and it is the southem gate of the peninsula and the Arab world where it controls the southern gate of the Red sea.

The Saudi-Yemeni relations have witnessed developing stages the most important was that between 1932 and 1953 where it the Aurning point from the ancient ideology to the modern one that was represented in referring to laws and International legislation and trying to reach the model form of the modern state when it was declared setting up the Saudia Arabia kingdom in 1932 where all parts and sectors have been united under the power of king "Abdel Aziz Al Saud" the problem of borders between the two countr5ies came into being concerning he region of "Asir" and war broke out between them in 1934 concerning domination of the regions of "Najran and Jezan" but they came to agreement of Taef in 1934 to mark borders between them and settle the matters between them. The Relations between Saudia and Yemen were not only political, but social coexistence cultural and economic between the two peoples were constant all over the different ages.

Great imperialistic and covetous countries played an effective role on the Saudi-Yemeni relations especially England and Italy until the second world war when other countries appeared during the cold war represented in the United States of America and the Soviet Union and their attempt to dominate the area of Arabian peninsula.

The two countries Saudi and Yemeni played an important role in the Arab regional system where they set up the rules of the Arab league and they participated in signing the charter of the Arab league in 1945. in this study I am trying to show the most important characteristics that formed the Saudi-Yemeni relations social, economic and political besides the effect of the big imperialistic countries on the region. Thus, I presented this study in an introductory chapter and three chapters as follows :

The introductory chapter :

(The Geopolitical positions and the origin of the social, economic and political Saudi-Yemeni relations before 1932).

This chapter deals with the most important geographical and human features and the modern setting up of Saudia and Yemen then the origin of social and economic relations then the political Relations between the two countries.

Chapter one :

Saudi-Yemeni economic and social relations from 1932 to 1953 in this chapter :

I talked about religious creeds in the two countries them the social system in both of them that was represented in the tribe and its effects on both countries and the most famous tribes in both of them and the co-tribes and their effect especially during the border dispute then, I dealt with the most important customs and common traditions and the cultural similarity in both of them, then I talked about the Saudi-Yemeni relations in the mentioned period.

Chapter two :

Saudi-Yemeni political relations from 1932 to 1953.

I delat with the similarities and differences between the two political border case between them. I dealth with the most important events that occurred and the

disputes concerning the regions f (Asir, Nagran, Jizan) which resulted in the Saudi-Yemeni war in 1934. then the agreement of Taef that put an end to war between them and laid the legislative bases to mark Saudi-Yemeni borders and indicated the relations between the two countries, then I talked about the Saudi-Yemeni under the agreement of Taef and joining Yemen to Islamic nonaggression and friendship treaty with Iraq in 1937 then I delat with the position of king Abdel Aziz Al Saud concerning the up heaval that took place in Yemen in 1948 that led to the murder of Imam Yahia Ben Hamid Edden and the part played by king Abdel Aziz to support the Yemeni successor, Ahmed Ben Yahia to take over the Imamah in Yemen and its support with money and weapons to restore the throne of his father then, the development of relations between the two countries until the death of king Abdel Aziz Al Saud in 1953.

Chapter three :

International effect on the Yemeni – Saudi relations from 1932 to 1953).

I dealt with imperialistic dispute between England and Italy on the Arabian peninsula and the position of the two countries towards the Saudi-Yemeni war and their role in the war.

Then, the conflict between the United States of America and the Soviet Union at the beginning of the cold war after the second world war and the attempts of every country that tried to have power on the area of Arabian peninsula.

Finally, I dealt with the position of Saudi-Yemeni concerning the Arab regional system and their role in setting up the rules of the Arab league and their situation concerning the Palestinian case and the war of Palestine in 1948.

Saudi-Yemeni Relationship from 1932 to 1953

Saudi-Yemeni Relationship is one of the most important Arab relation in the Arabian peninsula and this due o he position of the two countries and the importance of their role in this area and all over the Arab world. These relations were consolidated by relations of blood, religion, language, history, civilization and neighborhood.

This relation has witnessed tension during the first half of twentieth century especially after the union of the Saudi Arabian kingdom in 1932, due to border dispute concerning the regions of "Asir – Najran – Jezan" and this dispute led to a war between them in 1934 but they came to agreement of Taef in 1934 that put the borders between them and relations between them have witnessed a remarkable improvement this agreement is considered the corner – stone in supporting relations between them, co existence, social, cultural and economic co-operation ever since, and the political relations between them were constantly affected by foreign factors one of these was the effect of big imperialistic countries and their attempt to dominate the area of Arabian peninsula.

And this study is divided as follows :

The introductory chapter :

(The Geo-political positive and the roots of social economic and political Saudi-Yemeni relations) this chapter speaks about Geographical and human positions and the new establishment of the two countries, and the roots of social and economic Saudi-Yemeni relations before 1932.

Chapter one :

Social and economic Relations from 1932 to 1953 this chapter deals with the effect of religious creeds on the communities of Saudia and Yemen and the tribal system and its spread in the two countries and its negative and positive effects on them and the most important and famous tribes in both of them and the common tribes between them and the most characteristics of the relations, social and cultural and economic exchange between the two countries.

Chapter two :

The political Saudi-Yemeni relationships from 1932 to 1953.

This chapter deals with the border problem between the two countries which resulted in war in 1934 then coming to agreement of Taef in the same year then the development f their relations under the impact of this agreement and the position of king Abdel Aziz Al Saud towards the upheaval of 1948 and his role in supporting the Yemeni successor after the death of his father, to hold imamah in Yemen.

Chapter three :

The international effect on the Saudi-Yemeni relations from 1932 to 1953.

This chapter deals with the Anglo-Italian imperialistic dispute about Saudi and Yemen and their role in the dispute between the two nations and the role of United States of America and the Soviet Union and their attempt to dominate the area of the Arabian peninsula at the beginning regional position of the two countries and their role in setting up the Rules of The Arab league and their positions towards the Palestinian case and the war in 1948.